جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-
كلـــية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية موسومة بـــ:

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

ألقيت على طلبة السنة الأولى حقوق ل.م.د جذع مشترك

إعداد الدكتور:
بلحاج سليم

السنـــة الجامعيـــة:

2023-2022

مقدمة

مقـدمة:

ترتبط العلوم الاجتماعية بكل فروعها بالتطورات الحاصلة في المجتمع، وما علم الاقتصاد إلا واحدا منها، وبالرغم من أنه لم يظهر إلا في تاريخ حديث نسبيا، في بداية القرن السابع عشر، فلا يعني ذلك أنه لم يكن هناك تفكير اقتصادي قبل هذا التاريخ، فمما لاشك فيه أن الإنسان قد اصطدم منذ أقدم العصور بالمشكلات، والظواهر الاقتصادية، ولاشك أن الإنسان قد حاول فهم وتفسير هذه المشكلات، فكانت له مجهودات في هذا المجال وكون أفكار اقتصادية ولكنها لم ترق إلى مرتبة العلم.

فإذا وجدنا في الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا، فإن مثل هذا القانون، إنما يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة، وهي مشكلة اقتصادية بأتم معنى الكلمة وكذلك الأمر قد نجده فيما يتعلق بالعادات والتنظيمات المتصلة بالميراث والملكية الخاصة وهي كلها مواضيع وأفكار اقتصادية، سابقة لوجود **علم الاقتصاد السياسي**، وليس الاقتصاد شاذا في ذلك عن بقية العلوم الأخرى، فلم يظهر أي علم من العلوم مرة واحدة.

وتحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الراهن أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي، ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات، فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا بزاوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني.

لذلك يعتبر مقياس علم الاقتصاد السياسي من المقاييس الضرورية التي توجب على الطالب أن يلم بمفاهيمه و مصطلحاته الأساسية، التي تمكنه من محاولة فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية فكان من الطبيعي أن تبدأ دراسة مقياس الاقتصاد السياسي، بجزء أول يهدف إلى تقديم الاقتصاد السياسي كعلم من العلوم الاجتماعية، ويكون ذلك بإعطاء نبذة عن أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي وتعريفه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى وتبيان منهجه، بالإضافة إلى دراسة النشاط الاقتصادي، وتحديد المواضيع التي يهتم بدراستها.

ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي إلّا بالتعرف عليه في تكوينه التاريخي، ذلك أن تاريخ الفكر الاقتصادي في أي عصر يتصدى للمشكلات التي تثور في ذلك العصر، من خلال دراستين تاريخيتين في مجال الاقتصاد، تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية، بما

ينبئ عن علاقة واضحة بين الفكر وبين الواقع الاقتصادي، ذلك أن الفكر الاقتصادي في عصر يتصدى للمشكلات التي تثور في ذلك العصر ، والتي تختلف في طبيعتها عن مشكلات أي عصر آخر.

وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية هي حلقة الوصل بين الدراستين التاريخيتين، فالتاريخ الاقتصادي يسجل المشكلة أو الواقعة الاقتصادية بمضمونها وأبعادها، أما تاريخ الفكر الاقتصادي فإنه يقدم فكرا نظريا يفسر علميا أسباب نشأة المشكلة، أو الواقعة الاقتصادية، ويعرض السياسة الاقتصادية الرامية إلى التغلب على المشكلة الاقتصادية بوسائل معينة.

كما لا يمكن إغفال النظم الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات البشرية، فقد تَكَوَنَ هذا العلم بفضل الجهود الكبيرة لعدد من المفكرين عبر التاريخ، ولكي يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي، يمكن دراسته من خلال تقسميه إلى أربع محاور أساسية، على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

الفصل الثالث: المدارس الاقتصادية

الفصل الرابع: الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها

الفصـــل الأول:

مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي

تمهيد:

يمثل الاقتصاد عصب الحياة، فهو الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة من قانونية واجتماعية وسياسية، بل إنه الموجه الأساسي للعالم في معظم مجالات الحياة الإنسانية، فعلم الاقتصاد يتضمن تلك الدراسات العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف كذلك إلى تحديد التأثير الذي يباشره، كل عامل من العوامل التي تبنيها تلك القوانين على العلاقة أو الظاهرة موضوع البحث.

لذلك فإن علم الاقتصاد يعطي نظرة شاملة إلى حياة المجتمعات في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ومن الطبيعي أن لا نجد فكرا اقتصاديا مستقلا في مجتمع لا يولي الجانب الاقتصادي أهمية كبيرة في إطاره الاجتماعي وسلم أولوياته، ولم تتعقد فيه الظواهر الاقتصادية بعد، فالأفكار والنظريات الاقتصادية إنما هي وليدة الواقع الذي نعالجه ونتفاعل معه، ولا يمكن فهمها فهما صحيحا وسليما بمعزل عن قضايا الساعة ودرجة التطور المادي والاجتماعي للدولة.

و لفهم موضوع ونطاق الاقتصاد السياسي، ارتأينا في هذا المحور من المطبوعة التفصيل في جزئياته، من خلال تعريف علم الاقتصاد السياسي، وإبراز منهجه وأقسامه (**المبحث الأول**) ، ثم ندرس علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية والتطبيقية (**المبحث الثاني**)، فيما نناقش في (**المبحث الثالث**) مضمون المشكلة الاقتصادية، وما تثيره من موضوعات.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي

بالرغم من أن تعريف علم الاقتصاد السياسي ضروري إلا أنه أكثر صعوبة من سواه، لأن كثير من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية تنشأ من اختلافهم حول تعريف الاقتصاد السياسي، لذلك ينبغي، في هذا المبحث، التطرق أولا إلى إعطاء فكرة حول مدلول علم الاقتصاد السياسي،(**أولا**) ومن ثم استخلاص خصائصه (**ثانيا**) وأقسامه (**ثالثا**).

المطلب الأول: الاقتصاد السياسي: تعريفه، خصائصه، منهجه

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد السياسي تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها، مانعا لما لا يدخل في دائرة اهتماماته، ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن، غير أن الاختلاف والتباين في التعريفات، لا يعني أن علم الاقتصاد السياسي علم غير محدد المعالم، بقدر ما يعني أنه علم متعدد الجوانب يدخل في نطاقه الكثير من الظواهر، وهذا ما سوف نتناوله بالتحليل في هذا المطلب.

أولا-التأصيل اللغوي والاصطلاحي لعلم الاقتصاد السياسي

يحمل مصطلح "**الاقتصاد السياسي**" معاني متعددة وأحيانا متناقضة وغامضة في نفس الوقت، وكثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة "اقتصاد" في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الحقيقي الذي تحمله هذه الكلمة في جميع الأحوال.

1-تعريف الاقتصاد السياسي لغة:

إن الأصل اللغوي لكلمة اقتصاد **ECONOMIC POLITIQUE** يوجد في الكلمات اليونانية **OIKOS**، تعني منزل، **NOMOS** ، قانون، **POLITIKOS**، تعني سياسي، وكان أول من استخدم هذا اللفظ المركب اليوناني القديم، **OIKNOMOS**، أرسطو طاليس، ويعني به "**علم مبادئ تدابير المنزل**".[1]

أما مصطلح "**علم الاقتصاد السياسي**" فقد استعمل لأول مرة من طرف الفرنسي **Antoine de Montchrétien** سنة 1615، وقد أضفى عليه صفة "السياسي لانشغالات شخصية يتطلع منها إلى خلق علم جديد، هو "**فن الحصول على إيرادات للدولة**".[2]

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 09.

[2] نفس المرجع، ص 09.

أما في اللغة العربية، كلمة (قصد، قصدا، واقتصد)، في الآمر ضد الإفراط في النفقة، يقال اقتصد في النفقة، توسط بين الإفراط والتقتير، اقتصد في أمره، استقام ، وأنه على قصد، أي على رشد.

وقد ذكرت كلمة الاقتصاد أيضا في القرآن الكريم، فيدل على معنى التوسط أي الاعتدال، والتوازن في الأخذ والعطاء، والاقتصاد هو عكس التبذير والإسراف وهو الاستهلاك المفرط لقوله تعالى:" **ولا تبذر تبذيرا، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا**"،(**الإسراء الآية:26-27**)، وتطلق هذه الكلمة –اقتصاد- على مجموع الثروة التي يتطرق فيها المجتمع، ولهذا نقول اقتصاد وطني أو قومي، وعلى كل شخص يتولى إدارة أموال المؤسسة أو العائلة أو الدولة فيقال له "**مقتصد**"، وتطلق أيضا على المحاسب الذي يجري المحاسبة الاقتصادية، ويطلق على عالم الاقتصاد الشخص الذي له درايات بالنظريات والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي.

2-التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد السياسي:

أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعاريف الاقتصاد بتعدد المدارس التي ينتمي إليها أصحاب هذه التعاريف، وسنحاول فيما يلي أن نستعرض أهم تعاريف علم الاقتصاد السياسي:

أ-تعريف الاقتصاد على أساس إشباع الحاجات وتكوين الثروات:

يحدد الاقتصاديون الذين يأخذون بهذا المسلك، موضوع الاقتصاد بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولته للنشاط الاقتصادي وبناء على ذلك، فقد اتجه البعض إلى النظر إلى "**إشباع الحاجات**"على أنه الغاية الأساسية المحددة، لما يدخل في نطاق الاقتصاد[1]، ويؤخذ على هذا التعريف أنه أعطى نطاقا أوسع للاقتصاد من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني، يهدف إلى إشباع حاجة في النفس الإنسانية، فمن يزور متحفا أو يستمع إلى محاضرة أو يقيم الصلاة إنما يشبع حاجة فنية أو ثقافية أو دينية، و لا يمكن القول بأن كل هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد، ولذلك اتجه هذا الفريق إلى الاشتراط بأن **تكون الحاجة من الحاجات المادية** فقط، حتى يصبح نشاط الإنسان المتعلق بإشباعها داخلا في مجال الاقتصاد.[2]

غير أن هذا التحديد لم يسلم بدوره من النقد، بالنظر إلى أن بعض تصرفات الأفراد متعلقة بإشباع الحاجات المادية، يدخل في دائرة اهتمامات أخرى ،**كعلم التغذية وعلم الطب.**

[1] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مصر:دار الجامعية للنشر، 1998، ص 81.

[2] حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: دار المعارف، ط2، (ب س ن)، ص 47.

وعلى هذا الأساس نجد بأن تحديد موضوع الاقتصاد ،بإشباع الحاجات هو تحديد واسع إذا أخذنا بعين الاعتبار ،جميع الحاجات الإنسانية وهو ضيق إذا نظرنا إلى الحاجات المادية فقط.

أما الفر يق الذي يحدد موضوع الاقتصاد، بأنه العلم الذي يبحث في الثروة، فإن هذا الفريق يرى بأن الموضوع الأساسي للاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الثروة ،والثروة بالنسبة إليهم ،هي الذهب والفضة والمعدن النفيس ،والثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة.

وقد عرف الانجليزي "**الفريد مارشال**"، الاقتصاد بأنه: "**دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم**"، فالاقتصاد عنده يدرس الثروة وجزء من دراسة الإنسان في حياته العادية[1].

لكن تعريف الاقتصاد من خلال الثروة، لم يسلم من النقد فكلمة ثروة على ما هو معلوم، تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد إلى جانب هذه الأموال المادية الخدمات، التي لا تتجسد في شيئ مادي، ولها مع ذلك منفعة قيمية عظيمة، كالخدمات التي يقدمها الأستاذ، والطبيب والمحامي وغيرهم، فمن غير المقبول أن لا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد، لكون هذه الخدمات لها مقابل يتمثل في ثمن معين، شأنها شأن سائر السلع الأخرى، وبالتالي فإن نطاق الاقتصاد لا يمكن أن يكتمل، إلا إذا اشتمل على هذه الخدمات .

ب-تعريف الاقتصاد على أساس فكرة "التبادل":

من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد على أساس فكرة التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات، العالم **جيتون بيرو G.PIROU**، الذي يعرف الاقتصاد بأنه:"دراسة عمليات التبادل التي يتخلى بموجبها الفرد، عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل من فرد آخر على ما يحتاجه، و أن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال، والسلع وإشباع الحاجات".[2]

ويؤخذ على هذا التعريف عدم ملاءمته لكافة النظم الاقتصادية التي لا تعرف المبادلة، على أساس أن عملية الإنتاج والتوزيع فيها، تتمان بمعرفة الهيئة الممثلة للمجموع أي الدولة الاشتراكية.

ج-تعريف الاقتصاد على أساس "فكرة الاختيار":

من أهم الاقتصاديين الذين أولوا عناية بفكرة الاختيار في موضوع الاقتصاد، العالم الانجليزي **ليونيل روبنز"L.ROBBINS** ،إذ يحدد منشأ هذه الفكرة، بالنظر إلى الغايات والوسائل

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 81

[2] الحامض الخالد، الاقتصاد السياسي: أسس ومبادئ، سوريا: منشورات جامعة حلب، 2006، ص 33.

معا، ولذلك يقصر دراسة الاقتصاد على دراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم، لتحقيق الغايات التي يسعون إليها، فعلم الاقتصاد بالنسبة إليه يرجع إلى أن الموارد الطبيعية الموجودة تحت تصرف الأفراد محدودة، في حين نجد بأن حاجاتهم متعددة الأمر الذي لا يسمح بالوصول إلى إشباع كامل لجميع هذه الحاجات، وعلى هذا الأساس لقد خلص **"ليونيل روبينز"** إلى القول بإجراء عملية مفاضلة بين هذه الغايات المختلفة، والقيام بعملية اختيار لتحقيق أكبر منفعة ممكنة.[1]

د-تعريف الاقتصاد على أساس فكرة الإنتاج والتوزيع:

يعرف الاقتصادي السوفياتي "**نيكتين NICTINE** الاقتصاد، بأنه:" **علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج**"[2]، كما جاء تعريف **أوسكار لانج** لعلم الاقتصاد، بأنه:" **ذلك العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية لإشباع الحاجات البشرية**"[3]، ضمن هذا الإطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمحور الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، **الأولى** تربط الإنسان بالطبيعة **والثانية** تكمن في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع، في إطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي،[4]

هـ-تعريف الاقتصاد على أساس إدارة الموارد النادرة:

يرى أنصار هذا الموقف أن علم الاقتصاد هو الذي يدرس كيفية حصول الإنسان على حاجاته النادرة والمتعددة الاستعمالات، على غرار الاقتصادي الفرنسي المعاصر"***ريمون بار*** ***RIMON BARRE*** الاقتصاد الذي يعرف الاقتصاد، بأنه : **"علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة"**[5]، وذلك بهدف تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات الغير المحدودة والوسائل الاقتصادية

[1] مريم زكري، محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد السياسي، سلسلة محاضرات موجهة الطلبة السنة الأولى علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2019-2020، ص12.

[2] علي أحمد صالح، المدخل للعلوم الاقتصادية، الجزائر: منشورات كليك، ط1، 2016، ص10.

[3] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، ط2، 2001، ص56، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.4readlib.com/book/17720/

[4] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993، ص16.

[5] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص10.

المحدودة، وطور **هنري جيتون H.Guitton** هذا المفهوم بإضافته لعامل آخر وهو عامل التلاؤم[1]، أي أنه للقضاء على الندرة المسببة لعدم إشباع الحاجات الإنسانية، وجب التكيف أي توزيع السلع الموجودة بصفة كبيرة في مكان ما وزمان ما، بحيث تفيض عن الحاجة ونقلها لمكان آخر لإشباع حاجات أخرى غير مشبعة، وكذلك يرى أن على الإنسان التضحية ببعض الحاجيات، فلا يمكن إشباعها كلها وهنا عليه الاختيار وحسب أولوياتها له، التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات الغير المحدودة والوسائل الاقتصادية المحدودة.

تعددت التعاريف لمصطلح "**الاقتصاد السياسي**"، إلا أن التعريف الأعم و الأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث، هو تعريف **Lionel ROBBINS** في مقالة نشرها عام 1932 تحت عنوان "**طبيعة ومعنى علم الاقتصاد**"، فالاقتصاد هو: "العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة"[2]. يتصور هذا التعريف الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الإنسان والأشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية.

ومن هنا ننتهي بعبارة عامة هي أن علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية التي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد، في محاولتهم لتوزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق.

ثانيا: خصائص علم الاقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد[3]. وهي كما يلي:

-علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.

-يتميز علم الاقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.

---

[1] آمال مكاوي، مطبوعة في مقياس الاقتصاد السياسي، موجهة لطلبة السنة الأولى ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 9.

[2] M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 18.

[3] رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2006، ص 31.

-إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية.

-تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.

-إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.

-الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان.

-الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

ثالثا- منهج الاقتصاد السياسي

يتناول الباحث الاقتصادي وصف وتحليل وتفسير الروابط السببية والكمية لمختلف الظواهر والعلاقات الاقتصادية، ومتى تم ذلك في أسلوب منطقي منسق، سمي تحليلا، أو بحثا علميا، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون أساليب مختلفة للتحليل، وفيما يلي سوف نتطرق في هذا المطلب بشيء من التفصيل لثلاثة أساليب أساسية للبحث الاقتصادي.

أولا: أساليب التحليل المنطقية

يتضمن هذا الأسلوب طريقتان أساسيتان في مجال البحث الاقتصادي وهما:

1-المنهج الاستنباطي:

يعرف هذا المنهج من الناحية الفنية بأسلوب بناء أو تركيب النماذج، والنموذج الاقتصادي عبارة عن بناء نظري يمثل وجوها معينة للنظام الاقتصادي أو لجانب معين منه وهو افتراض أكثر من وقائع، فضلا عن كونه طريقة سهلة لاستخلاص النتائج حين نكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوي على عدد كبير من المتغيرات، هذا ويستند أكثر النماذج الاقتصادية إلى المنهج الاستنباطي ، وهو المنهج الذي سار عليه في بادئ الأمر رجال الاقتصاد السياسي أمثال ريكاردو، مالتس، ستيوارت

ميل، لأنهم استرشدوا به في وضع نظرياتهم المشهورة وكذلك استعان أنصار المذهب العلمي بهذا المنهج في بحوثهم، فاستنتجوا بواسطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها[1]:

-الإنسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه.

-قانون تناقض الفوائد.

-قانون زيادة تعداد السكان

ويمكن التأكيد أن مدى صحة التعليمات أو النتائج النظرية المستخلصة، إنما يتوقف على عوامل ثلاثة[2]:

-سلامة مجرى التفكير العقلي المنطقي.

-صحة المقدمات الأصلية.

-درجة إتباع الإنسان نفسه للمنطق العقلي.

وبتوافر هذه العوامل فإن النتائج المستخلصة منها، عن طريق منطقي سليم تماما ستكون صحيحة ومعبرة فعلا عن الواقع.

2-المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة والتجربة، وظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر ، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية[3]، وتتفق الطريقة الاستقرائية مع الطريقة الاستنباطية في أن الباحث الاقتصادي يضع عدد من الافتراضات أو التعميمات أو المقدمات التي يفترض أنها صحيحة، ولكن تختلف الطريقتان عن بعض من حيث الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في كل منهما.

ونخلص من هذا في الحقيقة إلى أن الاستنباط و الاستقراء ليست طريقتان متعارضتين، تستبعد كل منهما الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما فهما طريقتان مترابطتان وتستلزم كل منهما الأخرى، فليس هناك ما يمكن أن يسمى استقراء خالصا **pure inducation**، أي بحثا تجريبيا

[1] فاطمة مصابيح، محاضرات في الاقتصاد السياسي، : موجهة لفائدة السنة الأولى ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2021-2022، ص 45.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 56.

[3] حنان شطيبي، مطبوعة بيداغوجية في مقياس مدخل الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص11 .

دون أن تكون هناك فكرة مسبقة عن الأهمية النسبية للمتغيرات موضع البحث وعن طبيعة العلاقات بينهما،[1] ومن ناحية أخرى فإن الاستنباط الخالص **pure deducation**، في الاقتصاد أمر يستحيل تصوره،إذا أريد للتحليل الاقتصادي أن يكون مجرد تمرينا عقليا في المنطق المجرد، لابد أن يكون للاستنباط في هذا النوع محتوى واقعيا من الحقائق، بعبارة أخرى لابد أن يصحبه استقراء.

ومن جانب آخر يساعد التحليل الاستنباطي في انتقاء الوقائع ذات المغزى التي يتعين دراستها بواسطة التحليل الاستقرائي، ومن هذا كله يتضح أن الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية هما طريقتان للبحث والتحليل متكاملتان وغير متعارضتان[2].

ثانيا- أسلوب التحليل الرياضي:

يعتبر التحليل الرياضي في حد ذاته نوع من التحليل المنطقي، ويمتاز الأسلوب المنطقي بأنه يمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التي يتعذر العقل الإلمام بها دفعة واحدة، فاستخلاص النتائج من العديد من المقدمات ليس أمر في متناول العقل البشري تحقيقه، لذلك لا بد من وسلة أخرى تتصف بالقوة والعموم، ويسهل بها تجزئة مشكلة الاستنتاج المنطقي ، ولاشك أن الرياضيات هي مثال لتلك الوسيلة التي تذلل هذه الصعاب التي يعجز أمامها العقل البشري من التوصل إلى النتائج المرجوة.

ومن أهم أدوات التحليل الرياضي،الرسم البياني، حيث يبسط التعبير عن الفكرة ويسمح باستيعابها بسرعة، هذا بالإضافة إلى الأدوات الأخرى مثل المعادلات والدول والمصفوفات والنماذج المركبة.

ثالثا: المنهج الإحصائي:

يعتبر المنهج الإحصائي من أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحث الاقتصادي عند دراسة ظاهرة من الظواهر الاقتصادية، وعادة ما يلجأ الباحث في علم الاقتصاد إلى وسائل المنهج الإحصائي لغرضين:

1-القياس الكمي للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية: فالبيانات الإحصائية الخاصة بالظواهر الاقتصادية موضوع البحث، والتي يجمعها الباحث من الحياة العملية يتناولها بأسلوب التحليل الإحصائي لتقدير المقاييس الكمية للعلاقات بينهما.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 66.

[2] نفس المرجع، ص 67.

2-اختبار صحة النظريات الاقتصادية: من خلال إجراء مقارنة بين نتائج وتنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية، ويتم ذلك من خلال تجميع أكبر قدر من البيانات الإحصائية المتعلقة بالظواهر موضوع الدراسة، ثم يستعين الباحث الاقتصادي بعد ذلك بالقوانين والطرق الإحصائية للتحليل ليستخلص بواسطتها سلوك هذه الظواهر، واتجاهات العلاقات السببية بينها، ثم يقارن بين هذه الاستنتاجات بالتنبوءات والنتائج التي تقول بها نظريته[1].

بناءا على ما سبق ذكره يتضح كيف أن المناهج التحليلية متنوعة و متعددة، بالرغم من أن الظاهرة الاقتصادية هي واحدة، و هذا يكشف أن الاعتماد على منهج واحد للتحليل لن يقدم النتائج الكاملة حول جوهر الظواهر الاقتصادية، فالدراسة الاقتصادية تقتضي القدرة على التحليل والتركيب، والمعرفة بالأحوال النفسية والاجتماعية والقانونية والفكرية والحوادث التاريخية. أي تقتضي معرفة جميع عناصر الحياة الإنسانية.

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي: أقسامه وعلاقته بالعلوم الأخرى

يعد علم الاقتصاد السياسي أحد العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه و نظرياته، و سنحاول من خلال هذا العنصر فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي و بين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى و إبراز الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاد و هذه العلوم.

أولا: أقسام الاقتصاد السياسي:

ينقسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى قسمين:

1-الاقتصاد الجزئي:

وهو الذي يهتم من خلال دراسة الاقتصاد وتحليل الظواهر الاقتصادية على مستوى الفرد، أي يختص بدراسة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أي الأفراد والعائلات والمؤسسات، وآلية اتخاذها مثل كيفية استخدام الفرد لراتبه وكيفية توزيعه على متطلبات الحياة، مستوى ادخار الفرد، مستوى اسثماراته، دراسة هيكل التكاليف الاقتصادية لمؤسسة معينة، مؤثرات الطلب على سلعة ،نظرية الثمن.[2].

يتميز الاقتصاد الجزئي بأهمية كبيرة، وتتحدد في النقاط التالية[3]:

[1] نفس المرجع، ص 67، 68.

[2] محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، ج1، مصر: دار النهضة العربية، 1975، ص 21، 22.

[3] رزيقة غراب، الاقتصاد الجزئي: المرونات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 30، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

-يساهم الاقتصاد الجزئي بتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة الرفاهية في المجتمع.

-يساعد على وصف طبيعة الاقتصاد في المؤسسات ودور الوحدات الاقتصادية الفردية ، عن طريق تحقيق التوازن.

-يساهم الاقتصاد الجزئي بتفسير طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، إذ تتخذ الوحدات الفردية القرارات الاقتصادية بشكل فردي.

-يقدم الاقتصاد الجزئي المساعدة للاقتصاديين في قطاع الأعمال، وتحديدا في مجال التنبوءات التجارية.

-يحرص الاقتصاد الجزئي على توظيف أفضل الموارد، من خلال الاعتماد على رجال الأعمال.

-يستخدم في شرح المكاسب التجارية، وحالة عدم التوازن الظاهرة في ميزان المدفوعات، كما يساهم بتحديد سعر صرف العملات دوليا.

2-الاقتصاد الكلي:

في هذا النوع من الاقتصاد ، يهتم فيه التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل أي يبحث في المجتمع ككل، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة عند عالم الاقتصاد النرويجي **RAGNAR FRISCH**، ويقصد به المقاربة النظرية التي تدرس الاقتصاد من خلال العلاقات القائمة بين مكونات اقتصادية كبرى للبلدان، كتأثير الدخل القومي ومعدلات التشغيل، وتضخم الأسعار، معدل الاستهلاك الكلي، ومعدل الإنفاق، الاستثماري،[1]أي أن الاقتصاد الكلي أو التحليل الكلي يهتم بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية.

هذا وإن اختلف التحليلان عن بعضهما من حيث النشاط المدروس لكل تحليل، فإن موضوعهما في النهاية واحد وهو الظواهر الاقتصادية، وقد نادى بعض المفكرين الاقتصاديين لضرورة التوحيد بين الفرعين وإلغاء التباين بينهما، وهذا كان في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وحجتهم في ذلك أن الاقتصاد الجزئي الصلب يبنى على الاقتصاد الكلي الجيد، والمؤسس، وفي الحقيقة كل منهما، وجهين لعملة واحدة، مادام أن الأقسام أو الكميات الكلية، ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذة بشكل فردي.[2]

ثانيا –علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية:

---

https://books.google.dz/books?id=_DpJDwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false

[1] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2002، ص 13.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط3، ج، 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص22.

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد، وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى.

1-الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:

لكي نبين العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع، يجب أن نعرف علم الاجتماع فهو حسب **محمد دويدار** "**علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني**"، يستنتج من هذا التعرف، أن علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية الكلية،[1] أما موضوع الاقتصاد فيهتم بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية، وهي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع.[2]

وتتجلى العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع بصفة أكثر فيما يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي **sociologie économique**، وهو فرع من فروع علم الاجتماع، يبحث خاصة في الكيفية التي أدت بالأفراد والفئات الاجتماعية إلى إتباع سلوكات معينة، دون تناول النتائج التي تترتب على تلك السلوكيات، التي تعد من المهام الأساسية التي ينشغل بها التحليل الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة أكبر على التصرف.[3]

2-الاقتصاد وعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من أكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الترابط أن الاقتصاد كان يطلق عليه "**الاقتصاد السياسي**" في بادئ الأمر، فدراسة الدولة من الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين.

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، المرجع السابق، ص50، 51.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 20.

[3] محمد دويدار، المرجع السابق، ص، 56.

كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية إلى يومنا هذا تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية يرجع تفسيرها إلى العولمة الاقتصادية، كما أن دارسو النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى،[1]

ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد ا لاتجاهات السياسية لصانعي القرار، كما أن السياسة في حالت متعددة أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.[2]

3-الاقتصاد السياسي وعلم القانون:

إن القانون هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي الفعالة، وقد أهتم المشرعون بدراسة القوانين السماوية والوضعية، سواء كانت تجارية أم مدنية، أم جنائية أم دولية، ودرسوا كذلك طرق التقاضي، وعلاقة القانون بالاقتصاد، وهي علاقة وثيقة وقوية، فإذا كان القانون يدرس الملكية والتي هي حجر الزاوية في العملية الاقتصادية، حيث أنها حق ينتقل عن طريق البيع والشراء والميراث والهبة والوصية، فإن عالم الاقتصاد ينظر إليها باعتبار ظاهرة اقتصادية، تستوجب البحث في نشأتها وتطورها وأشكالها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن السياسة العامة لتوزيع الملكية، وأثر ذلك على الأداء الاقتصادي وعلى انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، وما يترتب عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية.[3]

فالمشرع قبل أن يسن قوانينه فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخالفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي يبين انه يوجد انعكاسات اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية، كفرض الضرائب مرتفعة على بعض السلع، أو تحديد الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة القائمة بين الاقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع تنظيمه القانوني الذي يعكس إلى حد بعيد الضرورات الاقتصادية

[1] إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1973، ص 21.
[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.
[3] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 22.

والاجتماعية السائدة فيه، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر[1].

ثانيا: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد السياسي وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية:

1- علم الاقتصاد والمنطق:

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول الى أفكار جديدة ، ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطا وثيقا، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج[2].

إن النظريات العلمية الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية[3].

2-علم الاقتصاد والإحصاء:

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي، وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديدا من مجموعة العلوم الطبيعية[4].

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد، وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 40.
[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.
[3] المرجع نفسه، ص 64.
[4] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 13.

المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها، ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إما من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك عل دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية[1].

3-الاقتصاد السياسي وعلم الرياضيات:

من أجل الوصل إلى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم،[2] فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء[3].

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذي درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق، واستخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد، يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمرا سهلا كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي[4]، ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضي في بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج المتوقعة.

المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي

تتعدد مواضيع علم الاقتصاد بتزايد وتطور الحياة الإنسانية في جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد تعترض الإنسان في نشاطه اليومي عراقيل ومعوقات، لا بد عليه من مواجهتها، ومنها قلة الموارد والوسائل اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا ما يسمى "المشكلة الاقتصادية"، ولمواجهتها والحصول على السلع لتلبية حاجيات الإنسان، فهو يقوم بنشاط اقتصادي، والمشكلة الاقتصادية تدور حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

[2] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 18.

[3] -مريم زكري، المرجع السابق، ص 16.

[4] - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

المطلب الأول: الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية

تعد المشكلة الاقتصادية **econmic problem** ، أو مشكلة الندرة **scarcity problem** ، كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي، غير أن حدتها تختلف من دولة إلى أخرى.

أولا: مضمون المشكلة الاقتصادية:

منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض،أحس بحقيقتين هامتين[1]:

الحقيقة الأولى: أن حاجاته كثيرة ومتعددة ومتنوعة ،وقد تكون هذه الحاجات مادية كالغذاء والملبس والمسكن، وقد تكون حاجات نفسية كالثقافة والرياضة والسياحة، وتختلف هذه الحاجات باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد ،أو باختلاف الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه أو باختلاف السن، أو باختلاف المستوى الثقافي للفرد.

الحقيقة الثانية: أن الموارد والأموال الموجودة، والقادرة على إشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا إذا ما قيست باختلاف السن أو باختلاف المستوى الثقافي للفرد.

والحاجات الإنسانية لا تقف جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة إشباعها بل تتفاوت أهميتها من شخص إلى آخر، ومن زمن إلى زمان ومن مكان إلى مكان.

فحاجة الإنسان للطعام تتقدم على حاجته إلى الثقافة، وهذه الأخيرة تتقدم على حاجته إلى التسلية وهكذا، وعن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات الاقتصادية، وبالرغم من التقدم الذي وصلت إليه الكثير من المجتمعات، إلا أنها لا تزال تواجه مشكل الندرة، بحيث أصبح واضحا بأن التقدم الاقتصادي لا يقضي على مشكل الندرة.

تأسيسا لذلك فإن المشكلة الاقتصادية تعبر عن ندرة الشيء بالنسبة للحاجة إليه أو الطلب عليه، وبعبارة أخرى، تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية غير المحدودة، وبين وسائل إشباع هذه الرغبات المحدودة، وبالتالي فإن ندرة السلع والخدمات التي تشبع مختلف الرغبات الإنسانية، تعود إلى ندرة الموارد المحدودة، التي تساهم في صنع هذه السلع .

وتتميز الحاجات الإنسانية في مجموعها، بتنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة، وهذا يعني وجود وسائل صالحة لإشباع هذه الحاجات، ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد، فالموارد هي كل ما

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 10، 11.

يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، فحاجة الإنسان إلى السلع والخدمات مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة الإنسان كالغذاء، اللباس، وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة، كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع والخدمات، مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور السابقة، أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من مرحلة لأخرى.[1]

ارتكازا على هذا المضمون، يتم تناول بعض المعاني التي قد تساهم بدرجة أو بأخرى في توضيح الأبعاد الحقيقية لماهية المشكلة الاقتصادية من ناحية الشروط والمعطيات والخصائص، وعليه يمكن، حصر وتحديد الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية في الأتي[2]:

- تعدد الحاجات وبالتالي وسائل إشباعها.
- تفاوت الأهمية النسبية للحاجات الإنسانية.
- عدم توافر غالبية وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة.
- ندرة الموارد للحصول على هذه الوسائل.
- وجود استعمالات بديلة للموارد.
- سعي الإنسان لتحقيق أقصى إشباع ممكن بأقل جهد ممكن في سلوكه الاقتصادي، أي بصفته كمنتج وكمستهلك.

ثانيا: عناصر المشكلة الاقتصادية:

من خلال ما سبق ذكره تدور المشكلة الاقتصادية حول عنصرين مرتبطين هما:

1-الحاجات الاقتصادية: يمكن تعريف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان أو لتطوره، ولكل فرد منا مجموعة من الحاجات التي يحس بها ويرغب في إشباعها، وهذه الحاجات تتفاوت فيما بينها، من حيث درجة شعور الفرد بها، أو من حيث درجة إلحاحها عليه

فمنها حاجات ذاتية تلازم الإنسان منذ ولادته، كحاجته إلى مآكل أو ملبس...، ومنها حاجات مكتسبة تنشا نتيجة للتطور الجسماني والفكري والحضاري.[3]

[1] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 41، 42.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، دبي: منتدى الفقه الإسلامي، ، 2015، ص 7، متوفر على الرابط التالي:https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017/05/pdf

[3] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 72.

ومع التقدم تظهر حاجات جديدة وتتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات الأولية، وكلما زاد غنى الدولة وتقدمها كلما قلت نسبة الحاجات الأولية إلى مجموع الحاجات، وعموما تتصف الحاجة الإنسانية بمجموعة من الخصائص الرئيسية التالية:

أ-الحاجة لانهائية: تتميز الحاجات الإنسانية بتعددها وتطورها وتزايدها فهي مرتبطة بالتقدم الحضاري وبتغير المجتمعات وعادتهم، فما يعتبر حاجة اليوم قد لا يعتبر حاجة غدا، وحتى لو أشبعت حاجة معينة تظهر حاجات أخرى، فهي كثيرة تفوق القدرة على إشباعها ولا حدا لها، وهذا مرتبط أيضا بتقدم الإنسان في استغلال الطبيعة، وقد تختلف مفهوم الحاجة بين مجتمع متطور ومجتمع أقل تطورا، فما يعتبر حاجة في الدول الأقل تطورا يعتبر كمالي في الدول المتقدمة.[1]

ب-قابلية الحاجة للإشباع: إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم، فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا اشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم،[2] وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية، وعلى ذلك فإن المنفعة التي يحققها الفرد تتناقص تدريجيا مع زيادة الوحدات المستخدمة من المورد المناسب لإشباع الحاجة، ورغم أنه لا يمكن إجراء قياس كمي لدرجات الإشباع ومن ثم المنفعة المحققة، فمن الواضح أنه يمكن إجراء نوع من الترتيب، بحيث يمكن القول بأن هناك تناقصا في المنفعة مع زيادة استخدام الموارد المناسبة، ومن الواضح أنه إذا لم تكن هناك الحاجات القابلة للإشباع لما كان هناك محل للحديث عن المشكلة الاقتصادية.[3]

ج-قابلية الحاجة للقياس: هناك بعض الظواهر التي يمكن قياسها كميا، فالمسافات يمكن قياسها باستخدام الكيلومتر، والأحجام يمكن قياسها بالأمتار المكعبة، والأوزان يمكن قياسها بالرطل أو الطن. وإلى جانب ذلك هناك بعض الظواهر الأخرى التي وإن كان لا يمكن قياسها كميا، إلا أنه يمكن مقارنتها وترتيبها تنازليا أو تصاعديا، مثل: ظاهرة الجمال، وظاهرة الصور الزيتية، لا يمكن قياسها كميا، ولكن يمكن ترتيبها حسب درجة جمال كل منها، وما يصدق على ظاهرة الجمال يصدق على ظاهرة الحاجة. إذ لا يمكن قياسها كميا، ولكن يمكن ترتيبها من حيث حدتها، فالحاجة

[1] محمود الطنطاوي الجاز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004، ص8.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص4.

[3] حازم البيلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1988، ص 26، 27.

إلى الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من الحاجة إليه بالأمس، كما يمكن القول أن الحاجة إلى الطعام أشد حدة من الحاجة إلى الملبس[1].

د- قابلية الحاجة للإحلال محل بعضها البعض: وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة بسلعة أخرى، وهذا الإحلال قد يكون كاملا أو قد يكون ناقصا، وهو يتوقف على تقدير المستهلك نفسه، ولهذا العامل قيمة كبرى في الحياة ا لاقتصادية، إذ به يحد من سلطان التمادي في ارتفاع الأسعار من قبل المحتكر.[2]

هـ-نسبية الحاجات: إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان، التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين.[3]

2-الموارد:

يراد بالموارد بالمعنى العام الشيء النافع أو أي شيء قابل لإشباع حاجة إنسانية بطريق مباشرة ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع، وبهذا المعنى فالموارد متعددة ومتنوعة[4]، غير أن هذه الموارد تختلف فيما بينها من حيث كميتها المتوفرة والحاجات المتعلقة بها، حيث هناك موارد ما هو متاح منها يزيد عن الحاجة إليها ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية، وهذا ما يصطلح عليه **بالموارد الحرة**[5]، ومنها ما هو أقل من حيث حجم الحاجات المتعلقة بها وهذا ما يعرف بالموارد الاقتصادية.[6]

أ-أنواع الموارد الاقتصادية:

تنقسم الموارد الاقتصادية من حيث أصلها إلى ثلاث أقسام وهي:

-موارد طبيعية: هي كل السلع الاقتصادية التي تستخدم في الإنتاج والتي توجد في الطبيعة مباشرة كالأرض التي تستخدم في إنتاج محصول معين، والمعادن الموجودة في باطن الأرض، ومساقط الأنهار التي يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة والبحار والأنهار التي تستخدم في الملاحة والزراعة. يمكن

[1]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 23.

[2]مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 4.

[3]نفس المرجع، ص 5.

[4]حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص29.

[5]نفس المرجع، ص30.

[6]مختار حميدة، محاضرات في مدخل للاقتصاد، معهد العلوم القانونية والإداري، جامعة الجلفة، 2007-2008، ص 20.

القول أن الإنسان في هذه الحالة ليس له علاقة بوجود هذه الموارد، وإنما تعتبر هبة من هبات الطبيعة. وكان الاقتصاديين يطلقون عليها اسم "الأرض"[1].

-موارد بشرية (العمل): وهي القدرة الإنسانية من عمل وفكر، أي الطاقات الذهنية والجسدية للإنسان، ويطلق عليها الاقتصاديين عادة اسم "العمل". فمثلا دول كالجزائر، مصر، الأردن، سوريا، واليمن غنية بالموارد البشرية، وتعتبر دول مصدرة لليد العاملة بعكس دول الخليج التي تعتبر فقيرة بالموارد البشرية وتعتبر دول مستوردة لليد العاملة، لكنها غنية بالموارد الطبيعية[2].

-موارد اقتصادية (السلع الرأسمالية): وهي موارد مصنوعة قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجاته واحتفظ بها للاستخدام في فترات مقبلة. فهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية، مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها. وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج[3].

3-مواجهة المشكلة الاقتصادية:

يطرح التحديد السابق لطبيعة وماهية المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل عدد من التساؤلات الهامة، والتي تثار في طرق وأساليب تنظيم وإدارة عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية (أو الثروة)، بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية، واهم هذه التساؤلات تتمثل فيما يلي:

أ- ماذا ننتج؟ وبأي كميات؟ أو ما هي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها؟

طالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة الموارد لتلبية الاحتياجات غير المحدودة لأفراده، أصبح على متخذي القرار داخل المجتمع أن يقوموا باختيار السلع الأكثر أهمية للأفراد، حتى يتم إنتاجها، في مقابل التضحية بباقي السلع الأقل أهمية، ويثور التساؤل حول من الذي يتخذ القرار، لاشك أن الوضع يختلف من نظام إلى آخر، ففي النظام الرأسمالي يتخذ المنتجين قرار ما هي السلع التي يجب أن تنتج والكميات التي تنتج بها، أما في النظام الاشتراكي الذي يقوم على التخطيط، يتولى جهاز التخطيط مثل هذه القرارات، وسواء كان اشتراكيا أو رأسماليا، فإن مجموعة القرارات التي سبق لكل أن اتخذها والخاصة بأوجه الإنفاق التي يوجه إليها دخله هي التي تحدد ماذا يتم بأي

[1] إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 35.

[2] أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 32.

[3] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 32.

كميات، ومعنى ذلك أن قرارات المستهلكين هي التي تحدد في النهاية القرارات الخاصة بإنتاج السلع فالاستهلاك هو العامل المحرك للإنتاج.[1]

ب- كيف ننتج؟ أو ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟

وبديهي أن هذا التساؤل يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، ويرجع تعدد هذه الطرق إلى تعدد النسب التي تخلط بها عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج أي سلعة من السلع، فكمية معينة من سلعة ما، يمكن إنتاجها باستخدام وحدة واحدة من العمل وخمس وحدات من رأس المال، ونفس الكمية قد يمكن إنتاجها باستخدام وحدتين من العمل وأربع وحدات من رأس المال، وهكذا نجد أن هناك العديد من النسب التي يمكن أن تمزج بها العوامل المختلفة للحصول على حجم معين من الإنتاج.[2]

وعليه فإنه من المهم جدا لندرة الموارد الاقتصادية معرفة أيا من الطرق الفنية في الإنتاج التي يجب أن تستخدم لإنتاج ما يحتاجه المجتمع، أي عن طريق إنتاجية كثيفة العمالة أم طريقة إنتاجية كثيفة الرأسمال أم طريقة إنتاجية كثيفة التكنولوجيا، وتحديد كل هذا- أي تنظيم عملية الإنتاج- يدخل في نطاق الدراسات الخاصة بنظرية الإنتاج في علم الاقتصاد.[3]

ج- لمن ننتج؟، أو كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات؟

يثور هذا السؤال من أجل التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به كما وكيفا، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة[4]، ذلك يمثل أساس الاختلاف بين النظم الاقتصادية المختلفة، فعلى الرغم من أن كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، يؤكد ضرورة توزيع الناتج القومي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بأسلوب يتم بالعدالة ويحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إلا أن مفهوم العدالة في حد ذاته يختلف من نظام إلى آخر، وهذا معناه أن نصيب الفرد من الناتج

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 81.

[2] نفس المرجع.

[3] محمد محسن يوسف، قاموس المصطلحات الاقتصادية، مصر، ص 70. متوفر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/User/Downloads/Noor-Book.com.pdf

[4] - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 14-15.

القومي يتوقف على القرارات الفردية للافراد، كما على الاطار الفلسفي للمجتمع او على النظام الاقتصادي الذي يعمل في اطاره[1].

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي

يقتضي فهم النشاط الاقتصادي دراسة الإنتاج، وهو عملية إنشاء السلع والخدمات **(أولا)**. التبادل، وهو الفعل الذي يتم بموجبه توفير السلع والخدمات لاستهلاكها **(ثانيا)**، الاستهلاك وهو الفعل الذي يتم من خلاله إشباع الحاجات **(ثالثا)**.

أولا: الإنتاج:

من أهم المقولات الاقتصادية الشهيرة أن الإنسان لا يمكنه أن يستهلك إلا إذا أنتج وبادل، ولا يمكنه أن ينتج إلا إذا استهلك، وبالتالي فإن الإنسان مطالب بالقيام بعمليات أربع في إطار عملية الإنتاج، فالإنتاج هو النشاط الاقتصادي الذي يبذله الإنسان لكي يحصل من الطبيعة على الوسائل المادية، التي يستخدمها في إشباع حاجاتها خلق المنافع أو زيادتها، وبمعنى آخر هو التنسيق بين جميع عناصر الإنتاج، بهدف الحصول على سلع أو خدمات صالحة للاستجابة إلى رغبة معينة.[2]

وقد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على الخدمات من نطاق الإنتاج، ففي كتاب"**ثروة الأمم**"، وضع **آدم سميث** بين المهن غير المنتجة الجيش والحكومة وبعض المهن الأخرى، مثل رجال الدين ورجال القانون والأطباء...، فقد قدر **آدم سميث** أن عمل هؤلاء يهلك وقت إنتاجه متأثرا بأن وقتا معينا يمر بين الحصول على الشيء المادي واستهلاكه، بينما يتم إنتاج واستهلاك الخدمات في وقت واحد دون أي فاصل زمني، ولكن هذه الخدمات تشبع حاجات إنسانية وهي خدمة مرغوبة والذين يمارسونها يمدون المجتمع بنشاط منتج، ونتيجة لذلك يمكن القول أن كل تصرف يوجد منفعة يعتبر تصرفا منتجا.[3]

ويمكن التمييز بين طائفتين كبيرتين من السلع والخدمات:

-**السلع الاستهلاكية أو النهائية:** وهي التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بأي مرحلة أخرى من مراحل الإنتاج مثل الخبز، فهي تعتبر محصلة الجهد والنشاط البشري في

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 82.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص14.

[3] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص5.

تعامله مع الموارد، وهي الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل.[1]

-السلع الإنتاجية أو غير المباشرة: فهي التي لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية، وذلك مثل: الأرض والآلات، الموانئ والمطارات، وخدمات التدريب والتوجيه المهني حيث أنها تزيد من الكفاءة المهنية للعامل وبالتالي تزيد من قدرته وعطائه على إنتاج سلع أو خدمات أخرى...فكل هذه سلع إنتاجية، لأنها لا تحقق ولا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، فهي سلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية.

غير أن هذا التقسيم أيضا يعد تقسيما نسبيا، حيث لا يمكن الفصل تماما بين ما هو من السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية، حيث أن هناك من السلع ما يعد سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية، وهذا بحسب طريقة استخدامها، فالسكر يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمه الإنسان مباشرة في إشباع حاجته، من تناول القهوة، بينما يعد سلعة انتاجية اذا ما استخدمه مصنع لصناعة الحلويات.[2]

1-عناصر الإنتاج:

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

أ- الطبيعية (الأرض):

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها. وهذه الموارد لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته[3]. كما أن هذه الموارد لا قيمة لها

[1] أحمد عبد السميع علام، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد17، 2016، ص43.

[2] محمد حسن يوسف، المرجع السابق، ص24.

[3] -محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 39.

دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة[1].

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفان:

- موارد طبيعية تتميز بسهولتها وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات...الخ.

– موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها[2].

ب- العمل: يراد به ذلك المجهود الإنساني الاختياري الواعي والهادف، و الذي يقوم به الإنسان من أجل الوصول إلى عرض نافع،[3] أي أنه نشاط إنساني يهدف إلى إنتاج الخيرات المادية وسد الحاجات البشرية الضرورية منها، والكمالية، وينقسم العمل إلى نوعين:

-عمل إنتاجي: والذي هو عبارة عن نشاط يقوم به الإنسان لأجل إنتاج منتوجات مادية.

- عمل خدماتي: ويدل على أي نشاط إنساني، لا يترتب عنه إنتاج أشياء مادية، كعمل التاجر والمدرس والطبيب وغيرهم، أي تلك الأعمال التي لا يترتب عنها إنتاج سلع نهائية، بصورة مباشرة والتي تسمى بالخدمات.

والمقصود بالعمل، كعنصر من عناصر الإنتاج، قوة الإنسان سواء كانت ذهنية أو عضلية أي هو ذلك الجهد الإنساني الواعي والهادف، يسلطه الإنسان على الطبيعة، من أجل تطويعها لخدمة حاجاته، فإذا كانت الطبيعة تقدم الموارد الاقتصادية، فإن العمل الإنساني هو الذي يجعلها مطابقة للحاجات الإنسانية، ومن هنا كان العمل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.

فالعمل الذي يعتد به من الناحية الاقتصادية هو :"**كل نشاط إنساني يبذله الإنسان عن وعي ويحس بالألم حين يبذله، وهدفه خلق الأموال، أي الأشياء التي تشبع الحاجات مباشرة أو بطرق غير مباشرة**".[4]

يتضح من هذا التعريف بأن العمل بالمفهوم الاقتصادي هو مجهود واعي وإرادي، وهذا العنصر يميز العمل بالمعنى الاقتصادي عن الحركات التي يقوم بها الإنسان، كعملية التنفس، الهضم وغيرها، ويهدف إلى إنتاج الأموال "السلع والخدمات".[5]

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 99-100.

[2] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 342-343.

[3] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 22.

[4] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 174.

[5] نفس المرجع، ص 177.

ج-رأس المال: يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة، فهو: "مجموعة من الموارد غير المتجانسة والتي يمكن إعادة إنتاجها، والتي يؤدي استخدامها عن طريق إطالة العملية الإنتاجية إلى زيادة إنتاجية العمل"، ومعنى ذلك أن رأس المال يقوم بإشباع الحاجات بشكل غير مباشر ، حيث يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع التي تشبع الحاجات ومن ثم يزيد من إنتاجية العمل.[1]

فبدلا من أن يقوم العمل بإنتاج السلع التي تشبع الحاجات مباشرة، يقوم عن طريق إطالة دورة الإنتاج بإنتاج سلع وسيطة من آلات وأدوات لكي تستخدم بعد ذلك في إنتاج السلع الاستهلاكية، وهذا الطريق غير المباشر يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.

ويتعرض رأس المال لنوعين من الاستهلاك، فهنالك أولا الاستهلاك المادي، ذلك أن استخدام رأس المال في الإنتاج يؤدي إلى إهلاكه ماديا بشكل تدريجي، فالآلات يصيبها التلف و التآكل بمرور الزمن نتيجة لكثرة الاستخدام، وهناك من ناحية ثانية الاستهلاك الاقتصادي، فرغم بقاء رأس المال قادرا على الإنتاج من الناحية المادية، فإن التقدم الفني قد يجعله غير اقتصادي بالمرة إذا نشأت أجهزة جديدة قادرة على الإنتاج بنفقات أقل بكثير.[2]

1-تقسيمات رأس المال:

هذا ويقسم رأس المال إلى قسمين هما[3]:

أ-رأس المال الثابت: ويقصد برأس المال الثابت ذلك الذي يستخدم مرات عديدة في الإنتاج دون أن يطرأ عليها تحويل أو تغير على شكله أو هيكله الفني، ولذلك فهو لا يستهلك بالاستعمال مرة واحدة ولكن يستهلك تدريجيا كالعتاد والمباني والآلات.

ب-رأس المال المتداول: ويقصد برأس المال المتداول ذلك الذي يستخدم مرة واحدة فقط في الإنتاج، ويفنى بعد ذلك نظرا لدخوله في تركيب السلعة المنتجة، مثال ذلك المواد الأولية والبذور والأسمدة وغيرها، أي أن رأس المال المتداول ينصرف إلى السلع غير تامة الصنع واللازمة للعملية الإنتاجية.

[1] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص204.

[2] نفس المرجع، ص 205.

[3] عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، ط6، القاهرة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1999، ص 265.

للتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة لحساب نفقات الإنتاج، فرأس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة إنتاج السلعة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمته الذي يستهلك فعلا في عمليات إنتاج السلعة أو الخدمة.

2-أهمية رأس المال في الإنتاج:

لرأس المال دور كبير في العملية الإنتاجية بصفة عامة، وفي تنمية الإنتاج القومي بصفة خاصة، ويمكن إجمال هذا الدور في الآتي[1]:

-يؤدي رأس المال إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في العمل، ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة في المجتمعات التي ينقصها رأس المال ويتوافر فيها العمل والموارد الطبيعية.

-يؤدي رأس المال إلى وفرة الإنتاج، فاستخدام رأس المال من شأنه إنتاج أكبر بكثير مما لو كان الإنتاج يقوم على التفاعل المباشر بين العمل وبين الموارد الطبيعية.

-يؤدي رأس المال إلى دقة الإنتاج وتنوعه، فالمهارة الإنسانية مهما بلغت لن تستطيع أن تنتج وحدات مختلفة من سلعة لها نفس المواصفات، بل إن هناك بعض المواصفات تعجز القدرة البشرية عن تحقيقها.

-يؤدي رأس المال إلى استقرار الإنتاج، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في المجال الزراعي، حيث يمكن التحكم في إنتاجية الأرض بدرجة كبيرة باستخدام المخصبات، أو بتحسين وسائل الصرف وغيرها، كما أن القطاع الصناعي لا يمكنه التوسع في مجتمع من المجتمعات إلا إلى المدى الذي يسمح به رأس المال، وكلما زاد رأس المال زاد الإنتاج القومي.

4-التنظيم:

أضاف الاقتصادي الانجليزي "**الفريد مارشال**" أواخر القرن التاسع عشر عنصرا رابعا إلى عناصر الإنتاج، وهو "**التنظيم**"، ويعرف التنظيم، بأنه :"عملية يقوم بها شخص يسمى المنظم **entrepreneur** قوامها التنسيق والتأليف بين عناصر الإنتاج الأخرى، طبيعة، عمل، ورأس المال، بالنسب المناسبة لإنتاج السلعة أو الخدمة بقصد الحصول على الربح، ويتحمل مقابل ذلك المخاطر، حيث يبذل نفقات مؤكدة في سبيل الحصول على إيرادات غير مؤكدة، ففي حالة نجاح توقعاته يحقق ربحا، وفي حالة خطاه يتحمل الخسارة ".[2]

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 166، 167.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 168.

ويذهب الاقتصادي "**جوزيف شومبيتر**" **j.schumpeter** بالتنظيم كعامل هام من عوامل الإنتاج، وقرر أن المنظم هو المحرك للنشاط الاقتصادي في المجتمع، فهو الذي يقوم باستمرار بعملية التجديد وتطبيق المخترعات الحديثة، وهو الذي يستخدم طرقا جديدة للإنتاج، ويقوم بفتح أسواق جديدة، ويتوصل إلى مصادر جديدة للمواد الخام، ويعمل على إقامة تنظيم جديد في النشاط الاقتصادي، كإقامة أو تحطيم احتكار مثلا[1].

5-الثورة العلمية والتكنولوجية:

يساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل لها، وبفضل ذلك استطاع الإنسان أن ينتقل من حرف عرفها في حياته البدائية إلى حرف أخرى متطورة[2].

وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

-كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.

-التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).

-استصلاح مساحات واسعة من الصحاري، وبناء السدود والخزانات وشق الأنفاق وحفر القنوات.

-اختراع الآلات التي تقوم مقام الكثير من الأيدي العاملة.

-ربط أجزاء العالم ببعضها البعض باستخدام وسائل المواصلات المختلفة.

-اختراع وسائل التبريد للاستفادة من موارد البلاد النائية، وذلك بنقلها إلى كافة أنحاء العالم (الفواكه الاستوائية مثلا)[3].

ثانيا: المبادلة

يقصد بالمبادلة إعطاء شيء مقابل شيء آخر، وهي حلقة وصل بين الإنتاج والاستهلاك، ولم تكن عملية التبادل موجودة في المجتمعات القديمة، التي كانت تعرف بالمجتمعات المغلقة، حيث كانت العائلات فيها تقوم بإنتاج كل ما تحتاجه من غذاء وملبس، ومع التطور الذي عرفته هذه

[1] نفس المرجع، ص 169.

[2] -عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 85-86.

[3] -زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص ص 379-384.

المجتمعات، بمرور الزمن بدأت عملية التبادل في الظهور والانتشار ،فيما بين العائلات أولا، ثم بين القرى والمدن ثانيا.[1]

وقد انتشرت عمليات التبادل، في بادئ الأمر في شكل سلعة مقابلة سلعة، أو في شكل خدمة مقابل خدمة، وهو ما يعرف بالمقايضة، ويرتبط التبادل بظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي، فلولا تقسيم العمل لاضطر كل واحد منا أن ينتج لنفسه جميع ما يحتاجه من منتوجات، فلا تقسيم للعمل دون تبادل، ولا تبادل دون تقسيم العمل.

1-المقايضة:

لقد كان أول نظام للمبادلة عرفه الإنسان هو نظام المقايضة، وفي ظل هذا النظام يقوم الأفراد بمبادلة السلع ببعضها البعض مباشرة، وذلك دون وجود وسيط لعملية التبادل هذه، فأصبح أفراد القبيلة أو القرية يتقابلون في مكان يطلق عليه اسم "**السوق**"، حيث تستبدل السلع الفائضة، فالمشتغل بالزراعة مثلا يستبدل ما يفيض عن حاجته من قمح أو غيره من ثمار الأرض بما يفيض عن حاجة المشتغل بالصيد[2] ،إلا أن هذه الطريقة البدائية من المبادلات كانت تحيط بها الكثير من الصعاب، منها[3]:

-صعوبة توافق الرغبات، في ظل مجتمع يتميز بكثرة عدد السلع مع اختلافها في القيم والأوصاف والأنواع، وهو ما يقتضي دخول أطراف أخرى في عملية المقايضة حتى تتم عملية المبادلة.

-صعوبة تجزئة بعض السلع، حيث تختلف السلع فيما بينها من حيث حجمها وطبيعتها، وما بذل في إنتاجها من جهد، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحدتها ولهذا يسهل تجزئتها كالفاكهة، بينما نجد بعض السلع الأخرى كالبيوت، تتسم بكبر حجمها وعدم قابليتها للتجزئة، وبالتالي يقف ذلك حائلا أمام إتمام عملية المبادلة.

-صعوبة الاهتداء إلى نسب مبادلة السلع بعضها ببعض، لعدم وجود مقياس مشترك لتقييم السلع، فتحديد نسبة التبادل بين هذه السلع يصبح غاية في الصعوبة، ويستلزم عمل العديد من القوائم التي تحدد نسبة تبادل كل سلعة على حدى، مع باقي السلع الأخرى الموجودة في السوق، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتعذر وجود ارتباط عام بين الأسعار في السوق.

---

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 15.

[2] *DELAPLACE Marie, Monnaie et financement de l'économie, 4e édition, Dunod, Paris, 2013, p. 8 et 13.*

[3] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص 327-330.

-عدم وجود أداة لاختزان القيم، لاشك أن احتفاظ الأفراد بثرواتهم في شكل سلعة تعرضهم للكثير من المخاطر، ومن هذه المخاطر احتمال تغيير قيمة هذه السلع في المستقبل أو صعوبة مبادلتها كما أن احتفاظ الفرد بثروته على شكل حقوق على الغير ، فقد يعرضها للضياع جزئيا أو كليا، إذا لم يف الغير ببعض أو بكل ما عليه من التزامات.

2- أنواع المبادلة:

للإنتاج بقصد المبادلة صورتين هما:

أ- إنتاج المبادلة البسيطة: وفيه يقوم المنتج الذي يملك وسائل إنتاج محدودة في بيع السلع التي ينتجها، ويستخدم المدخول المتحصل عليه في بيع تلك المنتوجات لشراء سلع أخرى يقوم باستعمالها، إما في إشباع حاجاته النهائية أي استهلاكها نهائيا أو في الإنتاج، وبالتالي فعملية المبادلة البسيط تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود مقابل السلع (سلعة ــ نقود ــ سلعة)[1].

ب- إنتاج المبادلة الرأسمالية: في عملية المبادلة الرأسمالية يتم من خلال دورة رأسمال المنتج، والتي تتم على مراحل ثلاثة هي:

-**المرحلة الأولى**: يقوم صاحب الرأسمال باستخدامه في شراء قوى الإنتاج (قوة العمل، وسائل الإنتاج).

-**المرحلة الثانية**: تستخدم وسائل الإنتاج وقوة العمل في إنتاج سلعة معينة.

-**المرحلة الثالثة**: يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في السوق ليحصل على مقابل نقدي يتضمن الربح والذي يكون أكثر من الرأسمال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الأولى، وبالتالي يتمثل الإنتاج في عملية المبادلة التخلي عن النقود في مقابل السلعة و التخلى عن السلعة مقابل النقود (نقود ــ سلعة ــ نقود)[2].

2- وسائل المبادلة:

استخدمت النقود كوسيلة للمبادلات السلعية وللتغلب على صعوبات نظام المقايضة، وأدى ذلك إلى تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين، عملية شراء مقابل للنقود، وعملية بيع مقابل نقود، حيث تستبد السلع بالنقود كمرحلة أولى ثم تستبدل النقود بالسلع في المرحلة الثانية

[1]- *DELAPLACE Marie, Op.cit., p. 14.*

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 342.

وقد أخذت النقود صورا وأشكالا عديدة عبر المراحل التاريخية المختلفة، فظهرت أولا النقود السلعية، ثم النقود المعدنية، ثم النقود الورقية، فالنقود المصرفية أو الكتابية[1].

وكان تقبل الأفراد للنقود كوسيلة للتبادل، يرجع إلى ثقتهم في السلطة الحاكمة من ناحية، و إلى إجبارهم لهم على قبولها في التعامل من ناحية أخرى، وكان هدف الدولة من ذلك هو رفع الحرج عن الناس وسد أبواب الغش، وبهذا انتقل التاريخ بالبشرية من مرحلة تداول المعادن النفيسة بالوزن إلى مرحلة تداول بالنقود.[2]

ثالثا: عملية الاستهلاك:

عرف الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح هو الاقتصادي الإنجليزي "**كينز**" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث حلل العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراستهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى[3].

أولا: تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع الحاجات الاقتصادية، والذي يأخذ صورة أنها سلعة أو خدمة، وتؤدي عملية الاستهلاك في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات المستهلكة، فمثلا الخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية،[4] وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية[5].

[1] نفس المرجع، ص331.

[2] نفس المرجع، ص 332.

[3] خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصادي، الجزائر: دار أسامة، 2009، ص 122.

[4] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص12.

[5] عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 227.

وقد عرفه قاموس علم الاقتصاد، بأنه: "**عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات**"[1]. إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين، سواء أكانوا أفراد مستهلكين نهائيين، أم مؤسسات إنتاجية، أم هيئات رسمية أو شبه رسمية، كما يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"[2].

كما أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم ويفنى في إشباع الحاجات الحالة للمجتمع سواء كانت مادية أو معنوية، بالإضافة إلى سلع الاستهلاك الدائمة أو غير الدائمة، والمخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة، حيث توجد كسلع المتعة اللوحات والتحف الفنية، وهي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان[3].

ويأخذ الاستهلاك صورتين[4]:

1-استهلاك إنتاجي: وتسخر فيه قوى الإنتاج في عملية إنتاج وخلق ثروة جديدة، كأن يعمل عمال النفط لتحويله إلى مواد طاقوية، أو تحويل القطن إلى قماش، بحيث يتلف النفط والقطن لإنتاج خيرات مادية أخرى.

2-استهلاك خاص: ومؤداه أن يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات، لإشباع حاجاتهم وسد رغباتهم بصورة مباشرة، وهذا النوع من الاستهلاك لا يساهم في إعادة الإنتاج من جديد، ويختلف الاستهلاك باختلاف درجة المجتمع وتطوره وتركيبتها الطبقية، فالاستهلاك في ظل المجتمع البدائي يختلف عن الاستهلاك في المجتمع الرأسمالي.

رابعا- محددات الاستهلاك:

يقوم الأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين بعملية الاستهلاك لتلبية حاجاتهم، لكن المستهلك مقيد في وظيفة الاستهلاك بعدة عوامل[5]:

1- المحددات الاقتصادية للاستهلاك

الأفراد مقيدون بضغطين اقتصاديين، وهي التي تقيد من قدراته للاستهلاك، وهما:

[1] COTTA Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975, pp. 123-124.

[2] -محمود الوادي وآخرون، محمود الوادي وآخرون، المرجع السابق، ص 225.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

[4] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص17.

[5] البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 631.

أ- **سعر السلع والخدمات:** كمبدأ كلما زاد سعر السلع وخدمات قل الطلب عليها، ولكن إذا قل سعر الخدمات فإن الطلب يزداد، وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلع والطلب عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين تعرف بما يسمى "مرونة سعر الطلب"، فهذه المرونة تسمح بتقدير العلاقة المرتبطة بتطور السعر وتطور الطلب على السلع.

- **مرونة السعر السلبي:** التقلبات علاقة عكسية.

- **مرونة السعر الإيجابي:** تكون كلما ازدادت أسعار السلع يزداد الطلب عليها، وهي السلع النادرة.

ب- **الدخل:** كمبدأ فإن الارتفاع أو الزيادة في الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك والعكس صحيح.

- **مرونة الدخل:** في حالة ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى قلة الطلب.

- **مرونة الدخل السلبي**.

2- المحددات غير الاقتصادية للاستهلاك:

أ-**مستوى الطبقة الاجتماعية:** استهلاك الفرد يختلف حسب العادات المنبثقة من تربيته لأن طريقة الحياة في إطار طبقة اجتماعية معينة تؤثر على الاستهلاك.

ب- **السن:** مثلا الفرد المسن يستهلك من الخدمات الصحية أكثر من المراهق.

ج- **الإشهار:** فعلا الاستهلاك يتأثر بعملية إشهار المؤسسات لمنتجاتها عبر مختلف الوسائل.

الفصل الثاني:

تطور الفكر الاقتصادي

تمهيد:

يقصد بتاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة التطور التاريخي الذي لحق بالفكر الاقتصادي فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وفيما يتعلق بالسياسة الواجب إتباعها في النطاق الاقتصادي، وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب الأخذ بها، وقد يتساءل البعض عن جدوى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، فإذا كانت النظريات والآراء السائدة حاليا هي آخر ما توصل إليه البحث في هذا النطاق، فلماذا ترجع إلى بحث آراء ونظريات ثبت عدم صحتها، ولماذا نخصص لها هذا المجهود الدراسي، إذا كانت بسبب عدم صحتها، لا تفيدنا في حل مشاكلنا الواقعية؟.

لكن مثل هذا التساؤل، و إن كان يدور بذهن الكثيرين، وبالرغم من وجاهته الظاهرية، إلا أنه يتجاهل حقيقة هامة، وهي أن تاريخ كل علم هو جزء لا يتجزأ من هذا العلم نفسه، بحيث لا يمكن فهم العلم نفسه على حقيقته فهما كاملا، دون معرفة تاريخه، ولو بصورة عامة وإجمالية، وتتضح هذه الحقيقة من خلال الدلائل التالية:

-لا يمكن فهم النظريات الاقتصادية الحديثة دون فهم النظريات والآراء السابقة، وكل محاولة لفهم هذه النظريات الحديثة بالاقتصار على دراستها هي وحدها، لابد وأن تبوء في النهاية بالفشل، لأن الفكر الاقتصادي ليس مجرد تركيبات منطقية تفهم بذاتها.

-إن التفكير الاقتصادي لكل عصر من العصور، إنما يتعرض لبعض المشكلات والظواهر الخاصة بهذا العصر، والتي تختلف عن مشكلات ووقائع غيره من العصور، ذلك أن الفكر الاقتصادي يتأثر إلى درجة كبيرة بالواقع الاقتصادي الموجود، وعلى ذلك فدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تفيدنا في فهم الوقائع الاقتصادية من الناحية التاريخية.

وهذا ما سنحاول بيانه، من خلال عرض أهم الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة (**المبحث الأول**)، مرورا بالعصور الوسطى (**المبحث الثاني**)، وأخيرا البحث عن أهم تطورات الأفكار خلال العصر الحديث (**المبحث الثالث**).

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية و جملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، ولذلك يصعب القول أن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة.[1]

هذا و سنتطرق إلى دراسة بعض الآراء التي مست المجال الاقتصادي في هذه المرحلة، بداية بالفكر الاقتصادي اليوناني (**المطلب الأول**)، ثم الفكر الاقتصادي الروماني (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي اليوناني

من الحقائق التاريخية أن الفلاسفة الإغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في إدارة الحكم وشؤون المجتمع، وبالتالي كانت مساهمتهم في مجال الدراسات الاقتصادية ضئيلة، بالمقارنة بإسهامهم في العلوم والمعارف الأخرى، والقلة القليلة من هذه الدراسات الاقتصادية، تناولها كل من أفلاطون (**أولا**) وأرسطو(**ثانيا**)، والذين وضعا اللبنة الأولى في إرساء دعائم فجر الفكر الاقتصادي الحديث.[2]

أولا: الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م):

يمكن أن ستشف الفكر الاقتصادي عند أفلاطون من الدراسات التي كرسها للبحث في المشاكل السياسية، وضمنها في كتابه "**الجمهورية**"، الذي يبحث فيه موضوع الدولة "**المدينة المثالية**"، ولقد أورد أفلاطون في سياق هذا البحث بعض المشكلات الاقتصادية في معرض حديثه عن المدينة المثالية وهنا يتجلى بوضوح، خضوع الاقتصاد عند أفلاطون للفلسفة، والسياسة والأخلاق[3]، فالكتاب يبدأ بالتساؤل عن معنى فكرة الحق أو العدالة سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو للمدينة، ولم يشأ أفلاطون أن يبدأ بتحديد هذه الفكرة بالنسبة للفرد ثم ينتقل لتحديدها بالنسبة للمدينة، بل فضل الطريقة العكسية، بحيث بدأ بعرض العدالة في المدينة، لأنها في مجموعها أكبر من الفرد، مما يجعل من السهل التعرف على فكرة العدالة[4].

يبدأ أفلاطون، تحليله عن الدولة المدينة ببيان أن أصل الدولة أو أساسها يرجع إلى عامل اقتصادي فيقرر، بأن الدولة "**المدينة**"، تنشأ لان الفرد لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يشبع

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 67.

[2] حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1994، ص 24.

[3] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 65.

[4] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 27.

كل حاجاته المتعددة بنفسه، وفي سبيل إشباعها لا مناص من أن كل فرد لا بد أن ينضم إلى عدد كاف من الأفراد الآخرين، من أجل أن يسهم كل منهم في إشباع حجات الآخرين، فيعيشون كشركاء أو كمساعدين لبعضهم البعض، وتتكون من هذه المجموعة من الأفراد ما يعرف باسم **الدول المدينة المثالية**.[1] **ومنها استنبط كذلك جل أفكاره المتعلقة بالمجال الاقتصادي التي تناولها بمناسبة تشريحه لظاهرة الدولة، ومنها:**

1-تقسيم العمل:

يقر أفلاطون أن أساس تنظيم الدولة هو تقسيم العمل، حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة، أو عمل واحد، وفقا لمواهبه وكفاءاته، كما أن تخصص كل شخص في المهنة والتي يكون مهيئا لها بطبيعته يزيد الإنتاج من حيث كميته ويحسنه من حيث نوعه.[2] وقد اتخذ أفلاطون من تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، على أن يقوم هذا التقسيم الثلاثي للطبقات المجتمع على أساس "**المواهب الطبيعية**"، بلا تفرقة بين النساء والرجال، طالما أن للنساء نفس مواهب الرجال[3].

-**الطبقة الأولى:** هي طبقة المنتجين وتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي من عمال وصناع، وتنحصر مهمة هؤلاء في إشباع الحاجات المادية لسكان الدولة "**المدينة المثالية**"

-**الطبقة الثانية:** هي طبقة الجنود والمحاربين من النبلاء ورجال الجيش، ومهمة هؤلاء الدفاع عن الدولة المدينة، ضد أي اعتداء خارجي.

-**الطبقة الثالثة:** وهي طبقة الحكام، وهؤلاء يتولون إدارة دفة الحكم في الدولة "**المدينة**" المثالية، عن طريق وضع القوانين المنظمة لحياة الأفراد والعمل على احترامها وتنفيذها احتراما للعدالة.

2- ملكية الأموال:

يقترح أفلاطون أن يكون الحكام من الفلاسفة، على أن يعيش هؤلاء في معيشة مشتركة، قوامها أن لا يكون لهم حق تملك المال، أي أن لا يكون لهم ملكية فردية، و أن لا تكون لهم روابط أو حياة أسرية، ويفسر أفلاطون ذلك أن الحكام يجب أن يخصصوا جهودهم كلها لصالح المواطنين جميعا وليس لصالح أشخاصهم، و أن المال والعائلة تجعل الشخص خاضعا للإغراء والضعف العاطفي اتجاه أقاربه، فلكي يبعد أفلاطون عن الحكام إغراء المال، ولكي يرفعهم فوق عوامل

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 11.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 28.

[3] نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، (د.س.ن)، ص 9.

الضعف التي يخضع لها الحاكم بسبب عائلته يلغي الملكية الخاصة والعائلة بالنسبة لهم، فلا يكون لهم أن يتملكوا المال ولا أن يكونوا العائلات[1].

بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين، لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، كما يعتبر الرق عند أفلاطون عنصر دائم وضروري لبقاء الإنسانية.[2]

3-تدخل الدولة:

دعا أفلاطون إلى تدخل الدولة، لأن الحرية الممنوحة لغير طبقة الحكام والجنود ليست مطلقة، فالدولة يجب أن تتدخل لمنع الفقر المدقع والثراء الفاحش، لأن كل منهما ينتج أثرا سيئا على نوع الإنتاج وعلى المنتج نفسه، فإذا أثرى المنتج فإنه يصبح كسولا مهملا، وإذا كان فقيرا فقرا مدقعا فإن ذلك سيمنعه من أن يمد نفسه بالمعدات اللازمة للإنتاج، وهو ما يضعف من مزايا إنتاجه ويقلل من كفاءة العمل[3].

4-نظرة أفلاطون للنقود:

يستتبع تقسيم العمل حسب أفلاطون، أن كل منتج سوف يعرض بيع ما ينتجه للآخرين، ومن ثم يبدو جليا، أن كل عملية بيع هي في نفس الوقت عملية شراء، فتظهر الحاجة إلى النقود كأداة تبادل، ويقرر أفلاطون أن قبول النقود في المعاملات لا يرجع إلى قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها ولكن إلى اتفاق الناس و جريانهم على استخدامها كوسيط للمبادلة،[4] وبعبارة أخرى، نحن لا نقبل النقود في المعاملات، لأن المادة المصنوعة منها "**سواء ذهبا أو فضة**"، تكون لها قيمة معينة ولكننا نقبلها لعلمنا أننا نستطيع أن نشتري بها ما نشاء، نظرا لأن المجتمع يكون قد اتفق وجرى العرف على استخدام النقود بهذه الصورة.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند أرسطو (384 ق.م – 322 ق.م):

يتفق أرسطو وأفلاطون في أن كلا منهما يخضع الاقتصاد للفلسفة والسياسة والأخلاق، إلا أن أرسطو، يختلف عن جميع فلاسفة العصور القديمة في أنه لم يقصر نطاق بحثه في رسم الصورة المثالية للمدينة، كما فعل أفلاطون من قبل بل أنه بذل محاولات جادة في تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ففيما يتعلق بأساس الدولة لم يكتف أرسطو بالأساس

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 28، 29.
[2] مريم زكري، المرجع السابق، ص 17.
[3] محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص 66-68.
[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 14.

الاقتصادي الذي قال به أفلاطون، ولكنه بين أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي، ولتحقيق غايات أكبر من غاية إشباع الحاجات المادية التي قال بها أفلاطون.[1]

فمن ناحية التطور التاريخي ظهرت الأسرة وهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي بنيت عليها كل التشكيلات الاجتماعية اللاحقة، ثم تجمعت أسر مختلفة وكونت القرية، ثم تجمعت قرى متعددة ،لتكون المدينة أو الدولة.[2]

1-الرق:

بحث أرسطو موضوع الرق الذي كان يعكس مشكلة خطيرة في عصره، بحيث كان المواطنون الإغريق يحتقرون العمل ويستخدمون الرقيق للقيام به، وكان الاقتصاد الإغريقي يقوم على نظام الرق والعبيد، ولذلك أقر أرسطو الرق ودافع على نظام الرق استنادا إلى الاختلاف في المزايا والمواهب التي تمنحها الطبيعة للأفراد.

فكما يجب أن يخضع الجسد للعقل في الفرد، كذلك يجب أن يخضع الرقيق للسادة لاختلاف المواهب والمزايا التي منحتها الطبيعة لكل منهم، وهذا هو الرق الطبيعي بالنسبة لأرسطو وهو لا يتنافى مع العدالة في شيء، لأنه قائم على ما تقرره الطبيعة نفسها، لكن أرسطو يبين بأن هناك رقا غير طبيعي، وهو ما يحدث عندما تنهزم أمة من الأمم التي خلقت لتسود في حرب من الحرب ويسترق المنتصر أهلها، فهذا الرق يعتبره أرسطو غير طبيعي، لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة من اختلاف في المواهب.[3]

2-ملكية الأموال:

فضل أرسطو نظام الملكية الخاصة فيترك لكل فرد حرية تملك الأموال، لأن هذا النظام يعتمد في رأيه على حب كل فرد لذاته، فيسعى كل فرد لتنمية ملكيته الخاصة فيزيد بذلك الإنتاج، ولكن يرى بأنه يجب إدخال اعتبارات الأخلاق، أو ما يعرف حاليا "**بالبعد الاجتماعي**" أو التكافل الاجتماعي، بأن نقوى لدى الملاك الشعور بمسؤولياتهم في مواجهة غير الملاك فيستخدمون بعض ما ينتجون من أموالهم لمساعدة من لا يملكون.[4]

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 28، 29.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 14.

[3] محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، (ب.ب .ن)، مطبعة الرسالة، 1989، ص 41.

[4] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 30.

3-القيمة الاستعمالية والتبادلية للسلع:

يعتبر أرسطو أول من أبرز التفرقة بين القيمة الاستعمالية وبين القيمة التبادلية للسلع، فقد عرف أرسطو القيمة الاستعمالية لأية سلعة، بأنها:"قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها ويستعملها"، كما عرف القيمة التبادلية لأية سلعة، بأنها:"قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة لمبادلة سلعة بغيرها من السلع".[1]فالحذاء مثلا: تكون له قيمة استعمال تنتج من عملية لبسه، وتكون للحذاء قيمة مبادلة أيضا، وهو ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من تلك السلع، ولهذه الفكرة أهميتها في الفكر الاقتصادي الحديث، لأنها نقطة البدء في بحث نظرية القيمة الاستعمالية التي تحتل مكانا رئيسيا في الاقتصاد السياسي.

4-الاحتكار:

عرف أرسطو الاحتكار، وهو التعريف الذي لا زال يستعمل إلى اليوم، بأنه:" انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق"،[2] وقد وجه أرسطو نقدا لاذعا للاحتكار، نظرا لأنه يجافي مبدأ العدالة في عمليات المبادلة، على أساس أن الاحتكار ، يقوم على استغلال البائع للمشتري، عندما يكون هناك تكافؤ في موقف كل منهما في سوق السلعة، فالبائع يتعامل من موقع القوة، بما له من سلطة احتكارية في تحديد ثمن السلعة، في حين أن المشتري يتعامل من موقع الضعف بخضوعه لهذه السلطة الاحتكارية وامتثاله لقبول الثمن الاحتكاري للسلعة.[3]

وعلى هذا الأساس حارب أرسطو الاحتكار، و نادى بفكرة المبادلة المتكافئة والالتزام بها في المعاملات توخيا للعدالة، من أجل عدم استغلال البائع للمشتري[4].

5-النقود:

تطرق أرسطو إلى موضوع النقود من حيث نشأتها ووظائفها، وقرر أن النقود ظهرت لتلافي صعوبات المقايضة، خاصة بعد زيادة عدد الأفراد المتبادلين، وتعدد السلع وأوضح أرسطو أن وظيفة النقود هي وسيط المبادلات، كما أن النقود أداة لقياس قيم السلع المختلفة، أي نقيس بها قيمة السلع **فنقول أن هذه** السلعة تساوي كذا من وحدات النقد، كما أن النقود تقوم بوظيفة مخزن القيم، أي كونها أداة نحتفظ فيها بمدخراتنا، وقد أخذ أرسطو بفكرة تختلف عن فكرة

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 36.
[2] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 43.
[3] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 32.
[4] حسين عمر، المرجع السابق، ص 41.

أفلاطون، في أساس قبول النقود في المعاملات، ففي رأيه أن النقود إنما تقبل على أساس قيمتها الذاتية أو التبادلية، بالإضافة إلى القيمة التي تكون للمادة التي تصنع منها.[1]

ويعتبر أرسطو أن كل فائدة مدفوعة مقابل النقود هي بمثابة ربا غير مشروع على الإطلاق ،وهذا الربا يتمثل في زيادة قيمة النقود التي يستردها المقرض، في زمن لاحق على قيمة النقود التي يكون اقترضها في زمن سابق، وحجة أرسطو في ذلك أن الزيادة في النقود التي تلد عن النقود التي اقترضت لا يجد لها أي مبرر موضوعي، ذلك أن النقود هي مجرد وسيط للمبادلة ومن ثم فلا يستساغ بأي حال من الأحوال، زيادة قيمة النقود لمجرد انتقالها من شخص إلى شخص آخر.[2]

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الروماني

لم يكن لدى للرومان نفس الميل الفلسفي الذي تميز به اليونانيون، ولم يخلفوا وراءهم تراثا فكريا يمكن أن نستخلص منه أفكارا اقتصادية متميزة، حيث كان القانون هو المجال الذي ساد الفكر الروماني آنذاك، وقد كان للفكر القانوني أثره السيادي على الفكر الاقتصادي الذي نشأ بعد ذلك في العصور اللاحقة في كثير من بلاد أوروبا.

ولئن كانت هناك بعض الأفكار الاقتصادية فيما كتبه بعض الحكماء، فإنها ضئيلة جدا وتعتبر إلى حد كبير صدى للآراء اليونانية، ومن أبرز هذه الأفكار، نذكر ما يلي:

-فضل الحكماء الرومان وعلى رأسهم "**شيشرون**" مهنة الزراعة على ما عداها من المهن الأخرى، واعتبروا أن الزراعة حرفة نبيلة و أن ازدهارها يعد أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية، ويرجع ذلك إلى التوسع الإمبراطوري وكثرة المستعمرات والشعوب التي وقعت تحت سيطرتهم، أما المهن الأخرى في مجال الصناعة والتجارة، فإنها تأخذ مكانها أسفل سلم التفضيلات.[3]

وقد كتب "**كاتو فارو**" عن الزراعة، مما يدل على الأهمية الخاصة التي كانت تحتلها الزراعة في الحياة الاقتصادية للرومان، غير أنه يلاحظ أن كتابات هؤلاء كانت تخص الفن الزراعي في الأساس، أما الأفكار المتعلقة "**بالاقتصاد الزراعي**" بالمفهوم المتعارف عليه في الفكر المعاصر فقد

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 16.

[2] حسين عمر، المرجع السابق، ص 39.

[3] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 48.

جاءت تابعة وعرضية، وكانت تدور حول ماهية الاستغلال الزراعي، الذي يحقق أكبر قدر من الفوائد والربح من جراء استخدام قطعة من الأرض في الزراعة.[1]

- تعرض "**شيشرون**" إلى موضوع الفائدة عن القروض وهاجمها بعنف، بل إنه اعتبر تقاضي الفائدة وما يصاحب ذلك من جشع، كما ولو أنه جريمة قتل للنفس البشرية، أما "**سننكا**" فقد تناول موضوع النقود من حيث آثارها السيئة على المجتمع إذ كان ينظر إليها على أنها مبعث الشر والحقد.

علاوة على ذلك فإذا كان لأثينا القديمة أن تفتخر بأنها خلفت للعالم تركة من التفكير الفلسفي، فإن لروما القديمة أن تفخر بأنها خلفت للعالم تركة من التفكير القانوني،[2] ولعل أصدق مثال على تأثير القانون الروماني في التفكير الاقتصادي، هو ما تضمنه هذا القانون حول ما يسمى "**القانون الطبيعي**"، الذي احتل مكانا بارزا في القانون الاقتصادي منذ أوائل القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين.

فقد كان الاقتصاديون يعتقدون بوجود قانون طبيعي، ليس من وضع الإنسان ولكن من خلق الطبيعة التي أوجدت قواعده، وجعلت بني البشر يخضعون لها، و أن القانون الطبيعي يتميز بالدوام والعمومية، فهو **دائم** لا يتغير من زمن لآخر، وهو **عام** حيث ينطبق على كافة البلاد والناس، واعتبروه قانونا أسمى من القوانين الوضعية للأمم المختلفة.

كما أكدوا أن القانون الطبيعي يحكم وينظم الحياة الاقتصادية، كما هو الحال عندما تنظم القوانين الطبيعية الأخرى الظواهر الطبيعية، وقد لعب القانون الطبيعي دورا فعالا ورائدا في نقد الأنظمة والتشريعات السائدة، وفي تدعيم أهمية ومكانة الفرد باعتباره أن حقوقه الرئيسية أصيلة لا يجوز للقوانين الوضعية المساس بها.[3]

لكن القانون الروماني يتميز بأنه أوجد نوعا من التنظيم العملي لفكرة القانون الطبيعي، حيث كان الرومان يطبقون نوعين من القوانين، بحسب جنسية الأشخاص أطراف العلاقة القانونية[4]:

1-القانون المدني: ويطبق على الرومان دون سواهم في تنظيم علاقاتهم الاقتصادية وتعاملاتهم المختلفة ولا يمتد إلى الأجانب.

---

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 31.

[2] حسن عمر، المرجع السابق، ص45.

[3] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 34.

[4] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 51.

2-قانون الشعوب: لم يكن للأجانب في بادئ الأمر قانون محدد ينطبق عليهم، ولكن لما كثرت التجارة مع الأجانب وزاد عددهم، دعت الحاجة إلى تحديد القانون الذي ينطبق عليهم، وهو قانون الشعوب، فهو عاما لكل الشعوب التي لا تتمتع بالجنسية الرومانية.

كذلك فتح القانون الروماني الباب لبعض أفكاره أمام **المذهب الفردي**، فمن المبادئ القانونية التي قررها الرومان الصفة المطلقة للملكية الفردية، ومضمون ذلك حق كل فرد في التصرف في ملكه، و أن يمنع الغير منه كما يشاء، ويقرر المذهب الفردي من الناحية الاقتصادية أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تدخل فيها الدولة ولا تحدها إلا للضرورة القصوى، وعلى أساس هذا المذهب قام النظام الرأسمالي، وعلى هذا يختلف الفكر الروماني عن فكر أرسطو الذي نادى بضرورة تقييد الملكية الخاصة بضوابط قانونية وأخلاقية.

يستخلص من خلال ما سبق، أن الفكر الاقتصادي لدى الرومانيين كان محدودا للغاية بالمقارنة بالفكر اليوناني، إلا أن الرومانيين برعوا في الفكر القانوني، ولم يقتصر أثر القانون الروماني على الفترات التي ساد فيها الرومان، بل لقد أثر في قوانين كثير من البلاد بعد ذلك، ومازال أثره في الفكر والتنظيم القانوني قائما في العالم حتى الآن.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

خلال العصور الوسطى ظهرت تغيرات عديدة على المجتمع بعد توسعه، وكذا بعد انتشار الأديان السماوية التي لعبت دورا في بلورة الفكر الاقتصادي، ونخص بالذكر كل من الدين المسيحي الذي كان له تأثير كبير في أوروبا (**المطلب الأول**)، والدين الإسلامي الذي تعددت أفكاره حدود الرقعة الجغرافية الإسلامية لتصل حتى أوروبا (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي

يرى كثير من المفكرين بأن فترة العصور الوسطى، تتميز بالركود الاقتصادي والجمود الفكري في ذات الوقت، وكان النظام الإقطاعي هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في المجتمع الأوروبي، وقد نشأ هذا النظام على أثر التطور السياسي والاجتماعي، الذي حدث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في يد القبائل الجرمانية التي احتلت روما.

وبناءا عليه سنناقش من خلال هذا المطلب، النظام الإقطاعي: نشأته وخصائصه (**أولا**) ثم سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية (**ثانيا**)

أولا: النظام الإقطاعي: نشأته وخصائصه

1 - نشأة النظام الإقطاعي:

من أبرز معالم العصور الوسطى ظهور النظام الإقطاعي في أوروبا، كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي، ويرى المؤرخون أن نشأة هذا النظام، تعود إلى ما حدث من تطورات سياسية، في أعقاب سقوط روما على يد القبائل الجرمانية، وتتمثل هذه التطورات السياسية في زوال الحكومة المركزية، وتنصيب قادة الجيش حكاما على أقاليم الإمبراطورية.

وقد استأثر هؤلاء الحكام بسلطات مباشرة على الأقاليم التي كانوا يحكمونها وأصبحوا يجمعون الضرائب لحسابهم، وليس لحساب الإمبراطور الجرماني، كما كان الأمر في ظل الحكم الروماني، على أن يلتزموا بتقديم إعانة للإمبراطور، كما انشئوا محاكم مستقلة لتحكم بأسمائهم "لا باسم الإمبراطور"، في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والأقاليم التي يحكمونها.

وأكد هؤلاء الحكام سلطتهم على الأقاليم التابعة لهم، عن طريق الاستيلاء بكافة الوسائل الممكنة، من ضغط وتهديد، على الأرض من الفلاحين الأحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان للإمبراطورية، بيد أن هؤلاء الفلاحين لم يتحولوا إلى **أرقاء** بالصورة التي كانت شائعة في العصور القديمة، بل كانوا خاضعين لنظام آخر هو "**نظام رقيق الارض**"، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاح، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين[1]:

-قسم يحتفظ به لنفسه ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له،مثل العمل في قصره.

- وقسم آخر يوزعه على الفلاحين، ويلتزم كل واحد منهم بزراعة حصته، والاستفادة منها في مقابل أن يقدم إلى السيد جزء من المحصول.

ويلتزم السيد بحماية الفلاحين، ويبقى الفلاحون على الأرض ينتقلون معها إذا انتقلت ملكيتها من سيد لآخر، فالفلاحون بهذه الصورة كانوا تابعين للأرض أو أرقاء لها.[2]

2-خصائص النظام الإقطاعي:

من خصائص النظام الإقطاعي في هذه المرحلة، نذكر ما يلي:

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 76.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 36.

-تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي في الاقتصاد الإقطاعي، لذلك كانت الأرض أهم مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإقطاعي، ولم تكن ثمة أية دلائل على تقدم أساليب الإنتاج الزراعي في عصر الإقطاع، بل كانت هذه الأساليب بدائية جدا ولم يطرأ عليها أي تعديل، أما أدوات الإنتاج فكانت هي الأخرى بسيطة جدا.

-انفصال الوحدات الاقتصادية الإقطاعية عن بعضها البعض، وتقوم كل منها على أساس الاكتفاء الذاتي، حيث تمارس نشاطها الإنتاجي، من أجل إشباع حاجات سكان الإقطاعية ولذلك لم يكن ثمة مجال لتبادل السلع فيما بين الإقطاعيات إلا في حدود ضئيلة جدا، وكانت في الغالب مبادلات عينية تتم باستبدال سلع بسلع دون حاجة كبيرة إلى النقود، فالفلاح ينتج ليأكل وغالبا لا يوجد لديه فائض لكي يبيعه في السوق.[1]

- التخصص في بعض الحرف اليدوية لإنتاج ما يحتاجه سيد الإقطاعية وحاشيته من السلع الصنعة، وكان الحرفي يزاول عمله في المسكن الذي يقطن فيه، الأمر الذي دفع المؤرخين الاقتصاديين إلى تسمية هذه الصناعة بالصناعة المنزلية.

وهكذا يمكن القول، بأن الاقتصاد الإقطاعي، كان أقرب ما يكون إلى الاقتصاد الطبيعي لأنه كان خاليا من استعمال النقود في المعاملات التجارية[2].

ثانيا: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية

لقد كانت الكنيسة صاحبة السلطة النهائية في مطابقة أية فكرة متعلقة بالنشاط الاقتصادي لتعاليم الدين ،ويعتبر "**سان توماس الإكويني 1225-1274**"، من أبرز رجال **الفكر الكنسي** الذين كانوا يربطون كافة أبحاثهم ودراساتهم بالدين، لذلك كان الفكر الاقتصادي غير مستقر كعلم، بل كان تابعا لميادين الدين، ويمكن تلخيص أهم معالم الفكر الاقتصادي خلال هذه الفترة في المواضيع التالية:

1-مبدأ التقسيم الطبقي للمجتمع:

قامت المسيحية على مبدأ أن الناس جميعا متساوون، لأنهم منحدرون من أب واحد ومن ثم فإنهم إخوة، و أن كل فرد منهم تظلله روح خالدة، وهذه الروح متساوية في الجميع، ومن

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص 73- 75.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 37، 38.

الطبيعي أن تطبيق هذا المبدأ، يتضمن بطبيعة الحال تحطيم فكرة التقسيم الطبقي للمجتمع الإقطاعي إلى أسياد وتابعين.[1]

غير أنه من الناحية الاقتصادية، فقد كان الوضع على خلاف ذلك على اعتبار أن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها، وهذا المبدأ أسماه "**تاوني**" بعد ذلك بالنظرية الوظيفية للتنظيم الطبقي، ومن مقتضاه أن المجتمع يشبه الجسد الإنساني في أن لكل منه تركيب يتكون من أعضاء مختلفة، ولكل عضو وظيفته الخاصة التي تميزه عن الأعضاء الآخرين.

وهكذا أدى هذا المبدأ في الفكر المسيحي إلى مشروعية التقسيم الطبقي دينيا، بما يستتبعه ذلك من تمييز بعض الناس كأسياد وشقاء الآخرين كأتباع، ونتيجة لذلك فإن وجود رقيق الأرض كطبقة تابعة وخاضعة لطبقة الأسياد الإقطاعيين، أصبح أمرا مشروعا من الناحية الدينية.[2]

2-الملكية الفردية:

لقد بحث **توماس الإكويني** مشكلة مشروعية الملكية الفردية أو الخاصة كما ذهب إليه **أرسطو** من قبل، من حيث المناداة بمشروعية الملكية الخاصة، و أسس دعواه على أمرين هامين:

-الأمر الأول: أن الملكية الخاصة هي أفضل النظم من حيث أن عناية الفر د بالأموال، عندما يكون مالكا لها أكثر من عنايته بها إذا لم يكن هو مالكا لها.

-الأمر الثاني: يتمثل في أن حق الملكية الخاصة ليس حقا مطلقا بالصورة التي أوردها القانون الروماني، ذلك أن المالك يجب أن يستخدم ملكيته للصالح العام، بما يفيد الفقراء فالمالك أقرب ما يكون في منطق **سان توماس**، إلى مدير يدير الأموال المملوكة له لمصلحة المجموع.[3]

3-فكرة الثمن العادل:

نادى رجال الفكر الكنسي وعلى رأسهم **سان توماس** بتطبيق فكرة الثمن العادل، أو "**المبادلة المتكافئة**"، والمتمثلة في ضرورة أن يسود جميع المبادلات مبدإ" تكافؤ بين الالتزامات"، بمعنى أن كل طرف من طرفي أي عملية تبادلية يعطي بقدر ما يتسلم، و أن يتسلم بقدر ما يعطي.[4]

ومن ثم فإن العدالة التبادلية التي تقوم على مبدأ التكافؤ بين الالتزامات تنطبق بطبيعة الحال على كل من أثمان السلع وأثمان الخدمات، أي يكون هناك "**ثمن عادل**"، في أسواق السلع فثمن السلعة أو أجر العامل أو ربح المنتج يجب أن تكون كلها عادلة.

---

[1] نفس المرجع، ص 39.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 22.

[3] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 72

[4] حسين عمر، المرجع السابق، ص 73.

قد ذهب رجال الفكر الكنسي في دفاعهم عن فكرة الثمن العادل، إلى حد المنادة بتدخل السلطات المدنية "**الدولة**" في تحديد هذا الثمن، تحقيقا للعدالة كمبدأ أخلاقي في السلوك الاقتصادي، غير أنهم لم يبينوا معيارا دقيقا لمعنى العدالة، ومن هنا اختلف الشراح في تحديد هذا المعيار، ويبدوا من كتابات **سان توماسن**، أن الثمن العادل يجب أن يكون متساويا مع نفقة الإنتاج.[1]

4-القرض بفائدة:

كان الرأي السائد مستقرا على تحريم القرض بفائدة، وقد ظلت هذه القاعدة سارية دون نقاش في معظم فترة العصور الوسطى، ومن أهم الذين نادوا بتحريم الفائدة "**سان توماس**" الذي استند في آرائه على تفرقة القانون الروماني بين الأموال، التي تهلك بالاستعمال مرة واحدة، والأموال التي يمكن أن تستعمل عدة مرات.[2]

أما النوع الأول من الأموال، فإنه لا يمكن السماح باستعمالها، دون التنازل عن ملكيتها فاستعمال المال يقضي على وجوده، ومن ثم على ملكيته، فلا يمكن مثلا السماح باستعمال رغيف من الخبز دون التنازل عن ملكيته، وكذلك النقود فهي تفنى باستعمالها مرة واحدة.

وتطبيقا لهذه الفكرة فمن المنطقي أنه إذا أقرض أحد الأفراد مبلغا من النقود، فإن هذا المقرض لا يستحق إلا ثمن النقود التي قدمها للمقترض، وهذا الثمن هو قيمة القرض الذي يسترده المقرض من المقترض، بعد انقضاء فترة معينة من الزمن.[3]

وبناء على ذلك فإن استرداد ثمن القرض أمر مشروع، أما الفائدة عن القرض فهي غير مشروعة وغير جائزة إطلاقا، لأن الفائدة هي ثمن استعمال النقود، و لا يوجد بيع لاستعمال النقود منفصل عن بيع ملكية النقود.[4]

ونافلة القول، أن الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى كان ذا طابع ديني في المقام الأول،نتيجة للهيمنة الفكرية للكنيسة على المجتمع الإقطاعي، وكان هذا الفكر يترجم مبدأ أخلاقي بحت، و لا يتعمق في بحث الأسباب الحقيقية للمشكلات والظواهر الاقتصادية.

---

[1] محمد حلمي مراد، المذاهب والنظم الاقتصادية، ط2، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1952، ص 22.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 40.

[3] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 75.

[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 23.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي

لم يظهر الاقتصاد الإسلامي كعلم إلا في أواخر القرن الرابع الهجري، أو في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية، ويحقق مصالحها وقوتها أثر انهيار الدولة العثمانية، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل اهتم فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث ومناقشة الأفكار، ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلامي.

أولا: نظرة الإسلام للاقتصاد:

لاشك أن النواحي التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والتي اتخذ فيها الدين الإسلامي موقفا معينا، يمكن إجمالها في الآتي:

1-موقف الإسلام من الملكية:

يقوم مفهوم الملكية في الإسلام، على أساس أن الله هو الخالق لكل الأشياء والمال بجميع أنواعه ملك لله، أما الفرد فهو مستخلف فيه لاستخدامه وتنميته والانتفاع به، فيما يرضى الله، لقوله تعال:(**آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين أمنوا منكم وأنفقوا لهم أجرا كبير**)[1]،وقد أقر الإسلام الملكية الفردية وترتب على إقرارها، إقرار التفاوت بين الناس في الأرزاق، وبتقسيم المجتمع إلى طبقات ودرجات، لقوله تعالى:(**نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات**)[2].

ومن نتائج اعتراف القران الكريم بالملكية الفردية، اعترافه كذلك بحق الإرث ولذلك وضع أحكامه ونظمها ولم يحصر الإرث في الذكور دون الإناث، ومن نتائج هذا الاعتراف أيضا أن يكون في المجتمع الإسلامي الغني والفقير، وهنا تحديدا يتدخل الإسلام ليخفف من أثار هذا التفاوت الاجتماعي والطبقي.

فالملكية في منطق الإسلام لها وظيفة اجتماعية، يتحتم على المالك بسببها أو بمناسبتها، بعض الواجبات في مواجهة الفقراء، و لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل أوجب الإسلام على الدولة، أن تتدخل لإعانة الفقراء من بيت المال[3].

[1] سورة الحديد، الآية 6.

[2] سورة الزخرف، الآية 31.

[3] حسين عمر، المرجع السابق، ص 95.

2-موقف الإسلام من العمل:

لم يفاضل الإسلام بين أنواع العمل، فهي كلها سواء من حيث أهميتها للحياة الاقتصادية مع العلم بأنه عندما جاء الإسلام كان سادة قريش وكبراؤها يحتقرون العمل اليدوي بصفة عامة، والأعمال الزراعية بصفة خاصة، ذلك أن التقاليد الموروثة تقصر العمل اليدوي على العبيد، وعلى الفقراء والمستضعفين، فغير الإسلام هذه التقاليد وهذه النظرة الحقيرة للعمل، فقد قال لله في كتابه العزيز الحكيم:(**وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله**)[1].

وقد ضرب الإسلام أمثلة على نبل العمل وعلى سمو منزلته، من ذلك أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، كانوا يزاولون ما تيح لهم من الأعمال اليدوية، فقد قال عمر بن الخطاب(**لا يقف أحدكم عن طلب الرزق ويقول، اللهم أرزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة**).[2]

3-موقف الإسلام من الرق:

من المعلوم بأن الإسلام عندما ظهر في الجزيرة العربية ،كان الرق جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي، واعتبر مصدرا من مصادر الرزق وبسط النفوذ والسيطرة، وكانت تجارة الرقيق التي ارتبطت بالنظام الاقتصادي تحظى بتشجيع ملوك أوروبا، وقد تأثر الإسلام بمقتضيات النظام الذي كان سائدا عند نشأته في ذلك الوقت، فأقر **الرق**، ولكنه لم يؤسسه على أية تفرقة بين الناس من حيث قيمتهم ومواهبهم، بل أسسه على ما يبدو كنتيجة للانهزام في الحروب، وهو ما كان متبعا في المجتمعات القديمة وكضرورة من الضرورات الاقتصادية.[3]

ومع ذلك فإن كان الإسلام قد أبقى على نظام الرق من ناحية، فإنه قد فتح أبوابا عديدة لإنهائه والنظر إليه نظرة إنسانية من الناحية الأخرى، فقد شجع الإسلام تحرير رقاب العبيد، وجعل تحريرهم من أكبر وأعظم ما يتقرب به الإنسان إلى ربه، فقد جعل الله تعالى العتق واجبا في بعض الكفارات مثل القتل الخطأ فقال:(**ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة**)[4]،وعلى ذلك اتخذ الإسلام موقفا في مسألة الرق يوفق ما كانت تقتضي به الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعصر الذي ظهر فيه الإسلام، وبين النزعة الإنسانية التي تميز بها الدين الإسلامي الحنيف.[5]

---

[1] سورة المزمل الآية 20.

[2] الغزالي حرب، دفاع عن موقف الإسلام من الأعمال اليدوية والزراعية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 235، أفريل 1984، ص 48.

[3] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 84.

[4] سورة النساء، الآية 92.

[5] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 84.

4-موقف الإسلام من الاحتكار:

لقد نهى الإسلام عن الاحتكار، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم(**لا يحتكر إلا خاطئ**)[1]،والاحتكار هو :"**شراء السلع وجمعها من الأسواق وقت قلتها، لبيعها طلبا للربح عند شدة الحاجة إليها**"، وقد اتفق العلماء على منع الاحتكار من طعام القوت واختلفوا هل يمنع احتكار غير القوت من السلع الأخرى كاللباس، والأثاث وما إلى ذلك، والسبب في تحريم الاحتكار كونه يؤدي إلى قتل المنافسة الحرة الشريفة بين الأفراد والدول، ويترتب عليه العديد من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة التضخم والكساد والرشوة، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى استغلال المحتكر للمستهلكين بمغالاته في الثمن.[2]

5-موقف الإسلام من القرض بفائدة:

حرم الإسلام القرض بفائدة (الربا)، وجعله من أكبر الأعمال غير المشروعة، التي يجب أن يبتعد عنها المجتمع الإسلامي، ويعرف الربا بأنه:"**أية فائدة مادية تشترط على القرض**"[3]، والربا يشمل بالضرورة الفائدة بجميع أنواعها وأشكالها، يقول الله عز وجل في كتابه العزيز:(وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)، (سورة البقرة، الآية 275)، ولقوله تعال:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)، (سورة البقرة، الآية 278).

أن تحريم الربا في الإسلام يرجع إلى أمرين، هما[4]:

-**الأمر الأول:** يتمثل في منع استغلال حاجة المحتاجين، الذين تضطرهم ظروفهم إلى الاقتراض.

-**الأمر الثاني:** يتمثل في رغبة الإسلام في ألا توجد في المجتمع الإسلامي طبقة تعيش من دخل رأسمالها، دون أن تبذل مجهودا من عمل، أو دون أن تتعرض لاحتمالات الكسب والخسارة التي تتميز بها المشروعات الاقتصادية.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

يخطئ الكثيرون حينما يقصرون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي، وتطور المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرومانية، كنقطة بداية في البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة، حيث عصر النهضة الأوربية متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية.

---

[1] رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

[2] حسين عمر، المرجع السابق، ص 89.

[3] نفس المرجع، ص 98.

[4] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 85.

فعلى الرغم من أن المفكرين المسلمين لم يكن لهم اهتمام كبير بالظواهر الاقتصادية، لأن الشريعة الإسلامية لم تستثني مجالا من مجالات الحياة إلا ونظمته، إلا أنه بعد مرور قرون عديدة من انقطاع الوحي ظهر بعض المفكرين الذين كانت لهم أفكار اقتصادية، نذكر منهم مفكرين اثنين هما:

2-الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمان بن خلدون: (1332-1406م)

تعرض **عبد الرحمن ابن خلدون** لبعض المسائل الاقتصادية في مؤلفه "**المقدمة**"، وتحديدا الباب الأول من الكتاب الخامس تحت عنوان:" **في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل**"،[1] وكان ابن خلدون أول من حاول فصل المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية، وأول من حاول كشف البواعث والعوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات[2]، ومن أبرز أفكاره الاقتصادية نذكر ما يلي:

أ-النشاط الاقتصادي: لقد جمع **ابن خلدون** أثناء تعرضه لهذا الموضوع كل القطاعات المعروفة في علم الاقتصاد الحالي، إذ تناول الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والزراعة والصناعة، والتجارة بطبيعة الحال التي كانت النشاط الأبرز في الدولة الإسلامية آنذاك، ولكن **ابن خلدون** سماها "***وجوه العيش***"[3]. وهنا يرى **ابنُ خلدون** أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة:

- أما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وهي تشمل الجندي والشرطي والكاتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت، والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.
- أما الفلاحة والصناعة والتجارة، فهي الوجوه الطبيعية للمعاش[4].

أما موقف ابن خلدون من الفلاحة، فقد اعتبرها حرفة مهينة وعقد لها فصلا كاملا بعنوان "**في أن الفلاحة من معاش المستضعفين**"، ومما جاء في قوله: "أن منتحل الفلاحة يختص بالمذلة

[1] سكينة بويلي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 107.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 48.

[3] عبد رحمان يسري أحمد، إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 2، 2006، ص 22.

[4] دنيا شوقي أحمد، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، السعودية: دار معاذ للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 40-42.

بسبب ما يتبعها من المغرم المفضي إلى التحكم، فيكون الغارم ذليلا بائسا بما تتناوله أيدي القهر والاستطالة".[1]

ب-الإنتاج: ينظر ابن خلدون إلى الإنتاج على أنه نشاط إنساني يؤدي فيه العامل الإنساني، دورا هاما ورئيسا، حيث يقول:"إن الإنسان حيوان اقتصادي غايته هو الإنتاج"، ويؤكد ابن خلدون بأن العامل الرئيسي في الإنتاج هو العمل الإنساني، وعلى هذا الأساس فإن الإنتاج هو القيمة الأساسية المحققة من هذا العمل، وإذا قيل أن مصادر الإنتاج هي الحيوان والنبات والمعادن فلا يزال العمل الإنساني ضروريا، لأن هذه العناصر إن هي إلا عوامل مساعدة في الإنتاج ولن تكون ثمة نتيجة نافعة، إلا إذا قام الإنسان بالإنتاج بمساعدة هذه المصادر، فالإنتاج لا يتحقق إلا بالعمل الإنساني.[2]

وبلغة الاقتصاد الحديث، فإن العمل هو العنصر الأساسي في أية عملية إنتاجية إلى جانب العناصر الأخرى كالأرض ورأس المال.[3]

ج-تقسيم العمل: أعطى **ابن خلدون** أهمية كبرى للعمل، وذكر أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها للعمران، وما هو ثانوي، حيث يقول في هذا الصدد: "***واعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران...***"، وقد عرف **ابن خلدون** منذ القديم ما لتقسيم العمل من أهمية لما له من فائدة، خاصة وأن مجالات الحياة متعددة والإنسان بذلك لا يستطيع قضاء حاجاته بمعزل عن بني جنسه، ولكن هناك بعض الحرف التي تعتبر أمهات الصنائع كالفلاحة، والبناء، والتجارة، وصناعة الحياكة، ...الخ[4].

د-القيمة: بحث ابن خلدون نظرية القيمة، فقال أن قيمة أي منتج تساوي قيمة العمل المبذول في إنتاجه، وفي ذلك يقول: "إن المكسب الذي يحققه الناس، هو القيمة المحققة من عملهم، كذلك فإن ثروة الأمم لا تتكون من كمية النقود "الذهب والفضة" التي قد تكون في حوزة الأمم، بل تتكون من السلع والخدمات بمساعدة العمل الإنساني..)[5]،ومعنى ذلك، لكي يحصل الانتفاع يجب أن تكون القيمة بقدر العمل الواجب لعملية الإنتاج وكذا بدرجة طلبها من طرف المجتمع[6]، فيقول أنه:***"إذا***

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 117.
[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 48-49.
[3] حسين عمر، المرجع السابق، ص 118.
[4] سكينة بويلي، المرجع السابق، ص 112.
[5] حسين عمر، المرجع السابق، ص 119.
[6] دنيا شوقي أحمد، المرجع السابق، ص 65.

كانت أثمان الأقوات (المواد الغذائية) في قطر الأندلس أعلى منها في شمال إفريقيا، فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى وقت أطول وكمية أكبر من النفقات... لأن النصارى دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النيات...فاحتاجوا إلى علاج المزارع...وصارت في فلحه نفقات ومخاطر، فاعتبروها في سعرهم". وبهذا يكون **ابن خلدون** قد وصل لعدة نتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

هـ- الأسعار: أدرك إبن خلدون تأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أثمان السلع وفي تقلبات تلك الأثمان في أسواق هذه السلع[2]، فعندما يتهافت المشترون على طلب سلعة ما، ويلحون في الحصول عليها، فإن سعر تلك السلعة يرتفع لأن قوى الطلب تفوق بكثير قوى العرض، مما يدفع سعر السلعة إلى أعلى والعكس صحيح، فعندما يكون المعروض من السلعة في السوق بكميات كبيرة في حين أن المطلوب منها هو ادني من ذلك بكثير، فإن سعر السلعة في السوق ينخفض لأن قوى العرض تفوق قوى الطلب، مما يدفع سعر السلعة إلى أسفل أي إلى الانخفاض.[3]

و-الريع: اهتم ابن خلدون بتحليل ما يسمى اليوم الريع، فقد لاحظ انه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي، تكون العقارات رخيصة الثمن، ثم عندما تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي فترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران، فالفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمتها عندما يزيد العمران ويرتفع ثمنها، إنما يأتي من زيادة منفعة العقار وبالتالي زيادة ما يعطيه من دخل، فيتولد بذلك ما يعرف اليوم باسم "**الريع**"، وأوضح أن الريع"ليس من سعر المالك واكتسابه"، وليس من مجهوده بل هو نتيجة تقدم الظروف العمرانية[4].

يستخلص من خلال ما سبق، أن إبن خلدون قدم العديد من الأفكار الاقتصادية التي تبنتها العديد من النظريات الاقتصادية الغربية، وأصبحت أساس علم الاقتصاد في العصور الحديثة، وبذلك يكون إبن خلدون قد سبق عصره ومهددت أفكاره الطريق إلى تكوين علم الاقتصاد الحديث.

---

[1]- عبد رحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 53-54.

[2]خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 25.

[3]حسين عمر، المرجع السابق، ص 125.

[4]خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 26.

2-الفكر الاقتصادي عند المقريزي: (1364-1445م)

لقد أرخ المقريزي للحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري، من خلال عدة مؤلفات منها:"**إغاثة الأمة بكشف الغمة**"، أو "**تاريخ المجاعة في مصر**"، "**السلوك لمعرفة دول الملوك**" و "**عقد جواهر الأقساط من أخبار مدينة الفسطاط**" [1]، وتبرز أهم مساهمات **المقريزي** في الاقتصاد من خلال بعض القضايا الاقتصادية التي حللها، مثل النقود والغلاء ومعاملات الأسواق والميزانية[2].

فقد تعرض **المقريزي** للكثير من المشكلات الاقتصادية على غرار الظواهر النقدية المختلفة، وهو ما يظهر في دراسته للمجاعة في مصر التي اصطلح عليها الفكر الرأسمالي الحديث، مصطلح "**الأزمة الاقتصادية**"، ويرجعها إلى أسباب طبيعية كالجفاف والقحط، وأخرى سياسية تتمثل في فساد الإدارة التي كانت تحتكر المنتوجات، في وقت كانت الرعية تعيش في المجاعة أضف إلى ذلك الضرائب الكثيرة التي تفرض عليها، وهناك أسباب اقتصادية مثل ارتفاع تكلفة البذور وأجور العمال، وهذا ما أدى إلى ندرة السلع في السوق مع تواجد مرتفع للعملات النقدية، مما جعل سعر السلع يقفز إلى مستويات عالية (**التضخم**)[3].

ويبين المقريزي، أثر المجاعة على الناس والمجتمع بصفة عامة، فيصنف المجتمع إلى عدة طبقات منها: أهل الدولة، أغنياء التجار، أغنياء القوم، أصحاب البر و أرباب المعايس، وهم المتوسطون من التجار والمزارعون وصغار كتاب الدولة والحرفيين وأصحاب المهن الحرة، وأخيرا أهل الخصاصة والمسكنة الذين يعيشون على هامش المجتمع بفضل الصدقة.[4]

كما بين **المقريزي** تاريخ ظهور النقود في مصر، إذ كان الذهب (الدينار) هو العملة الوحيدة المتداولة إلى غاية القرن العاشر، حيث أدخلت الفضة (الدرهم) لاستعملها في تلبية النفقات اليومية التي لم يتقبلها أفراد المجتمع إلا في القرن الثالث عشر، ثم ظهرت النقود النحاسية (الفلوس) لتسوية بعض المعاملات ذات القيمة الصغيرة[5]،فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة.

---

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص50.

[2] سكينة بويلي، المرجع السابق، ص 199.

[3] - أسامة سعيد، استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2015، ص 33-34.

[4] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 94.

[5] -نفس المرجع، ص ص 37-39.

وكنتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الإصدار النقدي التي لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع[1].

بالمقابل يرصد المقريزي اختفاء للنقود الفضية وتركها المجال فسيحا للفلوس النحاسية، ويرجع سبب اختفاء النقود الفضية من خلال الخصائص الثمينة لهذا المعدن، إذ له عدة استخدامات أخرى، كتحويله إلى سبائك للاكتناز، أو إعادة تثمينه في أغراض صناعية أخرى، كصناعة الحلي والأواني في ظل ظروف يسودها ارتفاع عام للأسعار، وهو بذلك يرصد التغيير في نظرة الناس المستعملين لهذه النقود، وتخيرهم لأداء ما عليهم بالنقود الرديئة "**النحاسية**" من خلال استقبالهم للنقود الجيدة منها، و لا يستعملون في مدفوعاتهم سوى النقود الرديئة.[2]

بناء على ما تقدم، يظهر جليا اهتمام **المقريزي** بدراسة ظاهرة النقود، وأعطاها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد، وبين أن هناك ضرورة لتقيد عرض النقود في التداول للوصول إلى استقرار أسعار السلع وقيم الأعمال، وبالتالي يعد المقريزي أول من أكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة وعلاجها أيضا هو نقدي، يكون من خلال تقيد عرضها، فهو أب النقود.

[1] سكينة بويلي، المرجع السابق، ص ص 263-268.

[2] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 94.

الفصل الثالث:

المدارس الاقتصادية

تمهيد:

من الحقائق التاريخية، أن علم الاقتصاد لم يظهر كدراسة منظمة تجري وفقا لأسلوب معين في التحليل واستخلاص القوانين العلمية المميزة، إلا بعد انقضاء العصور القديمة والعصور الوسطى، وبعبارة أخرى فإن الأفكار الاقتصادية التي نادت بها الأجيال المتعاقبة (في غمرة الحضارات الإغريقية، والرومانية والمسيحية والإسلامية)،كانت سابقة تاريخية على نشأة علم الاقتصاد، كعلم يتسم بكافة خصائص العلم، ويقوم على تفسير سلوك الأفراد والجماعات في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، ولا يعني ذلك أن العصور القديمة كانت خالية من آية أفكار اقتصادية، ذلك أن الإنسان كان يصطدم منذ أقدم العصور، بالعديد من المشكلات والظواهر الاقتصادية التي لم تخل منها حياة البشر في أي زمان ومكان.

هذا و يعتبر القرن الخامس عشر منعرجا حاسما في تاريخ الفكر الإنساني إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرقي الذي بلغه الإنسان، وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية.

وقد ارتبط الفكر الاقتصادي بهذين العاملين لينتج لنا نمط معين من التوجه الاقتصادي وهو الفكر الاقتصادي عند التجاريين والطبيعيين (**المبحث الأول**)، ثم تفاعلت مجموعة أخرى من الظروف أفرزت عن مذاهب وأفكار أخرى تمثلت في الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي عند التجاريين والطبيعيين

عرف تاريخ الفكر الاقتصادي مذاهب ومدارس اقتصادية أرست الأسس الاقتصادية للنظام الرأسمالي، وساهمت بشكل كبير في نشأة وتميز علم الاقتصاد عن باقي العلوم الأخرى، وتمثلت أولى هذه المذاهب الفكرية في المدرسة التجارية (**المطلب الأول**)، المدرسة الطبيعية (**المطلب الثاني**)

المطلب الأول: المدرسة التجارية

في القرون الثلاثة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، ظهر في أوروبا تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي، اسم "**مذهب التجاريين**"، ولم يتكون هذا التيار دفعة واحدة ، ولم تتحد معالمه بوضوح في وقت واحد بل خضع لتطور طويل.

أولا: عوامل ظهور المذهب التجاري

تجمعت عوامل عديدة أدت بهذا التيار إلى البروز، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1-انهيار النظام الإقطاعي:

من أهم العوامل التي أدت إلى انهيارا النظام الإقطاعي هي هروب رقيق الأرض من الأراضي الزراعية باتجاه المدن، بسبب إمعان الأسياد الإقطاعيين في استغلالهم، استغلا لا فاحشا ومفرطا، في خدمة الأرض من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للأسياد الإقطاعيين والمترتبة على انغماس هؤلاء الأسياد في الترف والبذخ، ولم يستطيع رقيق الأرض تحمل هذه الطلبات المتزايدة، التي كانت تستنفذ كل منتجاتهم ومجهوداتهم، ولما كان النظام الإقطاعي كله قائما على الاقتصاد الزراعي الذي يعتمد بصفة أساسية على رقيق الأرض، فقد أدى هروب رقيق الأرض إلى زعزعة النظام الإقطاعي وعدم إمكانية استمرار وجوده[1].

فوجدت التجارة بذلك طريقها إلى العالم الإقطاعي، فغيرت من صفته الزراعية الغالبة وأصبحت التجارة مناهضة للنظام الإقطاعي، حيث تم الفصل بين المنتج والمستهلك وظهور التجار باعتباره وسيطا بين عملية الإنتاج والتوزيع، وهذا ما أعطى الأهمية لرؤوس الأموال كصورة جديدة لتراكم الثروة القومية، بعد أن كانت متمثلة أساسا في الأراضي الزراعية وقد ساعد على التراكم الرأسمالي اختراع النقود، لمختلف القيم الاقتصادية، فالنقود هي التي أضفت مرونة كبيرة على المعاملات وسهلت انتقال الأموال وساهمت في ازدهار التجارة وفي تعميم العمل والتخصص[2].

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 54، 55.

[2] مختار عبد الحكيم طليبة، المرجع السابق، ص 75.

2-ظهور سلطة الدولة القومية:

يشير التاريخ السياسي للمجتمع الأوربي إلى أن مقومات قيام الدولة بمفوهما الحديث كانت تقتضي تحقيق أمرين هامين في وقت واحد، وهما[1]:

-**الأمر الأول:** يتمثل في القضاء على سيطرة أمراء الإقطاع وإخضاع إقطاعيتهم المستقلة إلى الدولة الواحدة.

-**الأمر الثاني**: الحد من سلطان الكنيسة التي كانت تعتبر نفسها سلطة دينية عليا، ومن ثم كان لزاما أن تكون الدول الناشئة هي من القوة بمكان، بحيث يتسنى لها مقاومة أمراء الإقطاع من جهة، ومقاومة الكنيسة من جهة أخرى، وصولا إلى الهدف الكبير، وهو توحيد الدولة الحديثة وتوطيد دعائمها على أساس متين.

وكان أول من نادى بانفصال الدولة عن الدين والأخلاق، ودعا إلى الوحدة القومية وقيام دولة ايطاليا المتحدة، هو "**نيكولا ميكافلي**"(1469-1532)، في كتابه الشهير "**الأمير**"، وأكد بأن الأوضاع في ذلك الوقت، تحتاج إلى أمير قوي يحقق وحدة الدولة وقوتها، و أن هذه الغاية تبرر كل واسطة يتخذها الأمير لتحقيقها[2].

3-الكشوفات الجغرافية:

نجم عن اكتشاف العالم الجديد تدفق للذهب والفضة[3]، وتزايد حاجة الأسياد الإقطاعيين إلى النقود، واستخدام التجار النقود في معاملاتهم مع طبقة الحرفيين، وتطور إلى استخدام الصناع مقابل أجور نقدية، واستخدام أمراء الإقطاع للنقود في شراء حاجاتهم من المنتجات، اتساع نطاق التعامل بالنقود، وللحصول على النقود التجأ الكثير من أمراء الإقطاع إلى بيع حقوقهم العينية، على الإقطاعية، بما فيها رقيق الأرض، في مقابل مبالغ نقدية أو إلى تأجير الأرض إلى الفلاحين الأحرار، وهكذا تحطمت رابطة التبعية وما تفرضه من التزامات عينية، وتحطم معها نطاق رقيق الأرض، الذي هو عماد وأساس النظام الإقطاعي[4].

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 155

[2] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 113.

[3] فاتح شيباني، محاضرات في الاقتصاد السياسي، موجهة لفائدة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص 25.

[4] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 56.

4-تعاون طبقة التجار مع الملوك:

التقت مصلحة طبقة التجار والملوك في القضاء على أمراء الإقطاع، فمصلحة التجار،كانت تتمثل في زيادة استقلال مدنهم عن سلطات الإقطاع، ومصلحة الملوك كانت تتمثل في تدعيم سلطاتهم المفقودة، والقضاء على سلطات أمراء الإقطاع، ونتيجة لاتفاق مصلحة الطرفين، فقد قام التجار بمد الملوك بالمال اللازم لتقوية سلطاتهم، تقوم على أساس قومي وتخضع لسلطة مركزية، واحدة يرأسها حاكم وهو الملك.[1]

ثانيا: التحليل الاقتصادي لفكر المدرسة التجارية

ينكر الكثير من مؤرخو الفكر الاقتصادي على هذه المدرسة صفة المذهب الاقتصادي، للاختلاف الكبير بين كتابه على كثير من الموضوعات، ولعدم اتساع تحليلهم الاقتصادي ليشمل غالبية المشكلات الاقتصادية، ومع ذلك فإن ذلك لا يقلل من أهمية الآراء التي نادوا بها، وطبقت بالفعل في بعض المسائل الاقتصادي، وأهمها أن **الاقتصاد للقوة**، و أن ثروة الأمة رهن بكمية النقود المعدنية، و أن الثروة الكلية ثابتة على المستوى العالمي، و أن الارتباط وثيق جدا بين كمية النقود والأسعار، ويمكن تلخيص جميع هذه الآراء، فيما يلي:

1- تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي:

لعل السبب في تأييد تدخل الدولة في الاقتصاد عند أنصار المدرسة التجارية، كونها الوحيدة القادرة على زيادة الثروة عن طريق تجميع الذهب والفضة، بإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، وقدرتها على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية[2]، ناهيك عن تعزيز الصناعات المحلية خاصة المنتجات الفاخرة، وتشجيع إنتاج مختلف السلع الصالحة للتصدير[3]، إضافة إلى قدرتها على تشجيع صناعة السفن وتجهيز جيش قوي قادر على ضم أراضي جديدة والدفاع عن الأراضي التي تم اكتسابه.[4]

---

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 152.

[2] *DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008, p. 24.*

[3] أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2016، ص 156.

[4] إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، مبادئ، مدارس، أنظمة، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2002، ص 94.

2-الموقف السلبي تجاه المنافسة:

يشجع التجاريون على الاحتكار والتحكم في الأسعار والمنتجات وبالتالي فإن لهم موقف سلبي من المنافسة بين الدول، لأن هذه المنافسة تقلل من حضوض الدولة في الحصول على المعادن النفيسة[1]، ولهذا فإن الدول تسعى دائما إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري، ولن يتم ذلك إلا من خلال استغلال المناجم والاهتمام بالتجارة الخارجية، من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري وهذا بزيادة الصادرات وتقليل الواردات.[2]

3-ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي:

كانت المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري، فقد تولد لديهم شعور بأن الحرف لا يمكنها أن تكون بنفس الأهمية ويجب ترتيبها، حسب مردودها من المعادن النفيسة ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة والتجارة والصناعة، فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس، وقد أشار التجاريون إلى أن التجارة الداخلية، لا تزيد شيئا إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كان حجم الصفقة.

كما أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس، وترتب على ذلك أنهم كانوا ينادون بإتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية، كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخففة، أما الزراعة لم تحظى من التجاريين بتقدير يذكر، لأن وحسب منظورهم، فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة.

4-الثروة مصدر للقيمة:

الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، ولذلك يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها، المتمثلة في الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة الأخرى، فكما تكون ثروة الفرد بما يملكه من نقود، كذلك تكون ثروة الدولة هي الأخرى، بما يتوفر لها من تلك النقود، وكانت النقود في تلك الفترة نقودا معدنية، مصنوعة من الذهب والفضة، ولذلك تكون ثروة الدولة بما يتوفر لها من

[1] مختار عبد الحكيم طليبة، المرجع السابق، ص36.

[2] رفيقة حاروش، المرجع السابق، ص84.

هذه المعادن، ولكي تكون الدولة قوية يجب أن تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة.[1]

وفي هذا الإطار يعتقد رواد المدرسة التجارية أن الثروة الكلية في العالم ثابتة، وينجر عن هذا الثبات في الحجم، أن كل ما تكتسبه الدولة من هذه الثروة المتمثلة في المعادن النفيسة، إنما يكون على حساب فقدانه من دولة أخرى، وهذا ما يفسر الطابع الوطني والعدائي لتعاليمهم، لأن ثراء أي بلد لا يكون إلا على حساب البلدان الأخرى.[2]

5-تشجيع النمو الديموغرافي:

اعتقد التجاريون أن الزيادة في عدد السكان سيساعد في الحصول على اليد العاملة الرخيصة، مما يزيد من النمو ويساعد على تجميع الثروة،[3] وأكد التجاريون على ضرورة المحافظة على مستويات أجور العمال عند ادني مستوى له للمحافظة على تكاليف الإنتاج عند أقل مستوى ممكن، حتى تتمكن الدولة من أن تغزو بمنتجاتها الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وتقليل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن، حتى يكون هناك فائض سلعي يصدر إلى الدول الأخرى وبأسعار رخيصة نسبيا، ويصبح الميزان التجاري دائنا ويتدفق الذهب والفضة إلى الدولة[4].

6-ارتفاع الأسعار:

صادف التجاريون مشكلة ارتفاع الأسعار وبحثوا هذه الظاهرة وقدم الفرنسي "**جون بودان**" عام 1567 تفسيرا لهذه الظاهرة، هو نتيجة لتدفق الذهب والفضة بكثرة على الدول الأوربية، على أثر زيادة صادراتهم عن وارداتهم، وربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة كمية النقود[5]، أي أنه إذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، و أن نقصت كمية النقود، انخفضت الأسعار، وارتفعت القوة الشرائية للنقود، وهكذا وضع **جون بودان** أسس "**النظرية**

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 57-58.

[2] صديقي شفيقة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016-2017، ص 24-25.

[3] رفيقة حاروش، الاقتصاد السياسي، ط1، الجزائر:شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 84.

[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 30.

[5] نفس المرجع، ص 31

الكمية في قيمة النقود"، والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.[1]

ثالثا: السياسات الاقتصادية المطبقة لآراء التجاريين في أوروبا:

لقد انعكست أراء التجاريين بشكل خاص على السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية والتي كانت غايتها كسب الذهب والفضة، وقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي طبقتها كل دولة تبعا لاختلاف ظروفها وقدرتها في الحصول على المعادن النفيسة، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من السياسات التي طبقت في هذا الصدد:

1-السياسة المعدنية في اسبانيا:

تقوم السياسة الاقتصادية الاسبانية على استغلال مناجم الذهب والفضة والمعادن النفيسة من المستعمرات التي كانت تابعة لها آنذاك، وتأمينا لتحقيق هدف هذه السياسة المعدنية، فقد اتخذت اسبانيا نوعين من التدابير هما، إصدار التشريعات الهادفة إلى تجريم تصدير معدني الذهب والفضة إلى الخارج، وتنظيم التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، على النحو الذي يكفل عدم خروج هذين المعدنين إلى الدول الأخرى[2]، وتحقيقا لذلك طبقت الإجراءات التالية[3]:

-إلزام السفن التي تنقل البضائع الاسبانية للخارج بأن ترد إلى داخل اسبانيا قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة.

-إلزام التجار الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا بعدم تحويل أثمانها إلى الخارج، بل عليهم إنفاقها في شراء منتجات اسبانية.

-يسمح على سبيل الاستثناء، بخروج الذهب والفضة في بعض الحالات مثل، تسديد الديون، ودفع النفقات اللازمة للبعثات المقدسة التي كان يرسلها الملك للخارج.

2-السياسة الصناعية في فرنسا:

تنسب السياسة الصناعية في فرنسا إلى الوزير الفرنسي "**كولبير**" والذي حاول تطبيقها في فرنسا رغبة في الحصول على المعادن النفيسة، تمحورت السياسة التجارية الفرنسية في الرغبة لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات، شريطة أن تكون هذه الصادرات من السلع الصناعية

[1] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 116.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، 31.

[3] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 119.

وليس من المنتجات الفلاحية، وليس من المنتجات الفلاحية لأن قيمة المنتجات الصناعية مرتفعة[1]، فضلا عن أنها أقل حجما أو وزنا من المنتجات الزراعية، وهذا يؤدي إلى انخفاض النفقات، كما أن الإنتاج الصناعي لا يخضع للتقلبات الجوية التي يخضع لها الإنتاج الزراعي، وبالنتيجة يمكن التحكم بسهولة في كمية المنتجات الصناعية[2].

لذلك كان من الواجب تشجيع الصناعة وتقويتها، وقد تم ذلك باتخاذ عدد من الإجراءات أهمها:

-إمداد الصناعة الوطنية بالمعونات المالية ومنحها بعض الامتيازات عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السلع المنافسة لمثيلاتها من المنتجات المحلية في فرنسا[3].

-قيام الدولة بإنشاء صناعات حكومية، بقصد تحسين أنواع بعض المنتجات.

-تشجيع تأسيس شركات كبرى تكون مهمتها الرئيسية هي تصريف منتجات الصناعة الفرنسية في الأسواق الخارجية، وتشجيع المواطنين على المساهمة في رؤوس أموال هذه الشركات.

-خفض تكاليف الإنتاج وبالذات ثمن المواد الأولية وأجور العمال، لزيادة تصدير المنتجات الصناعية للخارج.

- منع تصدير بعض المواد الزراعية، من خلال فرض رسوم تصدير مرتفعة جدا على بعضها الأخرى، وترك استيرادها بدون رسوم أو برسوم ضئيلة جدا[4].

3-السياسة التجارية في انجلترا:

لقد كان هدف السياسة التجارية في انجلترا، هو زيادة حصتها من الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلاد المختلفة، وقد ساعد انجلترا على تطبيق تلك السياسة أسطولها التجاري التقليدي الذي تميزت به عن الدول الأخرى، و إلى جانب الأسطول التجاري الضخم الذي كانت تملكه انجلترا، فقد سنت القوانين التي كانت تستهدف حماية التجارة الانجليزية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك "قانون الملاحة الذي أصدره "**كرمويل** سنة 1615"[5]، و ينص على ما يلي:

-أن تكون السفن العاملة في مجال التجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة كلية لمواطنين انجليز.

[1] مدحت القريشي، تطوزر الفكر الاقتصادي، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص 87.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص60.

[3] حسين عمر، المرجع السابق، ص 164.

[4] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 61.60.

[5] محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، ج1، مصر:دار النهضة العربية، 1975، ص 22، 23.

أن يكون ¾ طاقم هذه السفينة من فنيين و إداريين وعمال بحريين من الرعايا الانجليز.

أن يتم نقل البضائع والسلع الواردة من الدول الأخرى إلى انجلترا، على سفن انجليزية أو على سفن مملوكة للدول المنتجة لتلك السلع والبضائع.[1]

إلى جانب السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدول الأوروبية في عصر التجاريين سواء كانت سياسة معدنية، أو سياسة صناعية، أو سياسة تجارية، فقد كانت الدول الكبرى حينذاك تطبق ما كان معروفا "**بالميثاق الاستعماري**" أو "**قانون المستعمرات**"وجوهر فكرة هذا الميثاق وأساسها أن جميع المستعمرات ليست سوى مناطق مخصصة لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية[2]، ويمكن تلخيص مبادئ الميثاق الاستعماري في المبادئ التالية[3]:

-جميع المنتجات والعبيد التي تخرج من المستعمرات، يجب أن تكون وجهتها نحو الدول الاستعمارية وعلى سفن تابعة لها.

-جميع السلع والبضائع التي تدخل المستعمرات، بحيث أن تكون من إنتاج الدولة المستعمرة وعلى مراكبها.

-لا يمكن للتجار في الدول الاستعمارية، شراء منتجات المستعمرات الأمن المستعمرات التابعة للدولة.

رابعا: تقدير موقف التجاريين

يعتبر مذهب التجاريين النواة الأولى لإرساء النظام الرأسمالي، حيث استطاعوا تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائدا في العصور الوسطى، ومع ذلك تعرض مذهب التجاريين لبعض الانتقادات، تتلخص فيما يلي[4]:

-أخطأ التجاريون في تفسير معنى الثروة، ذلك أن الثروة ليست هي الذهب والفضة وإنما الثروة الحقيقية تتمثل في المقدرة الإنتاجية للدولة وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات.

-اثبت التحليل الاقتصادي أن وجود فائض في الميزان التجاري ليس بالوضع الأمثل للدولة، حيث أوضح آدم سميث أن تدفق الذهب والفضة يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الداخل عن مثيلتها في الخارج، أي ارتفاع أسعار السلع الوطنية عن أسعار السلع الأجنبية، وهذا من

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 166.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 32.

[3] محمد لبيب شقير، المرجع السابق، ص 124.

[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 33.

شأنه أن يؤدي إلى زيادة الواردات ونقص الصادرات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري ومن ثم خروج الذهب والفضة لبلاد أخرى.

-يؤخذ على سياسة التجاريون لحصولها على الذهب والفضة، بأنها ذات طابع عدائي الآمر الذي أدى إلى زيادة التنافس بين الدول، ومثال ذلك السياسة الاقتصادية التي تبنتها فرنسا واهتمامها بالسياسة التصديرية للمنتجات الصناعية، أدى إلى ركود وتخلف أنشطة اقتصادية أخرى مثل قطاع الزراعة.

-نجم عن هذه السياسات الإضرار بمصالح المستعمرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى التخلف لأكثر من ثلثي العالم.[1]

المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية

انهارت السياسة التي اتبعتها الحكومات في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تحت أفكار المذهب التجاري، فقد وجه الاقتصاديون في القرن الثامن عشر عديد من الانتقادات إلى سياسة التجاريين وبينوا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يخل بالحركة الطبيعية لهذا النشاط، ولذلك فقد ساد الشعور بضرورة إصلاح وتصحيح تلك الأوضاع فجاءت آراء الطبيعيين انعكاسا لهذا التطور[2].

أولا: مبادئ ومنطلقات المذهب الفيزيوقراطي

يقوم المذهب الفيزيوقراطي على مجموعة من الأفكار يمكن تلخيصها في الآتي:

1-فكرة النظام الطبيعي:

يرى الطبيعيون أن العالم محكوم بقوانين عامة وثابتة لا تتغير و أن هذه القوانين لا تقتصر على العالم الطبيعي، فحسب بل تشمل المجتمع الإنساني أيضا، أي أن الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها.

---

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 174.

[2] ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وكان على رأسها الدكتور فرانسو كناي (1664-1774)، طبيب لويس الخامس عشر، ومن أتباعه الماركيز دي ميرابو(1715-1789)، والد خطيب الثورة الفرنسية المشهور، ومرسيي دي لارفير (1720-1793)، وديبو دي نيمور(1739-1817)، وقد انحصر صدور مؤلفاتهم في فترة لا تزيد عن خمس وعشرين سنة، في المدة من سنة (1756-1778)، ولئن كان لكل واحد من هؤلاء الكتاب أسلوبه الخاص في عرض أفكاره وآرائه، سواء في مجال التحليل الاقتصادي، أو السياسة الاقتصادية، إلا أنهم جميعا يتفقون فيما بينهم حتى في أدق التفاصيل الصغيرة، مما جعلهم يستحقون لفظ "**مدرسة**" واحدة، ولكن لاشك أن المبدع الرئيسي لأفكار الطبيعيين هو الدكتور "**كناي**".**أنظر**: علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص63. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص35.

ومن هنا ظهر المبدأ الرئيسي لمفهوم النظام الطبيعي، ألا وهو "**دعه يعمل دعه يمر**"، وفي ضوء ذلك رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأجازوا ذلك في حدود ضيقة تتمثل في ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل والتعاقد دون المساس بحرية الآخرين، وفي العمل وفي حفظ الأمن وتحقيق العدل وحماية الوطن، كما نادوا بحرية التجارة الداخلية والخارجية[1].

وعلى ذلك فإن فكرة النظام الطبيعي تقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية لدى الطبيعيين على مبدأين وهما:

المبدأ الأول: مبدأ المنفعة الشخصية، وينطوي على أن كل فرد يهتدي في سلوكه وتصرفاته الاقتصادية بما يحقق منفعته الشخصية، فالمنفعة الشخصية هي الحافز الأساسي الذي يدفع الناس ويحفزهم على النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة.

المبدأ الثاني: فهو مبدأ المنافسة، وينطوي على أن كل فرد يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق منفعته الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك، يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه الشخصية[2].

2-الثروة والإنتاج:

يرى الطبيعيون بأن ثروة الأمم تتمثل فيما تقوم به من إنتاج، وعرفوا هذا الإنتاج بأنه :"كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا"، بمعنى أن هذا العمل يضيف مقدارا من الموارد أكبر من ذلك المقدار الذي يكون قد تم بذله في عملية الإنتاج"[3]، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لأنها وحدها التي تؤدي إلى أن يحصل المزارع على أكبر من كمية الموارد"البذور والمواد الأخرى" المستخدمة في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية.

ولتوضيح أكثر فإن الناتج الصافي يعني أن الثروة كلها تنشأ في الزراعة بعيدة عن الصناعة والتجارة أو حرفة أخرى، فالتجار لا يضيفون شيء كونهم يشترون ويبيعون السلعة نفسها ونفس الشيء ينطبق على الصناعة، فما هي إلا تحويل مادة من شكل إلى آخر لا تضيف شيء جديدا.[4]

---

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، بيروت، لبنان: دار الشروق، 1995، ص 48، 49.

[2] دنيا شوقي أحمد، المرجع السابق، ص 40، 41.

[3] حسين عمر، المرجع السابق، ص 182.

[4] أيوب أنطوان، دروس في الاقتصاد السياسي، ج1، ط1، حلب، سوريا: مدرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1965، ص 134.

ثانيا: الهيكل الطبقي الفزيوقراطي:

يرتبط الهيكل الطبقي الفزيو قراطي ارتباطا وثيقا بفكرة الناتج الصافي الذي أقره الطبيعيون ووفقا لتصورات كناي، فإن المجتمع يتشكل من طبقات ثلاث، هي[1]:

1-الطبقة المنتجة: وتضم هذه الطبقة المزارعون الذين يفلحون الأرض وكل الأعمال ذات العلاقة باستغلال الغابات، والمناجم والمحاجر، والصيد وتربية الماشية.

2-الطبقة المالكة: فهم الذين يوجهون ويشرفون على الإنتاج الزراعي، و إليهم كان يؤول الجانب الأساسي من الناتج الصافي، وعليهم تقع المسؤوليات الاجتماعية والسياسية للجماعة وللدولة.

3-الطبقة العقيمة: وتشمل الطبقة التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة، الذين لا يضيفون شيئا بعملهم في زيادة الثروة الاجتماعية بصورة مباشرة، و لا يقصد الطبيعيون بوصف هذه الطبقة "**بالعقيمة**" أنها عديمة الفائدة والأهمية، من حيث إشباع الحاجات الإنسانية ولكنهم يقصدون فقط بهذا الوصف أن أعمال هذه الطبقة لا تنتج ناتجا صافيا إضافيا.

ثالثا: الجدول الاقتصادي ومبدأ دوران الثروة وتوزيع الدخل

1-نظرية الناتج الصافي:

استبعد الطبيعيون في تعريفهم للثروة فكرة المعادن النفيسة ويعتبرون النقود ثروة عقيمة، ويعرفون الثروة على أساس أنها: "**مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار مصدرها**"[2]، لذلك اعتبر الطبيعيون أن الزراعة تمنح للإنسان أكثر مما حصل عليه أي أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي.

والسبب في تميز الزراعة هو اعتبارها هبة من الطبيعة، ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع الطبيعة إلى خلق قيمة جديدة وهي الناتج الصافي، كما يوجد سبب اجتماعي لتفضيل الزراعة وهو إيجاد حجج لتبرير دخل الملاك العقاريين الذين يحصلون على هذا الدخل دون عمل من جانبهم.

وهناك سبب اجتماعي أدى بالطبيعيين إلى تمييز الزراعة، وهو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

ونظرا لأن الطبيعيون قد فشلوا في الوصول إلى فكرة المنفعة في تعريفهم للثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن يكونا منتجين أيضا، لأنهما و إن اقتصر على

[1] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 101.

[2] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 46

تحويل المواد إلا أنهما ولاشك يضيفان منفعة جديدة، تبرر اعتبارهما منتجين ولكن الطبيعيين لم ينتبهوا إلى فكرة المنفعة هذه، ومن ثم ظلت التجارة والصناعة حرفتين عقيمتين عندهم.[1]

2- الدورة الاقتصادية:

لقد بين **فرنسو كيناي**، مؤسس المدرسة الطبيعية، كيف يمكن تداول الناتج الصافي الذي ينتج في بلد معين داخل اقتصاد هذا البلد، فقد شبه في مؤلفه "**الجدول الاقتصادي**" ،تداول الناتج والدخل من الزراعة في الحياة الاقتصادية بالدورة الدموية في جسم الإنسان، ومن ثم أطلق كناي على هذا التداول للمنتجات اسم "**الدورة الاقتصادية**"[2]، وذلك بناء على ثلاث مراحل وهي[3]:

المرحلة الأولى: يتم إنتاج الناتج الصافي من مختلف المحاصيل الزراعية،"مواد غذائية، مواد أولية"، وذلك نتيجة لعمل الزراع في فلاحة الأرض التي كانوا قد استأجروها من ملاك الأراضي، وهذا الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يعطون جزءا منه لملاك الأراضي الزراعية، في مقابل استخدامهم لأراضيهم ويحتفظ المزارعون بالجزء الباقي.

المرحلة الثانية: ينفق ملاك الأراضي بعض ما يحصلون عليه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين، فيعطون إذن بعض نقودهم للزراع وينفقون البعض الآخر على ما يلزمهم من الصناع والتجار.

المرحلة الثالثة: أما ما يحصل عليه الصناع والتجار من دخل، فينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية اللازمة لنشاطهم الاقتصادي.

3-نظام الضريبة الواحدة:

بناءا على اعتبار الزراعة النشاط الإنتاجي الوحيد فقد نادوا بنظام الضريبة الواحدة بأن يقتصر فرض الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين، إذ لو فرضت الضريبة على الصناع والتجار فإن هذا سينعكس على ثمن المنتجات التي سيبيعونها للمزارعين، وكذا لو فرضت ضريبة على ملاك الأراضي فعبئها سينتقل أيضا إلى المزارعين، برفع ثمن استخدام الأرض مما ينتج عنه أن المزارعين في النهاية هم الذين يتحملون عبء الضريبة، فتوفيرا إذا لجهد الدولة وإعمالا للمنطق

[1] نفس المرجع ص، 47.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 37، 38.

[3] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 66، 67.

يجب الاقتصار منذ البداية على فرض ضريبة وحيدة على الطبقة المنتجة وهي طبقة المزارعين وحدها.[1]

4-التجارة الخارجية لدى الفزيوقراط:

طالب الفزيوقراط بحرية تصدير الحبوب إلى الخارج، بهدف توسيع دائرة دوران الثروة لأن المنتوجات الزراعية تخلق ثروة عكس المبادلات الأخرى، التي تحقق ربح وليس ثروة، أما بخصوص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع التي تأتي من الخارج، فيؤكد الفزيوقراطيين أنها تقع على كاهل المستورد في الداخل، على خلاف الكثير الذين يلزموها على المستورد الأجنبي، ويرجعون السبب في أن البلدان الأجنبية لا تبيع إلا بنفس الأسعار التي تقبل الدول الأخرى دفعها، ومن ثم فإن الرسوم الجمركية تضاف إلى السعر الحقيقي للسلعة.[2]

رابعا: تقدير مذهب الطبيعيين

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا ويرجع الفضل إليهم في تأسيس المذهب الفردي أو المذهب الحر، بحيث نادوا بترك النشاط الاقتصادي حرا من آية قيود، وحجة الطبيعيين في تأييد هذه السياسة الحرة، أنها وحدها التي تمكن من انطباق القوانين الطبعية، فتؤدي إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين.

كما يعتبر الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين بداية لنشأة علم الاقتصاد الوضعي، حيث قامت مد رستهم باستخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستنباط القوانين الاقتصادية التي تعالج الظواهر الاقتصادية المختلفة، كما كان لهم الفضل في جعل علم الاقتصاد مستقلا عن الفلسفة الدينية، باعتبار أن الثروة والإنتاج وتوزيع الناتج الكلي وتداوله بين الطبقات المختلفة مسائل اقتصادية، يمكن أن تعزل عن بقية المشكلات الأخرى لتدرس بطريقة علمية، بقصد الوصول إلى قوانين عامة بصددها.[3]

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها[4]:

---

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 12، 13.

[2] عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط5، دمشق :دار الكتب، 1995، ص 05.

[3] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 67، 68.

[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين، حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

المبحث الثاني: المدرسة التقليدية

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي[1].

ومن أجل ذلك ينبغي في البداية إعطاء نبذة عن الإطار العام للبناء النظري للمدرسة التقليدية(**المطلب الأول**)، ثم عرض الإطار الفكري للمدرسة الكلاسيكية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: الإطار العام للبناء النظري للمدرسة التقليدية

يعد الفكر الاقتصادي للمدرسة القديمة،انعكاسا لذلك التطور في حياة المجتمع الأوروبي واستجابة لمقتضيات هذا التطور، ولكي نفهم كيف كانت آراء المدرسة الكلاسيكية انعكاسا لهذا

[1] نفس المرجع، ص 41.

التطور واستجابة لمقتضياته، يجدر بنا أن نعرض الإطار الفكري العام لعصر الكلاسيك (**أولا**)، ثم نعرج على مؤسسوا المدرسة الكلاسيكية (**ثانيا**).

أولا: الإطار الفكري في عصر الكلاسيك

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: "**أدم سميث**"، "**توماس مالتس**" و"**جون ستيورت ميل**" و"**جون بتيست ساي**"، وكانت أولى معاقل بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد[1].

ويمكن في سياق تطور المدرسة الكلاسيكية تقديم ملاحظتين أساسيتين، تكشفان عن الجو الفكري العام الذي صاحب نشأة وتطور المدرسة الكلاسيكية، وهما:

الملاحظة الأولى: تتمثل في انتشار فكرة القانون العلمي، فمنذ عصر "**إسحاق نيوتن**" أخذت تراود أذهان المفكرين في المجتمع الأوروبي فكرة مفادها، أن ثمة قوانين عامة وعالمية وغير قابلة للتغيير تحكم العالم كله،وهي القوانين الطبيعية التي تخضع لها كل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في كل زمان ومكان، شأنها في ذلك شأن القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية.[2]

الملاحظة الثانية: تتمثل في أن التيار الفكري العام، كان يتجه كله نحو التركيز على أهمية الفرد باعتباره الوحدة الاجتماعية التي ترتبط بها كل القيم والمبادئ التي تسود المجتمع الإنساني، سواء في مجال الفكر الفلسفي أو في مجال التفكير السياسي أو التفكير الأخلاقي[3].

-في **مجال الفكر الفلسفي** ،اتجه هذا التيار إلى تخليص الفرد من هيمنة أفكار ومبادئ كانت مفروضة عليه من قبل الكنيسة أو من جانب مفكرين سابقين مثل أرسطو وأفلاطون، وقد ظهر هذا التوجه الفكري نحو النزعة الفردية في كتابات "**ديكارت**" الذي نادى بمقولته الشهيرة" **أنا أفكر إذن أنا موجود**" والذي جعل بذلك أساس المعرفة عند كل فرد هو ذاته وحدها، ووجوده الخاص وليس في ذلك هدم لفكرة العلم لأن كل فرد يستطيع أن يفكر بذاته.

-في **مجال الفكر السياسي**، كان التأكيد على أن بناء الدولة وما ينشا من سلطة الحكم، مرده وأساسه العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع الذين كانوا في حالة طبيعية، ثم تنازلوا طواعية عن

[1] سعيد النجار، المرجع السابق، ص 113- 114.

[2] عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني كامل، مبادئ الاقتصاد السياسي في نظريات الإنتاج والنفقة، نظريات التوزيع التحليل الاقتصادي الكلي والدخل القومي، 2006، ص514.

[3] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 69.

بعض حريتهم في سبيل قيام الدولة، ومن هنا فإن الفرد هو أساس السلطة السياسية، و أن أفراد المجتمع هم متساوون من هذه الناحية[1].

-في نطاق **الفكر الأخلاقي**، ظهرت مدرسة النفعية في انجلترا وكان على رأسها "**جيريمي بينتام**" الذي أوضح بأن كل فرد هو أحسن من يقدر مصالحه ويرعى مصلحته الذاتية، ويحقق منفعته الشخصية و أنه في سلوكه يسعى دائما لتحقيق أكبر قسط من اللذة، وتحمل أقل قدر من الألم وهنا مكمن سعادة الفرد، كما تؤكد هذه المدرسة بأن سعي كل فرد لتحقيق سعادته هو السبيل إلى تحقيق أقصى قدر من السعادة المجتمعية، وذلك لأن السعادة الجماعية ليست سوى مجموع السعادات الفردية.[2]

ثانيا: مؤسسوا المدرسة الكلاسيكية

هم مجموعة المفكرين الذين قدموا البناء النظري للمدرسة التقليدية والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وقاموا بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية ابتداء من دائرة الإنتاج ،ودراسة العلاقات الحقيقية للإنتاج الرأسمالي انطلاقا من نظرية موضوعية في القيمة، هي نظرية العمل في القيمة، وبيان كيفية سير وأداء العملية الاقتصادية في مجموعها والعلاقات بين أجزائها المختلفة، وسنشير في نبذة مختصرة لكل من: **آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتس، جون استيوارت ميل** و جان ،ا،ساي، على النحو التالي:

1-أدم سميث (1723-1790)[3]:

يدور الفكر الاقتصادي لآدم سميث حول بعض الموضوعات الهامة التي تدخل في صميم دراسة علم الاقتصاد السياسي، منها:

أ-تقسيم العمل: رأى **سميث** أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ولكنه من ناحية أخرى يضعف استقلال الفرد، ويربطه بغيره من أفراد المجتمع، ومع ذلك، فتقسيم العمل يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع، كما يترتب على تقسيم العمل، زيادة مهارة العامل واتقانه لعمله وتحقيق التحسينات الفنية[4].

---

[1] نفس المرجع، ص 69، 70.

[2] حسين عمر، المرجع السابق، ص 210.

[3] ولد آدم سميث **adam smith** (123-1790)، تأثر كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ويعتبر في نظر الكثيرين من الاقتصاديين "**أب الاقتصاد السياسي**"، وأول قادة الفكر الكلاسيكي، نشر سميث كتابا بعنوان "**نظرية المشاعر الأخلاقية**"، كتاب "**ثروة الأمم**" سنة 1776، ويعتبر تحفة في الإبداع الفكري وأفضل أعماله الفنية على الإطلاق، وله كتب أخرى في الفلسفة والأخلاق.

[4] حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 59.

وقد ظل الاهتمام والبحث عن مصدر الثروة وأساسها شاغلا للاقتصاديين فترة طويلة فالتجاريون وجدوا هذا المصدر في التجارة الخارجية، والطبيعيون في الأرض، أما سميث فقد أوضح أن العمل هو المصدر النهائي للثروة وثروة البلد في اعتقاده تتوقف على:

-إنتاجية العمل.

-حجم قوة العمل المنتج.

كذلك بين سميث أثر حجم السوق على زيادة الإنتاجية، حيث أن تقسيم العمل محدود بحجم السوق، فكلما زاد حجم السوق أمكن التوسع في تقسيم العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية[1].

وتجدر الإشارة ، إلى أن **آدم سميث** فرق بين العمل المنتج وغير المنتج، لأنه أراد أن يعبر بالعمل المنتج عن تلك الأعمال، التي تساعد في زيادة تراكم رأس المال، وفي هذا تأكيد لنظرة سميث إلى "**ثروة الأمم**"، فهذه الثروة تتوقف إلى حد بعيد على تراكم رأس المال، ويعرف العمل المنتج بأنه كل ما تعلق بإنتاج شيء مادي، بينما العمل غير المنتج، هو ذلك النوع من العمل الذي ينتهي بلا زيادة في القيمة مهما كان هذا العمل نافعا.[2]

ب-نظرية القيمة:

تعتبر نظرية القيمة الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية، وجوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة، إذ لكي تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا حتى يكون لها قيمة، و أن مصدر القيمة هو العمل البشري[3]، وتحدد قيمة المبادلة لأي سلعة رأي **سميث** على أساس العمل الذي تحتويه أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها وليس المقصود بالعمل هنا، العمل المباشر فقط أي ما يبذل من مجهود إنساني أثناء صنع السلع، بل إن رأس المال والموالد الأولية تمثل عملا إنسانيا مخزونا أو محبوسا في رأس المال أو في المادة الأولية[4].

ج-التجارة الخارجية:

دافع آدم سميث عن الحرية الاقتصادية على المستوى الدولي، واعتبر التجارة الخارجية تقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل، و أن تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بها

[1] نفس المرجع، ص 59، 60.

[2] فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 107.

[3] عبد المولى السيد، أصول الاقتصاد، مصر: دار الفكر العربي، 1977، ص 67.

[4] لبيب شقير، المرجع السابق، ص 177.

يبقى أمر نسبي[1]، فالحرية التجارية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، تزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب، وتحقق عدة مكاسب أهمها: **أولا**،إن التجارة الخارجية تحمل إلى الخارج الفائض من الناتج القومي، بعد سد حاجة الاستهلاك المحلي ، **ثانيا**، تجلب التجارة الخارجية إلى الدولة المعنية سلعا أخرى يوجد لها طلب محلي[2].

د-تدخل الدولة في النشاط ا لاقتصادي:

يقوم التحليل الاقتصادي لـ: **سميث** على فلسفة عامة مفادها، أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وهذا الأخير يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة، ويهتدي في تصرفاته الاقتصادية، بما يحقق منفعته الشخصية، وهذه المنفعة الشخصية هي الحافز، والمحرك الأساسي لهذا النشاط الاقتصادي، و أنه لا تعارض بين المصلحة الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع، لأن المصلحة العامة، ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ولذلك استبعد آدم سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقرر بأن وظائف الدولة تنحصر في حماية المجتمع من الغزو أو العدوان الخارجي من طرف المجتمعات الأخرى وإدارة القانون والعدالة ...الخ.[3]

2-توماس روبرت مالتوس (1766-1834)[4]:

لقد اهتم مالتوس بالمجتمع ومشكلاته وهو ما دفعه إلى التركيز على أوضاع السكان[5]، حيث لاحظ أن تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن، ولكنهما لا يتزايدان بنفس المعدل ويؤدي هذا الاختلال في معدل الزيادة إلى ظهور المظالم الاجتماعية، ومعنى ذلك أن الأفراد بتأثير الغرائز الجنسية وغريزة حفظ النوع يتزايدون بمعدل كبير جدا، في حين أن الزيادة في الإنتاج الغذائي تخضع لقيود طبيعية وبالتالي تكون أقل بكثير من هذه الزيادة في السكان.[6]

---

[1] عزت عبد الحميد البرعي، المرجع السابق، ص 521.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 75.

[3] حسين عمر، المرجع السابق، ص 253.

[4] **توماس روبرت مالتوس tomas robert maltus** (1766-1834)، أسهم في إبراز بعض جوان الفكر الكلاسيكي، وأعطى دفعة قوية للفكر الكلاسيكي، بنظريته الشهيرة عن السكان، وأهم مؤلفاته، مقالة في: **"مبدأ السكان وأثرها على تقدم المجتمع"** سنة 1792، كتاب: "**أصول الاقتصاد السياسي"** سنة 1820، وعدة مقالات أخرى في موضوعات متفرقة من الاقتصاد، وللأسف لم تلق عناية الباحثين حتى وجه **لورد كينز** النظر إليها، أنظر: حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص72.

[5] إبراهيم مشورب، المرجع السابق، ص 67.

[6] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص73.

ولإبراز فكرته عمد **مالتوس** إلى تشبيه زيادة السكان بمتوالية هندسية في حين أن زيادة المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية، وأشار **مالتوس** إلى أن السكان قادرون على المضاعفة مرة كل 25 سنة إذ لم تقم عقبات تحول دون ذلك أما الإنتاج الزراعي فإنه لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة[1].

هذا الاختلال الحاصل بين الزيادة في السكان والزيادة في الإنتاج الزراعي، يؤدي إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية، وقد بين **مالتس** في أول الأمر أن هذه العوامل تتكون مما اسماه "**بالموانع الايجابية positive cheks**"، مثل الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض، ومن هذه الزاوية فهو لا يدين الحروب والمجاعات طالما أن هناك عوامل ضرورية لإعادة التوازن بين السكان وبين الإنتاج الزراعي[2].

هذا ما دفع بالكثير من المفكرين اللاحقين إلى وصف **مالتس** بأنه رجعي يبرر المظالم الاجتماعية والأوضاع الفاسدة، بالرغم من إضافته فيما بعض ما اسماه بالموانع الأخلاقية، مثل التأخر في الزواج مع العفة، كما أن الآراء التي نادى بها **مالتس** فيما يتعلق بزيادة السكان أو زيادة الإنتاج من المواد الغذائية لم ترتبط بدراسة إحصائية تطبيقية، وإنما بنيت على الملاحظة البسيطة ولاشك في أن ذلك يضعف كثيرا من آرائه، فقد تبين أن العالم عرف فيما بعد زيادة ضخمة في الإنتاج سمحت باستيعاب زيادات كبيرة في السكان مع تحسين ظروف معيشتهم، وقد كانت تجربة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على عدم صدق تنبوءات **مالتس**، فلم يتصور مدى التقدم الفني الممكن في الإنتاج الزراعي وفي الإنتاج بصفة عامة[3].

3-دافيد ريكاردو (1773-1823)[4]:

يستند التحليل الاقتصادي عند **ريكاردو** إلى عدد كبير من الفروض المقبولة مقدما، وتقوم هذه الفروض في مجوعها على أن الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن، ومع **ريكاردو** لم تعد اليد الخفية التي توفق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تعبيرا عن العناية الإلهية والنظام الطبيعي كما كان اعتقاد **آدم سميث**، بقد ما أصبحت نتيجة للتنظيم الاجتماعي وبخاصة المنافسة

[1] نفس المرجع، ص 74.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 77.

[3] نفس المرجع، ص73.

[4] **دافيد ريكاردو david ricardo** (1773-1823)، تنسب إليه أغلب آراء المدرسة الكلاسيكية، والذي يتميز بدرجة عالية من الفكر التجريدي، وقد كتب عدة مقالات وكتيبات في الموضوعات الاقتصادية، و أهم كتبه: "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، سنة 1817، أنظر: حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص64.

بين الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع[1]، وعموما يمكن عرض أهم ما أسهم به **ريكاردو** في المذهب التقليدي، فيما يلي:

أ-نظرية التوزيع:

لم يهتم الكلاسيكيون بصفة عامة بما يعرف باسم "**التوزيع الشخصي**"، أي بتوزيع الدخل القومي للأفراد والأشخاص الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة، طبقا لاختلاف مقدار كل طبقة بل اهتموا "**بالتوزيع الوظيفي**"، أي بتوزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة(عمل، رأس المال، الطبيعة)، منظورا إلى كل واحد من هذه العناصر المختلفة على أساس وظيفته في الإنتاج دون الاهتمام بالأفراد، ويمكن تلخيص آراء **ريكاردو** في نظرية التوزيع في الريع والأجر، كما يلي:

-**الريع:** هو ما يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية مقابل سماحهم لغيرهم باستخدامها، والريع لا ينشأ لو لم تكن الأرض محدودة ومملوكة ملكية خاصة، فهو يأتي كنتيجة لندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها، أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين **ريكاردو** أن ذلك يتوقف على درجة تفاوت في خصوبة الأراضي، وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك المدني وهي التي تحدد مستويات الطلب على المنتجات الزراعية.[2]

-**الأجر:** يعتقد **ريكاردو** أن **العمل** سلعة كبقية السلع الأخرى قد تزيد أو تنقص كميتها في السوق مثلها مثل بقية السلع الأخرى، و أن ثمن العمل هو الأجر و أن هذا الأخير يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل، وحسب **ريكاردو** لا يمكن أن يرتفع الآجر في العمل آو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى، لأنه لو ارتفع الأجر على المستوى اللازم لمعيشة العامل الضرورية، تتحسن حالة العمال فيقبلون على الزواج فيزيد النسل وبذلك يزداد عدد العمال ،مما يترتب عليه انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية.

أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد، فتسوء حالة العمال الاجتماعية وينقص زواجهم وتناسلهم، كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض ويترتب على ذلك نقص العرض في العمل، ومن ثمة ارتفاع أجورهم إلى المستوى اللازم للحفاظ على معيشتهم الضرورية.

---

[1] نفس المرجع، ص64.

[2] لبيب شقير، المرجع السابق، ص 181.

فالأجر لا يتحدد بالمفاوضات بين العمال وأرباب العمل، لكنه محكوم فقط بقانون طبيعي و لا يستطيع العمال أو أرباب الأعمال مخالفة ما يقضي به هذا القانون، حتى أطلق على هذا القانون اسم القانون الحدي للأجور، لأن العمال مقيدون به و لايستطيعون تحسين حالهم ومستواهم يقضي به.[1]

ب-التجارة الخارجية:

يرى **ريكاردو** أن التجارة الخارجية تختلف عن جذريا عن التجارة الداخلية، و أن هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون حاجة إلى اختلاف في النفقات المطلقة، ويكفي في هذا الصدد أن يوجد اختلاف نسبي بين التكاليف في البلدين حتى تحقق التجارة نفعا لكل منهما، وقد تجد دولة أنها تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج أكثر من سلعة ولكنها تحقق فائدة من دخولها في التجارة مع دولة أقل منها كفاءة في إنتاج هذه السلع، ويكفي لذلك أن يكون هناك اختلاف في المزايا النسبية، فالعبرة بالمزايا النسبية وليس بالمزايا المطلقة.[2]

4-جون ستيورات ميل STUART MILL (1806-1873)[3]:

أسهم **ميل** في المذهب التقليدي عن طريق التفرقة بين القوانين الاقتصادية التي تحكم الإنتاج، وهي تتصف بأنها مطلقة وثابتة، أما القوانين التي تحكم التوزيع فهي نسبية، ويترتب على ذلك أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الإنتاج، فإنه يمكن على الأقل تعديل نظام التوزيع.

أشار **ميل** إلى **التفاوت في توزيع الثروات** على مختلف الشعوب وكان يعزو ذلك من ناحية إلى قوانين الإنتاج وهي **القوانين الطبيعية عير التحكمية**، ومن ناحية أخرى إلى **قوانين التوزيع التحكمية** لأنها تتأثر إلى حد كبير بما أقامه الإنسان من مؤسسات اجتماعية، ودعا **ميل** إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية أهمها:

أ-إلغاء نظام الأجراء، الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى واستبداله بنظام تعاوني للإنتاج يشارك فيه العمل على قدر المساواة في ملكية رأس المال.

ب-مصادرة ريع الأراضي، لصالح الجماعة عن طريق الضريبة العقارية نظرا لكون نشأة هذا الريع نتيجة للزيادة السكانية وليس نتيجة لعمل ملاك الأراضي الزراعية.

---

[1] حسن عمر، المرجع السابق، ص 317.

[2] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 69.

[3] **جون ستيورات ميل STUART MILL** (1806-1873)، يعتبر آخر قادة الفكر الكلاسيكي في انجلترا، وكان يتميز بثقافة واسعة وأكد في كتاباته، على ضرورة الإصلاح الاجتماعي، له عدة مؤلفات في المنطق والسياسة، وفي عام 148 ظهر كتابه الشهير بعنوان :"**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، أنظر: عزت عبد الحميد البرعي، المرجع السابق، ص 512.

ج-تحديد حق الإرث بحدود مبلغ معين، حتى يتحقق التكافؤ بين كافة الأفراد.[1]

وقد ساهم ميل أيضا في عرض النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية والتي مفادها أن إتباع قاعدة الحرية الاقتصادية بالنسبة للتعاملات مع الخارج، سوف يؤدي حتما إلى تخصص كل بلد في إنتاج السلع، كما يفيد التخصص العالم في مجموعه لأنه يؤدي إلى حصول كل بلد والعالم على كمية من المنتجات أكبر لو لم يحدث التخصص[2].

5- جان باتيست ساي JEAN BATIETE SAY (1767-1832)[3]:

يعتبر جون **باتيست ساي** المفكر الذي عرض النظرية الاقتصادية في فرنسا، و أسهم فيها إسهاما واضحا، عن طريق قانونه المعروف باسم "**قانون الأسواق**"، وهو أساس المنهج التقليدي في نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي[4].

ويتلخص هذا القانون في أن المنتجات تتبادل بمعنى أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وتبعا لساي فإن السلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقا لسلعة أخرى تساوي في قيمتها، مع قيمة السلعة المنتجة، وحينما ينتهي المنتج من إنتاج سلعته، فإنه يصبح متلهفا إلى بيعها في الحال خوفا من تلاشي قيمتها في يده، وحينما يبيع السلعة ويحصل على ثمنها نقودا، فإنه يصبح متلهفا كذلك إلى التخلص من هذه النقود، لأن قيمتها هي الأخرى عرضة للتغيير والطريقة التي يمكن بواسطتها، يمكن التخلص من النقود هي شراء سلعة ومن ثم فإن مجرد إنتاج سلعة معينة يخلق الطلب على إنتاج سلعة أخرى.[5]

ويترتب على ذلك اتجاه النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، و أنه إذا حدث اختلال لهذا التوازن في صورة إفراط في الإنتاج، فإن هذا الاختلال لن يكون إلا جزئيا، يتعلق ببعض فروع الإنتاج وهناك من العوامل التلقائية ما يضمن علاج هذا الاختلال، ذلك إن تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج، سوف تضمن علاج الاختلال تلقائيا وبالتالي التوصل إلى التوازن الاقتصادي الكلي[6].

---

[1] عبد المولى السيد، المرجع السابق، ص 136.

[2] نفس المرجع، ص 137.

[3] **جان باتيست ساي JEAN BATIETE SAY** (1767-1832)، كان له دوره الملحوظ في عرض ونشر أفكار المدرسة التقليدية في أوروبا خصوصا في فرنسا، انفرد بنظريته حول الطلب والعرض، بمقولة" **أن العرض يخلق الطلب عليه**"، وهي النظرية المعروفة "بقانون الأسواق"، من أشهر أعماله: "**رسالة في الاقتصاد السياسي**".

[4] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 63.

[5] حسين عمر، المرجع السابق، ص 373.

[6] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص81.

وقد ميز **ساي** بين وظيفة صاحب العمل أو المنظم وبين وظيفة الرأسمالي، وفي هذا الصدد بين **ساي** وظيفة المنظم في أي مشروع بالشرح المفصل، إذ يقول بأن المنظم هو ذلك الشخص الذي يتولى إدارة المشروع والإشراف عليه، وهو الذي يتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال المستثمر في المشروع، من هنا جاء مقولة **ساي: "إن المنظم هو عماد كل نشاط اقتصادي"**، سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية التوزيع، فهو الذي يستأجر عناصر الإنتاج، العمل من العمال، ورأس المال من المدخر، والأرض من المالك العقاري، وهو يدفع لكل منهم على التوالي أجرا أو فائدة أو إيجار، وهو الذي يجمع بين هذه العناصر الإنتاجية المختلفة بنسب معينة، للحصول على منتجات لبيعها في السوق، ويدفع ثمنها ما يستحق لمقدمي هذه العناصر ويحتفظ لنفسه بالربح.[1]

ثالثا: تقييم الفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية

لاشك أن المدرسة التقليدية كانت وستظل المدرسة الرائدة في العلوم الاقتصادية، والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير في مجال الاقتصاد، وتتبلور مزايا هذه المدرسة في النقاط التالية:

-أعطت الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية دفعا قويا لعلم الاقتصاد من خلال تطرقها إلى نظريات الإنتاج والقيمة والتوزيع.

-اعتبرت أفكار المدرسة التقليدية بمثابة الانطلاقة لأفكار جديدة وقوة لظهور مدارس أخرى في ميدان علم الاقتصاد.

-التطرق إلى تراكم رأس المال وأهمية تراكمه في إحداث التنمية والنمو[2].

ولكن رغم ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات، وسنشير إلى بعض منها فيما يلي:

-القول بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الظواهر الاقتصادية في كل زمان ومكان دون تمييز، كما لم تهتم المدرسة التقليدية بدراسة التاريخ الاقتصادي واتبعت طريقة الاستنتاج التجريبي، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها، ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين تتغير، ولهذا لا يمكن الاعتماد في البحث عن الطريقة الاستنتاجية التجريبية التي طبقها الكلاسيك.[3]

[1] حسين عمر، المرجع السابق، ص 378.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 131.

[3] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 38.

-لم تأخذ المدرسة التقليدية بعين الاعتبار وظيفة النقود كمخزن للقيمة واعتقد الكلاسيكيون، أن للنقود دورا محايدا وأنها: "**مجرد حجاب يغطي الحقيقة**"[1]، و أن لا شيئا أكثر تفاهة من النقود، لأن البضائع تبادل ببضائع، فقد بين **كينز** أن ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود دون إنفاقها قد يزيد، فيقل الإنفاق النقدي على السلع ويقل الطلب الكلي فلا يستطيع المنتجون صرف كل منتجاتهم، فينقصون من الإنتاج وبالنتيجة يقومون بطرد العمال[2].

-لم يهتم الكلاسيك في بحثهم حول التجارة الخارجية، بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعيا، إذا ما تركت الحرية الكاملة للتجارة الدولية، حيث خدمت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية الاقتصاد البريطاني حينها، حيث كان اقتصادا صناعيا متقدما بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعيا[3].

-الانتقاد الأخطر الذي وجه للمدرسة التقليدية هو المتعلق بنظريتهم للتشغيل، فاعتقادهم أن انخفاض الأجر سيؤدي إلى القضاء على البطالة هو رأي خاطئ، لأن انخفاض الأجور سيؤدي إلى الانخفاض في دخل العمال، ومن ثم إلى انخفاض طلبهم على السلع ما يؤثر في عملية الإنتاج، حيث أن المنتجين سيخفضون من إنتاجهم للسلع وكذلك سيتخلصون من جزء كبير من العمال، مما يزيد من البطالة أكثر[4].

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الماركسي

على أساس الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقرا نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظله من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ولهذه الأسباب قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي، واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين فكرة المصالح الخاصة والمصلحة العامة[5]، وهذا التيار سمي بالمذهب الماركسي[6].

---

[1] فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 135.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص82.

[3] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 39.

[4] محمد حنوش، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2015، ص 58.

[5] -موسى سلامة، الاشتراكية، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص 17.

[6] تعود المدرسة الماركسية إلى الفيلسوف الألماني "**كارل ماركس**" (1818-1883)، الذي أسس مبادئها وارسي قواعدها مع زميله "**فريدريك أنجلز**"، وتعرف بالاشتراكية العلمية في مقابل الاشتراكية الخيالية التي نظر لها "**سان سيمون**" في فرنسا، والرأسمالية الصناعية التي عرفت تطورا كبيرا وعلى نطاق واسع في أوروبا.

أولا: مرتكزات الفكر الماركسي

قبل التطرق إلى الأفكار التي جاءت بها المدرسة الماركسية في المجال الاقتصادي، لا بد من معرفة مرتكزات المذهب الماركسي، وهي:

1-المادية الجدلية:

سميت المادية الجدلية بهذا الاسم لأن أسلوبها في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية ومنهجها في البحث والمعرفة جدليان، كما أن تفسيرها ومفهومها لهذه الظواهر ماديان، أي تأخذ في الاعتبار علاقات التأثير والتأثر والاعتماد المتبادل بينها، والتركيز على الوجود المادي الملموس لهذه الظواهر طبيعية كانت أو اجتماعية، كما أنها توجد في حركة مستمرة وفي تطور لا يتوقف فكل شيء في تغير مستمر لا شيء نهائي[1].

كما يعبر عن المادية الجدلية بمبدأ صراع المتناقضات، فهي تنتج عن تصارع الأضداد بين المتناقضات الداخلية، فالشيء هو في الوقت نفسه ونقيضه والتناقض الأساسي في المجتمع الرأسمالي بين رأس المال والعمل، ففي المجتمع الرأسمالي تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغيير والتطور[2] ولذلك فإن التطور يتم عن طريق مراحل ثلاث: الإثبات، والنفي ونفي النفي، فكل شيء وكل فكرة تتضمن نقيضها، ويؤدي ذلك إلى ظهور حالة جديدة هي ما نسميها بنفي النفي أو التركيب. [3]

لذلك تتلخص الجدلية كما وردت في كتابات ماركس و أنجلز في النقاط الآتية[4]:

-ضرورة دراسة الظواهر في ترابطها وعلاقتها بغيرها، وبدون ذلك فإن الدراسة تصبح فارغة وغير مجدية.

-ضرورة دراسة الظواهر في تطورها، فالطبيعة ليست ساكنة ومستقرة ولكنها في تطور مستمر.

-يؤدي التطور في الكم إلى تغيير الكيف عند مرحلة معينة .

-سبب هذا التطور هو صراع المتناقضات.

[1] عزت عبد الحميد البرعي، المرجع السابق، ص 531.

[2] نفس المرجع، ص 532.

[3] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص90.

[4] نفس المرجع، ص 91.

2-المادية التاريخية:

يرى "**ماركس**"أن الإنتاج المادي هو أساس تطور المجتمع، و أن العمل هو أساس الحياة والوجود، كما أن الدراسة التاريخية للمجتمع، كشفت عن تنوع أشكال الإنتاج من خلال المجتمع البدائي، مجتمع الإقطاع، المجتمع الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي، فالمادية التاريخية تظهر لنا حسب ماركس أن المجتمع الإنساني الذي بدأ بالنظام الشيوعي لا بد و أن ينتهي حتما بالنظام الشيوعي، فالعامل الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحرك التاريخ، وهذا ما يعرف بالتفسير المادي للتاريخ، فالتاريخ تحكمه قوانين يدركها العقل الإنساني وهي قوانين حتمية، تفرض نفسها كما أنها مرتبطة بالعمل والإنتاج، وطريقة توزيع الثروة هي نتاج العمل، وتبعا لمقولة البناء الفوقي والبناء التحتي في المجتمع يعتبر العامل الاقتصادي هو المحور الرئيسي في التطور التاريخي.[1]

إن ماركس ينظر إلى **العامل الاقتصادي** على أنه أساس التطور، حيث يقول :**"إن الإدراك المادي للتاريخ يستخلص من الظواهر الاجتماعية وتطورها لا من المشيئة الإلهية والفكر المطلق، ولا من إرادة الفكر بل من الظروف الواقعية لنشاط الناس العملي، ومن الإنتاج المادي الذي يشكل مراحل تطوره والتشكيلات الاجتماعية المحددة تاريخيا".**[2]

وبالتالي فإن الأحوال الاقتصادية لأي جماعة إنسانية هي التي تحدد صورة نظامها وكل مظاهر حضارتها، وبالرغم من أنه لا ينفي دور **الأفكار والعواطف** إلا أنها نابعة من الأوضاع الاقتصادية وأثرها المباشر على العقل.

ثانيا-الاقتصاد الماركسي

تعتبر الأفكار الاقتصادية **لكارل ماركس** بمثابة نقد للنظام الرأسمالي، حيث تصور انهياره وصعود النظام الاشتراكي دون ذكر الآليات التي يعمل بها هذا النظام، ومن أهم النظريات التي جاءت بها المدرسة الماركسية في المجال الاقتصادي، نذكر ما يلي:

1-نظرية القيمة:

يأخذ ماركس **بنظرية العمل في القيمة** فيفرق بين **القيمة الاستعمالية للسلعة** ويقصد بها منفعة السلعة لإشباع حاجات الإنسان، وهي شخصية لأنها لا تتوقف على الأفراد، وهناك ثانيا **القيمة التبادلية للسلع** ويقصد بها قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى.

[1] سعاد عطاء فرج، تاريخ تطور الفكر الاجتماعي، القاهرة: مطبوعات جامعة عين شمس، 2008، ص55.

[2] جورج غوريفتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ت: أحمد رضا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 54.

ويرى ماركس أن القيم التبادلية لسلعة ما مع السلعة الأخرى لا بد أن تعبر عن أشياء مشتركة متساوية لها، ومثال ذلك: إذا كانت كميتان مختلفتان من سلعة القمح وسلعة الحديد متساويتين في القيمة، فلا بد أنهما يحتويا على كمية متساوية من شيء ثالث يكون مشتركا بينهما ويسمح بالمقارنة بينهما، ولذلك فإنه لا يمكن التعبير عن قيم هذه السلع إلا بمعرفة هذا الشيء الثالث[1].

ويتساءل ماركس عن هذا **الشيء المشترك** الذي يجعل الذي يجعل السلع تتبادل مع بعضها البعض؟ فيؤكد أنه باستبعاد قيمة **الاستعمال** لتفسير قيمة المبادلة لن يتبقى سوى عنصر واحد مشترك في جميع السلع هو كونها ناتج **العمل الإنساني**، ولذلك فالسلع ذات قيمة لأنها ناتج العمل الإنساني، وهو الطابع الاجتماعي والمشترك بين جميع السلع وبالتالي فالعمل هو الذي يفسر قيمة المبادلة وهو أساس القيمة.

أما الصعوبة التي واجهت ماركس، أنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من العمل، فيوجد عمل سريع ومتطور وفيه وسائل متطورة للإنتاج وهناك عمل بطيء بوسائل بدائية غير متطورة، فهل تعني نظرية العمل في القيمة أن ما تنتجه ساعة واحدة من العمل من الأول يساوي ويوازي ما تنتجه ساعة عمل من النوع الثاني بالرغم من زيادة كمية الإنتاج أو تحسن نوعه في هذا النوع الأخير؟ أجاب ماركس على ذلك بأن العبرة هي بكمية العمل اللازم "**اجتماعيا**"،وبعبارة أخرى أن يكون العمل تحت الظروف الغالبة في المجتمع.[2]

2-نظرية فائض القيمة:

يرى ماركس أن التبادل يختلف في ظل الإنتاج الرأسمالي عنه في ظل نظام الإنتاج البسيط ففي ظل الإنتاج البسيط لا يدخل فيه الرأسمالي، يبيع المنتج سلعته مقابل النقود، ثم يستخدم هذه النقود للحصول على ما يلزمه من السلع الأخرى، وبعبارة أخرى فإن التبادل يأخذ هذه الصورة:

سلعة أ -------نقود---------- سلعة ب

ويحقق المنتج فائدة إذا كانت منفعة **السلعة ب** بالنسبة له أكبر من منفعة **السلعة أ** التي يبيعها.

[1] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 96.
[2] نفس المرجع، ص 97.

أما في ظل الإنتاج الرأسمالي، فالمنتج الحقيقي هو العامل لا ينتج لحسابه وإنما لحساب الرأسمالي، ولذلك يأخذ التبادل صورة مختلفة تبدأ بشراء الرأسمالي عنصر العمل والمواد الأولية التي يستخدمها في الإنتاج، ثم يبيعها في السوق مقابل النقود، وعلى هذا فالدورة تبدأ بالنقود التي يستخدمها الرأسمالي في شراء العمل والمواد الأولية وتنتهي بالنقود التي يحصل عليها مقابل بيع السلع المنتجة،[1] وتصبح صورة التبادل:

نقود----------سلع----------نقود

ويحقق الرأسمالي فائدة إذا كانت النقود التي يحصل عليها أكبر من تلك التي يبدأ بها، و يتسأل ماركس عن مصدر هذه الزيادة في النقود التي يحصل عليها الرأسمالي، ويرى أنها ناجمة عن فائض القيمة، ويرى ماركس أن سبب هذه النتيجة هي قدرة العامل على أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما استهلكه.

فالرأسمالي لا يشتري من العامل عددا من ساعات العمل ولكنه يشتري "**قوته**" على العمل، ومن ثم تظهر في السوق كسلعة من السلع، يشتريها الرأسمالي، بمعنى أن قيمة "**قوة العمل**" تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، وهي الساعات اللازمة لإنتاج السلع الضرورية لحياة العامل، ولذلك فإن الرأسمالي يدفع مقابل "**قوة العمل**" ثمنا هو الآجر، وهو يساوي ثمن السلع الضرورية لحياة العامل.

وباعتبار أن العمل يتميز بقدرة العامل على إنتاج سلع ذات قيمة أكبر من قيمة السلع التي استهلكها، فإن الرأسمالي يستطيع أن يشغل العامل عددا من الساعات أكبر من عدد الساعات اللازمة لإنتاج السلع الضرورية، ومن هنا يحصل الرأسمالي على الفرق وهو ما يسمى "**بفائض القيمة**"، مثال ذلك أن يستهلك العامل سلعا تقدر ب 5 ساعات من العمل مع أنه يعمل مدة 10 ساعات فهنا الفرق، هو ما يطلق عليه فائض القيمة ترجع للرأسمالي كأرباح.[2]

ولكي يؤكد **كارل ماركس** أن العمل وحده من يخلق القيمة الفائضة فإنه قسم رأس المال إلى قسمين:

أ-رأس مال ثابت: يشمل وسائل الإنتاج من مواد خام ومعدات وأدوات العمل وهذا الجزء من رأس المال ليس له أي علاقة في خلق فائض القيمة.

[1] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 97.

[2] كامل محمد، محمود عويصة، كارل ماركس: الماركسية والإسلام، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1996، ص 120، 121.

ب-رأس المال المتغير: ويعني الجزء من رأس المال المحول إلى قوة العمل، أي الأجور ويعتبر كارل ماركس أن هذا القسم من رأس المال هو الذي يخلق فائض القيمة[1].

3-الأزمات الاقتصادية:

لدى ماركس عدة تفسيرات للازمات الاقتصادية، حيث يعتقد أن السبب في الأزمات الاقتصادية هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الاستهلاك، فمع زيادة الإنتاج الرأسمالي، نتيجة لزيادة تراكم رأس المال مع بقاء الأجور منخفضة تقوم صعوبة في تصريف هذه المنتجات، وبذلك يعرف النظام نقص الاستهلاك المرتبط بحصول الرأسمالي على فائض القيمة، ومن ثم حرمان العمال من الحصول على دخول كافية يمكن أن تترجم في شكل طلب المنتجات في السوق، وهكذا يؤدي الاستغلال الرأسمالي إلى ظهور الأزمات وظهور حالات الإفراط في الإنتاج لا مشترين[2].

ومن ناحية أخرى أخذ ماركس الاتجاه الغالب لدى مفكري الكلاسيك، بالقول باتجاه النظام الرأسمالي نحو الركود نظرا لانخفاض معدل الربح فيه، فإذا انخفض هذا المعدل عن المعدل الذي يعتبره المنظمون تعويضا ومقابلا مناسبا، فإن الاستثمارات ستقل، وبذلك فإن ما يحصل عليه الرأسماليون من فائض القيمة لا يتم تداوله ولا يظهر في شكل استثمارات جديدة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

وأخيرا يشير ماركس أن الفوضى في النظام الرأسمالي وعدم معرفة حاجات السوق على وجه الدقة، يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة، وقد يترتب عليها إفراط في إنتاج بعض السلع.[3]

ثالثا: تقييم الفكر الاقتصادي الماركسي

مما لاشك فيه أن ماركس سيظل أبرز المفكرين الموسوعيين في تاريخ البشرية وسيبقى إنتاجه الفكري في مختلف جوانب المعرفة، موضوعا للجدل والمناقشة، كما أن أفكاره كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ضد الأفكار الرأسمالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك فقد ظلت الماركسية لعقود من الزمن الدافعة إلى ظهور تنظيمات ونقابات عمالية حتى في الأنظمة الراسمالية، كأنها تطالب بقوتها وقد حققت بعض التنازلات.

[1] فاتح شيباني، المرجع السابق، ص 80.
[2] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 102.
[3] نفس المرجع، ص 103.

كما تحققت بعض تنبؤات الماركسيين بخصوص مستقبل النظام الرأسمالي وانهياره، من خلال الأزمات التي عرفها، فمثلا الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنة 1929، ساهمت في ظهور الأفكار الكنزية التي دعت إلى تدخل الدولة في الاقتصاد في بعض القطاعات[1].

غير أن الماركسية وكغيرها من المدارس الاقتصادية تعرضت لنقد العديد من المفكرين من خلال الجوانب الآتية:

-الأهمية التي اولها ماركس للطبقة والصراعات الطبقية في تفسير التغيرات التاريخية الأساسية في المجتمع البشري، جعلته يهمل علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية، خاصة القومية والصراع بين الأمم.

-لم يعمق بناء المجتمعات الحديثة الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا ولم تختلف منه الشرائح الوسطى من السكان، كما أن الطبقة البروليتارية لم تحقق نموا في الوعي الاجتماعي، بحيث تقوم بدورها التاريخي في الثورة على ما تصور ماركس[2].

-اعتبرت الماركسية أن الاشتراكية هي المرحلة الأخيرة لتطور المجتمعات والتي تصل إليها البشرية بعد الثورة على النظام الرأسمالي الصناعي، إلا أن بعض الدول تبنت النظام الاشتراكي دون المرور على المرحلة الرأسمالية الصناعية، فقد توطنت فيها الاشتراكية بعد مرحلة الإقطاع مباشرة مثل الصين الشعبية.[3]

-ارتبطت النظرية الماركسية بالشمولية وإلغاء دور الفرد وغياب الديمقراطية، وسيطرة بعض الفئات ويتم ربط ذلك كله بما حدث من انهيار للاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، مع أن هذا الانهيار للنظم وليس للفكر الذي سوف يظل باقيا للإنسانية مثل فكر أفلاطون، وارسطو،... وابن خلدون وغيرهم.[4]

-التركيز في تفسير نظرية القيمة على عنصر العمل وإهمال عناصر الإنتاج الأخرى، فضلا عن غياب فكرة تحديد الأجر بحد الكفاف لاسيما مع التطور التكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات والتي زادت من إنتاجية العمل، رافقها زيادة الأجور للعمال وتحسن مستوى معيشتهم[5].

---

[1] فاتح شيباني، المرجع السابق، ص 80.

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص66.

[3] رفيقة حاروش، المرجع السابق، ص 148، 149.

[4] عزت عبد الحميد البرعي، المرجع السابق، ص 557.

[5] فاتح شيباني، المرجع السابق، ص 81.

الفصل الرابع:

الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها

تمهيد:

تختلف الكيفية التي يتم بها الإنتاج والتبادل والتوزيع من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة، من وقت إلى وقت آخر حسب النظام الاقتصادي السائد فيها، فإذا كانت الغاية النهائية للنشاط الإنساني الاقتصادي، كما تمت الإشارة إليها آنفا، هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لهذا الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج وتوجيه الجهاز الإنتاجي، يختلف في المكان وفي الزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع.

هذا ويشير مصطلح النظام الاقتصادي، إلى الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل مشاكله الاقتصادية، بهدف إشباع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لإنتاج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيقا لهذا الهدف، وعلى هذا الأساس فالنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمن بعينه، ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

لذلك سوف نلقي بصيص من الضوء على هذه الأنظمة التي تحاول معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، ومنها النظام الرأسمالي **(المبحث الأول)** والنظام الاشتراكي **(المبحث الثاني)** وبين هاذين النظامين يمكن إدراج نظام اقتصادي مختلط، وهو النظام الاقتصادي الإسلامي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية **(المبحث الثالث).**

المبحث الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل.

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث، نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي (**المطلب الأول**)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: مضامين النظام الرأسمالي

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي (**أولا**)، وكذا مفهومه (**ثانيا**)، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

أولا: نشأة الاقتصاد الرأسمالي

إن معرفة الظروف التي وجد من خلالها النظام الرأسمالي، تمثل في نفس الوقت معرفة بتاريخ الفكر الاقتصادي إزاء المشكلة الاقتصادية، وفي هذا الصدد يذهب بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى القول بأن الفترة التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر (تاريخ اكتمال أركان النظام الرأسمالي وظهوره على السطح)، وباستثناء النظام البدائي فقد سادها نظام اقتصادي واحد، وهو النظام الإقطاعي، في حين يذهب البعض الآخر إلى القول بأن هذه الفترة شهدت نظامين اقتصاديين ومتعاقبين وهما على التوالي: النظام الإقطاعي والنظام الحرفي ويقولون بأن **النظام الأول** ساد الفترة من القرن الخامس وحتى القرن الثالث عشر، وساد **النظام الثاني** الفترة من القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر.[1]

ويتفق الرأيان في أمرين:

- **أولهما**: أن الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر هي الفترة التي شهدت إرهاصات ميلاد النظام الرأسمالي، أو هي الفترة الانتقالية لبروز هذا الأخير.
- **ثانيهما**: أن النظام الإقطاعي (والنظام الحرفي) قد ساد الفترة الزمنية التي تسمى بالعصور الوسطى والتي يشير إليها الرأي الأول بالفترة البينية المستمرة.[2]

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 29.

[2] نفس المرجع، ص 30.

عموما تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل كبرى هي:

-**المحطة الأولى:** ارتبط ظهور الرأسمالية في هذه المرحلة بحركة الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر، التي فتحت طرقا تجارية جديدة أمام التجار الأوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة وتراكم الثروات، كما أسهمت أفكار عصر الأنوار التي تمجد الثروة بدلا من إدانتها، كما كان عليه الأمر في القرون الوسطى في تحفيز الناس على التجارة وجمع المال.[1]

-**المحطة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بظهور الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في انجلترا، حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج وانتشرت هذه التقنيات في بقية أرجاء أوروبا.[2]

وأدى ظهور المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي البورجوازية، وقد لعبت دورا هاما في تطوير الإنتاج الصناعي والترويج للأفكار الرأسمالية، وإحداث قطيعة مع النظام الإقطاعي السائد من قبل.

-**المحطة الثالثة:** دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة مع نهاية القرن التاسع عشر ، وتوصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الرأسمالية المالية، وقد عرفت هذه المرحلة ظهور المؤسسات المصرفية العالمية الكبرى والشركات القابضة وانتعشت أوراق الأسواق المالية، ووقعت الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي، لكن هذه المرحلة كانت أيضا مرادفا للازمات المالية المتعاقبة، نتيجة لتضخم نشاط المضاربات المالية والسياسات النقدية التوسعية.

ويمكن القول في هذا السياق، أن من إحدى خصائص الهامة التي تميز الرأسمالية هي قدرتها الفريدة على الصمود أمام الأزمات التي تعصف بها وقابلية التكيف مع التحولات التي تحدث في المجتمع وقد حالت هذه الميزة دون وقوع ما تنبأ به **كارل ماركس** من سقوط مدو للرأسمالية، حيث اعتبر انهيار النظام الرأسمالي وتحول البشرية إلى الاشتراكية حتمية تاريخية، بسبب التناقضات التي تحملها الرأسمالية في أحشائها.

علاوة على ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن هناك عاملين اثنين يجعلان الرأسمالية قادرة على التكيف، وعلى تجديد نفسها باستمرار وهما: [3]

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 35.

[2] نفس المرجع، ص 36.

[3] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي:من التجاريين إلى التقليديين، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص 32.

العامل الأول: الابتكارات والتطور التكنولوجي، وقد أوضح الاقتصادي النمساوي جوزيف "**شومبيتر**" أهمية هذا العامل في كتابه الموسوم "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية".

العامل الثاني: فيتعلق بقدرة الدول على التدخل في الاقتصاد عبر وضع وتنفيذ سياسات تصحيحية، كما وقع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت الدول سياسات اقتصادية، كينزية ساهمت في النمو الكبير الذي عرفه الاقتصاد الغربي، خلال ما يعرف بالثلاثين سنة المجيدة.

ثانيا- النظام الاقتصادي الرأسمالي: تعريفه وأسسه

1-تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها متوسعاً في مفهوم الحرية.[1]

بمفهوم أخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى[2]، وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحياناً بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن[3].

2-أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من النظم، وتعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى، وتتمثل هذه الأسس التي يتسم بها النظام الرأسمالي فيما يلي:

---

[1] أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2016، ، ص 77.

[2] جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، القاهرة: دار الشروق، 2011، ص 45.

[3] رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 102.

أ-الملكية الفردية[1]:

يقرن القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، وتشمل هذه الملكية مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب الملكية.[2]

ولا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تمتلك جزءا من الثروة القومية تشمل المباني، وأراضي الدولة والمناجم...، كذلك تملك الدولة بعض المرافق المنفعية العامة التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل مشروعات المياه والكهرباء ومختلف الهياكل الأساسية.

ويمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط، ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنح المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعة، ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.[3]

ب-الحرية الاقتصادية[4]:

تعترف الرأسمالية الاقتصادية للأفراد بحرية الاستهلاك، فهم أحرار في توزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار، كما أنهم أحرار في تحديد هيكل استهلاكهم، وفي استثمار ما ادخروه من أموال في المجال الذي يرونه مناسبا لهم، لذلك قيل أن المستهلكين هم الذين يوجهون الإنتاج في النظام الرأسمالي، ويحددون هيكله حسب رغباتهم التي تظهر من كيفية إنفاقهم لأموالهم، فتهافتهم على سلعة من السلع يدل على زيادة تفضيلهم لتلك السلعة، فيرتفع ثمنها وتزداد الكميات المنتجة منها على حساب الكمية المنتجة من غيرها من السلع،التي ينقص الطلب عليها[5].

---

[1] تعني **الملكية الفردية**، تقرير حقوق للفرد على ما يكتسبه من أموال ومن هذه الحقوق حق استعمال هذا المال والتصرف فيه باستهلاكه أو بيعه للغير، ويستوي أن يرد هذا الحق على مالا استهلاكيا أو مالا إنتاجيا، وهو ما يسمى بعناصر الإنتاج، ويستوي أن تكون هذه الأموال مادية ملموسة كما هو الحال بالنسبة للأموال الاستهلاكية والإنتاجية، أو أن تكون على العكس أموالا معنوية غير ملموسة وتتمثل في حقوق معنوية كالاسم التجاري، وحقوق التأليف والتلحين وغيرها، انظر:خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 96.

[2] فاطمة مصابيح، المرجع السابق، ص 120.

[3] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 97.

[4] تعني **الحرية الاقتصادية**، حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية، وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، أنظر: سعيد النجار، المرجع السابق، ص 118.

[5] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 97.

وتعترف الرأسمالية للأفراد والمشروعات بحرية العمل والإنتاج، فلكل فرد في ظل الرأسمالية أن يتصرف في قوة عمله وفي ممتلكاته بإرادة حرة لا تخضع لقيد، وهو نظام يشجع على المخاطرة، وقد تؤدي مخاطرة المنتج إلى إنتاج سلعة جديدة تحقق له ربحا وتحقق للمجتمع إشباعا إضافيا، فإذا فشل في ذلك فإنه يتحمل عاقبة سوء تدبيره بخسارة بعض أمواله.

يضاف إلى حرية الإنتاج والاستهلاك، حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع بين الدول الرأسمالية واتساع حجم المبادلات الدولية، وسيادة مبدأ حرية التجارة، نتيجة ازدهار النظام الرأسمالي، فحتى تتمكن الوحدات الإنتاجية الكبيرة من الاستمرار في زيادة الإنتاج كان من اللازم لها أن تضمن أسواقا متسعة ومصادر وفيرة للمواد الخام.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الحرية الاقتصادية المتاحة للافراد في النظام الرأسمالي، ليست حرية مطلقة تماما، بل إنها داخل الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، فهناك بعض السلع التي تحرم الحكومة إنتاجها أو تبادلها أو استهلاكها رعاية لمصلحة المجتمع.

ج-نظام السوق والأثمان:

من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وتميزه عن غيره من الأنظمة هو نظام السوق والأثمان، ويقصد بذلك أن الإثمان تتحدد فيه وفقا ل رغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة[2]، حيث أن المنتج يحصل على عناصر الإنتاج مقابل ثمن وهو أيضا يبيع منتجاته في السوق مقابل ثمن معين، والعامل يقدم قوة عمله من أجل الحصول على دخل أو ثمن، هو الأجر يحصل من خلاله على احتياجاته من الأسواق من سلع استهلاكية، بغر ض إشباع حاجاته مقابل ثمن ويتم كل داخل السوق باعتبارها مركز تلاقي وتوافق قوى العرض والطلب، دون تدخل الدولة ودون أي إرادة منفردة من أي طرف من أطراف التعامل.[3]

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقا لها، ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة، سيتحدد أيضا وفقا لقوى السوق، وأخيرا فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه أن يتحدد أيضا وفقا لمستويات الأثمان،

[1] فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 107.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 98

[3] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الإسكندرية: مطبعة سامي، 1999، ص80، 81.

وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقا لقوى العرض والطلب ، ولهذا النظام شعاره "**دعه يعمل دعه يمر**".

د-المنافسة الحرة:

يتميز النظام الرأسمالي بتنافس كافة الوحدات الاقتصادية، ويعد طابع المنافسة نتيجة طبيعية لخصائص النظام الرأسمالي السابق ذكرها، وهي الملكية الفردية والحرية الاقتصادية، ويقصد بالتنافس هنا تنافس بين البائعين والمشترين في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج، من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد، فالبائع سعيا وراء الربح يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع منافسا بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، وذلك بأن يخفض من ثمن سلعته أو تحسين جودتها ليكسب السوق بنفسه[1].

وفقا للمنظور الرأسمالي فإن سير النشاط الاقتصادي على أساس المنافسة يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية وإدارة الصناعات وقطاع الأعمال على أساس من الكفاءة، وخروج المشروعات قليلة الكفاءة من مجال الإنتاج، ومن ثم فإن كل مشروع يحاول جهده أن يضمن لنفسه البقاء في السوق[2].

هـ-حافز الربح:

يعتبر الربح هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية، فكل فرد في هذا النظام يتصرف بما يمليه عليه مصلحته الشخصية، وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وليس معنى ذلك إهدار المصلحة العامة للمجتمع، فكما يقول **آدم سميث**:"**هناك يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع**"، فالفرد في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج تلك السلع التي يزداد عليها الطلب، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع من هذه السلع، كما أنه لتحقيق المزيد من الأرباح يعمل دائما على التفنن والابتكار والبحث عن أفضل الطرق للإنتاج لتخفيض التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الأسعار التي تباع بها السلع، مما يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[3]

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 77، 78.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 100.

[3] نفس المرجع، ص 101.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعيا، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي[1] وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (**أولا**)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني (**ثانيا**).

أولا: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أن شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما[2]:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أن تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي

[1] فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص ص 189-204.

[2] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 304 .

للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأن كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية.

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتوج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغيرهما المتزايد باستمرار.

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانيا في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي[1].

ثانيا: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام

[1] فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص ص 200-205.

تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق[1].

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي[2].

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للأخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليُتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى[3].

وأخيرا يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

---

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 307، 308.

[2] نفس المرجع، ص 308، 309.

[3] نفس المرجع، ص ص 261-265.

ثالثا: تقدير النظام الاقتصادي الرأسمالي:

على الرغم مما يتضمنه النظام الاقتصادي الرأسمالي من مجموعة من الأسس التي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية، والحرية و الاقتصادية الأمر الذي يفسح الطريق أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء، كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن[1]، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي:

-تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة إلى التوزيع السيئ للملكية الخاصة بين أفراد المجتمع، حيث تظهر أقلية تحوز جانبا كبيرا من ثروة المجتمع،في حين لا تحوز الأغلبية إلا القليل من هذه الثروة، وتحصل هذه الأقلية على دخول كبيرة من استغلال ممتلكاتها دون أن تبذل مجهودا، بينما تحصل أغلبية السكان على نسبة ضئيلة من الدخل القومي.[2]

-إن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد إرباح المنتجين، مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية، من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات.[3]

-يعاب على النظام الرأسمالي أنه يؤدي إلى اتساع **الفجوة بين الطبقات** نتيجة لعدم عدالة توزيع الدخل القومي، حيث تستأثر الطبقة الرأسمالية بالجزء الأكبر من الدخل بينما تحصل طبقة العامة على فتات هذا الدخل، كما أن الرأسماليون يستخدمون ما يمتلكون من عوامل إنتاج في إنتاج السلع الرابحة والمرغوبة بواسطة إجمالي الدخول المرتفعة، ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب.[4]

---

[1] علي فيصل علي، الأنصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية، الكويت: جامعة الكويت، 2009، ص ص 23-25.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 53.

[3] فاطمة مصابيح، المرجع السابق، ص 125.

[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 102.

-الحرية الوهمية التي افترضها النظام الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال لا يتمتع بها العامل الأجير غالبا، ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، و كذلك الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع إشباع حاجاته.[1]

-لا يؤدي نظام الأثمان إلى تحقيق الاقتصاد الكامل في توزيع الموارد، خاصة إذا عرفنا أن المنتجين لا يكفون عن التدخل في تفضيلات المستهلكين عن طريق الدعاية، واستغلال الجهل ومن هنا يمكن أن نتصور تبذير المستهلكين لدخولهم في الإنفاق على سلع لا تعطيهم أكبر إشباع ممكن، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الأثمان لا تحدد على أساس المنافسة الكاملة بين المنتجين، وإنما تحدد على أساس الاحتكار وقدرة المحتكر على تحديد الكمية المعروضة.[2]

-تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها، حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضآلة ما تدره من أرباح أو لأنها لا تدر ربحا أي المشروعات الخدمية، وبالتالي حل المشكلة الاقتصادية وفق المنظور الرأسمالي متروكا للفرد دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.[3]

-في ظل النظام الرأسمالي يحدد الرأسماليين حجم الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد مستوى التشغيل اللازم لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن، بل إنه كثيرا ما يلجأ الرأسماليين بالإضافة إلى ذلك إلى ضغط الإنتاج رغبة في رفع أرباحهم عن طريق تخفيض العرض، ويزيد من انتشار هذه المشكلة، وخاصة بالنسبة للعامل الذي يعتمد على عمله كمصدر رزقه،حدوث أزمات اقتصادية أو استخدام أساليب إنتاج جديدة مما يترتب عليه الاستغناء عن خدماته.[4]

---

[1] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 50.

[2] سليمان دحو، محاضرات مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير جامعة غرداية، 2020-2021، ص 80.

[3] نفس المرجع، ص 80.

[4] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 103.

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطرق الإنتاج فيه

وفي هذا المبحث نتعرض إلى مظاهر تحديد مفهوم هذا النظام (**المطلب الأول**)، وكذا طريقة الإنتاج التي طبقت النظام الاشتراكي (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي

أولا: تعريف الاشتراكية

تتعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة، ومع هذا يمكن ذكر بعض التعريفات الاشتراكية التي تعطي فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى أغلبية الكتاب والمفكرين:

يعرفها "**موريسون** " بأن: "جوهر الاشتراكية هو أن تكون طاقة الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية و أن تدار طبقا لخطة اقتصادية قومية، تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي".

في حين يعرفها **ديكنسون** بأنها :" تنظيم اقتصادي للمجتمع تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة ومسؤولة أمامها، وذلك طبقا لخطة اقتصادية عامة، ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق".[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاشتراكية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع، بإدارة الاقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع.

ثالثا: مميزات النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة مميزات تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى وتتمثل أهمها، فيما يلي:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج:

يعتبر الاقتصاد اشتراكيا إذا كانت وسائل الإنتاج الأساسية مملوكة ملكية جماعية وليست محلا للاستغلال الفردي، والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لا تلغي الحيازة الفردية لبعض وسائل الإنتاج صغيرة الحجم مثل المشروعات الحرفية، والتي يختلط فيها عنصر العمل وعنصر رأس المال،

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106-107.

وعموما فالملكية الجماعية تنصب على الوسائل التي تكون محلا لاستغلال طبقة على حساب طبقة أخرى، والاستئثار بالفائض والأرباح المحققة من هذا الاستغلال، مما يعني انتهاء العلاقات التعاقدية التي تسود النظام الرأسمالي وتحل محلها العلاقات التنظيمية.[1]

وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى الصورتين، إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي الزراعية أو الصناعات الصغيرة، ويؤدي إلغاء الملكية الفردية إلى تقريب الفوارق بين الطبقات واختفاء طبقة الرأسماليين، وفي هذا النظام يتقاضى الفرد أجره نظير ما يقدمه من جهد ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل.[2]

2- إدارة الحكومة للموارد الاقتصادية وعمليات الإنتاج:

نظرا لرغبة الحكومة في تخطيط الاقتصاد وتحديد نوعية وكمية السلع المنتجة، والعمل على توزيعها بين مختلف قطاعات المجتمع، فعليها أن تتملك الموارد الاقتصادية وتقوم بتشغيلها حسبما يراه المخططون الاقتصاديون في السلطة العليا في الحكومة مناسبا.

3- انعدام الدور الفعال للسعر: إن تحكم الدولة في الاقتصاد له أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي المركزي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع دون أخرى من أجل تحقيق أهداف مرجوة، وقد تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحاً، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحدّ من استهلاكها.

ثانيا: لمحة عن نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "**كارل مارس**" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم

[1] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 70.
[2] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 66، 67.

"الاقتصاديين الكلاسيك"، وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية[1].

وقد أكد ماركس في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج.[2]

وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما[3].

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية[4].

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع.[5]

---

[1] نفس المرجع، ص 105.

[2] أمين عويس، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي، المرجع السابق، ص 101.

[3] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 253-254.

[4] رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 109.

[5] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106.

المطلب الثاني: دوافع النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي

تتحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة[1].

وعليه نتناول توجيه الإنتاج للحاجات الاجتماعية (**أولا**)، ثم التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي (**ثانيا**).

أولا: توجيه الإنتاج للحاجات الاجتماعية:

الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الاشتراكي، هو إشباع حاجات المجتمع وهذا ما يدفع بالدولة إلى الاهتمام بالقطاعات التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاجها كل أفراد المجتمع في إشباع حاجاتهم الضرورية، بحيث يكون الناتج "**كل حسب حاجته**"، والتي تمثل الباعث والدافع وراء كل نشاط اقتصادي، فالهدف النهائي من العلاقات الإنتاجية هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية المبنية على مراعاة صالح الجماعة والابتعاد عن مبدأ الربح الفردي، و لتحقيق هذا تلجأ الدولة الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم[2].

وبناء على هذا الهدف فإن الناتج الاجتماعي يتم توزيعه على أساس نصيب كل فرد من الناتج الاجتماعي، يتحقق طبقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل، حيث أن الدخول طبقا لمبدأ" **لكل بحسب عمله**"،مما يحقق للعمال الانتماء الحقيقي للمشروعات التي يعملون بها.

و إلى جانب الدخل النقدي والمتمثل في الأجر كآلية لتوزيع الناتج الاجتماعي وفق معيار "**لكل بحسب عمله**"،فهناك الدخل العيني أو الخدمات والتي يجب أن تقدم لجميع الأفراد في المجتمع الاشتراكي بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم المتمايزة ومقدار ما ساهموا به في الإنتاج وفق مبدأ ومعيار "**لكل بحسب حاجاته**"، فهي خدمات أو دخول في شكل عيني يقدمها المجتمع و يمولها الفائض المتحقق من العملية الإنتاجية، لكل فرد باعتباره إنسانا ينتمي إلى هذا المجتمع كخدمات التعليم، الصحة، التأمين...وغيرها، وحتى لو تقررت أسعارا لهاته الخدمات لهاته فهي مجرد أسعار

[1] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 256.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 265.

رمزية لا تغطي التكاليف الحقيقية لتلك الخدمات، وبالتالي لا تعتبر ثمنا بالمعنى الاقتصادي ومن شأنها أن تساعد على توفير الرفاهية الاجتماعية.[1]

ولاشك أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية، وتنمية الاقتصاد القومي عن طريق أولوية إنتاج وسائل الإنتاج، أي تنمية تلك الفروع التي تنتج أموال الإنتاج بمعدل أسرع من تنمية تلك التي تنتج أموال الاستهلاك الفردي، ذلك أن الصناعة الثقيلة بمختلف فروعها هي الشرط الأساسي لتنمية القوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج الاشتراكي، في مجموعة لتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة في عملية الإنتاج، ولتحسين أنواع المنتجات على اختلاف أنواعها.

بالإضافة إلى هذا فإن إعطاء الأولوية لتنمية الصناعة الثقيلة، هو وحده الكفيل بزيادة إنتاجية العمل الذي يتحقق أساسا عن طريق استخدام الفنون الإنتاجية المقدمة وأدوات العمل الأكثر تطورا التي تنتجها هذه الصناعات وحدها، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى إشباع أكبر قدر ممكن للحاجات.

ثانيا: التخطيط المركزي لتحقيق الرشادة الاقتصادية:

التخطيط هو أسلوب فني يتم فيه حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق استغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، ويعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، حيث ترسم الغايات ويسعى لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكافيا،[2] كحجم توزيع الاستثمارات، إنتاج كل فرع من فروع الإنتاج الصناعي والزراعي، حجم العمال، توزيع الناتج الصافي،..الخ، كما تحدد الخطة الدور الذي يتعين أن تقوم به كل وحدة إنتاجية في سبيل تحقيق تلك الغايات.

إن ترشيد النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله سيتلزم أن تكون الغايات التي تسعى الوحدات الإنتاجية المتعددة إلى تحقيقها، خاضعة لغاية تحتوي على عملية الإنتاج الاجتماعي في مجموعها، بعبارة أخرى فإن تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومي "**استخدام الموارد الإنتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة**"، يتطلب تنسيق نشاط الوحدات

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج2، المرجع السابق، ص 321، 322.

[2] مصابيح فاطمة، المرجع السابق، ص 136.

الإنتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادي للمجتمع في مجموعه، هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادي.[1]

وبالرغم من أن الربح لا يزال موجودا في الوحدة الإنتاجية الاشتراكية، فإن ذلك لا يعني أن يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الإنتاج، وإنما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الإنتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية، كما تعبر عنها الخطة الاق تصادي فهذه الأخيرة هي التي تحدد الاستخدامات المختلفة لهذا الفائض، فالفائض لا يذهب إلى العاملين في المشروع، وإنما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي، فقد يخصص جزء لأداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الإنتاجية، كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات في الوحدة الإنتاجية، كما يذهب جزء كبير منه إلى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.[2]

على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوي عملية الإنتاج في مجموعها.

ويقوم التخطيط في النظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بمعنى أن الهيئة العليا هي التي تتخذ القرارات النهائية في وضع الخطة، أما التنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجية، و لا يعني هذا أن الهيئة العليا للتخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، وتقوم هذه الخطة بوظيفيتين أساسيتين هما[3]:

-تسيير النظام الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، ووضع الأولويات لهذه الاحتياجات ودراسة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وتوزيع هذه الإمكانات على الأنشطة المختلفة لإنتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة، وغالبا ما يكون هذا النوع من الخطة قصير الأجل لا تتعدى مدتها السنة.

-تنمية الاقتصاد القومي، ويتم ذلك من خلال تحديد معدلات الزيادة المطلوبة في الإنتاج في القطاعات المختلفة، تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج، وتحديد الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل هذه الاستثمارات، وتكون الخطة في هذه الحالة من الخطط المتوسطة الأجل يبلغ مدتها حوالي 5 سنوات.

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 331.

[2] نفس المرجع، ص 332.

[3] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 109-110.

وفي إطار تنمية الاقتصاد القومي يوجد نوع آخر من الخطط تكون طويلة الأجل تصل مدتها إلى 20 سنة، ويكون الهدف منها تغيير هيكل النشاط الاقتصادي كتحويله من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل، أو تغيير الفن الإنتاجي السائد في المجتمع.[1]

ثالثا: تقدير النظام الاقتصادي الاشتراكي:

من خلال دراستنا للنظام الاقتصادي الاشتراكي يتضح أن هناك العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها، لاسيما من حيث[2]:

-التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب الشخص الطبيعي أو المعنوي القوي أو ذو الثروة ، ومن ثم تغيب عنه السلطة، حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة ومن ثم تصبح الدولة هي الشخص الوحيد صاحب السلطة.

-التوزيع المتكافئ للدخل،

-الاختفاء النسبي للازمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه.

غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

إلا أن الواقع يؤكد أن السمات الأساسية لنظام الاقتصادي الاشتراكي واليات عمله انصرفت في أغلبها إلى الجانب النظري، لأن التطبيق الفعلي للمبادئ الاشتراكية خالف في أغلب الأحيان ما تم التنظير له، أو اشتمل على تناقضات عدة من حيث الفكرة والتطبيق، وعليه يمكن إجمال أهم عيوب هذا النظام والانتقادات الموجهة له، فيما يلي[3]:

-عدم وجود نظام فعال للحوافز الفردية، بالرغم من أن النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية والتي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى حافز الربح في النظام الرأسمالي، وترتب على ذلك بعض المظاهر السلبية مثل التواكل الغير، إهمال قيم العمل و غيرها، نظرا لأن قوة الردع أيضا في النظام الاشتراكي لا تبلغ درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي.

-القضاء على الحريات الاقتصادية، فلا يسمح النظام الاشتراكي للأفراد بحرية التملك والإنتاج والاستهلاك إلا في حدود ضئيلة جدا، بالتالي تقضي على دافع العمل لدى الأفراد.

---

[1] نفس المرجع، ص 110.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 71.

[3] حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 57، 58

-يأخذ على النظام الاشتراكي ما يترتب عليه من روتين وبط في إدارة المشروعات نظرا لتعدد جهات الإدارة الإشرافية والرقابية، ويأخذ أيضا عن هذا النظام ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- كما يأخذ على النظام الاشتراكي، أنه يقوم على أساس تجميع سلطات اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة يمكن أن يكون له أثار سيئة على المجتمع كله، أما خطا المنظم في الاقتصاد الرأسمالي لن يتحمل نتيجته سوى المنظم وحده وليس المجتمع ككل.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام رباني ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية، لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين استخلفهم الله في الأرض لعمارتها، واستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، وفي هذا المبحث سوف نتعرض إلى مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي (**المطلب الأول**)، ثم نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية (**المطلب الثاني**، فنظرة الإسلام للسياسة الاقتصادية **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي

إذا كان علم الاقتصاد الوضعي يخضع لقاعدة الإلغاء والإحلال، بسبب التغيرات في الحياة الاقتصادية، وتراكم المعارف الاقتصادية، فإن الاقتصاد الإسلامي يمتاز بالثبات والتطور، مع الأخذ في الاعتبار أن تطور الظواهر والمتغيرات الاقتصادية تكون محكومة بأصول وأسس الاقتصاد الإسلامي، لذلك سوف نتطرق إلى تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي (**أولا**)، ثم إبراز خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي (**ثانيا**)، فمبادئ هذا النظام (**ثالثا**).

أولا: تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

هناك تعاريف كثيرة وضعها كتاب اقتصاديون مسلمون ولكل تعريف خصائص تميزه عن غيره وظاهرة تعدد التعاريف في مجال العلوم الاجتماعية أمر مألوف، ويعبر عن اختلاف وجهات نظر القائلين بها حول أي الجوانب أكثر أهمية من غيرها وأيها أكثر تعبيرا عن كنه الشيء المراد تعريفه.[1]

[1] أحمد على الجردات، النظام الاقتصادي الإسلامي، ط1، عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، ص 33.

حيث يعرف الأستاذ الدكتور "**محمد عبد الله العربي**" النظام الاقتصادي الإسلامي، بأنه:" **مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر**"[1]

بينما يعرفه الدكتور "**عبد الكريم عثمان**"، بأنه:" علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية، وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة".[2]

وهناك من يعرفه، بأنه:" **مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة والأساليب أو الخطط العلمية، والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة**"[3].

كما يعرف، بأنه:" **مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان**".[4]

من هذه التعريف يبدوا أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على شقين، أحدهما ثابت والآخر متغير[5]:

-**الشق الثابت:** هو ما عبرت عنه التعاريف بأنه مجموعة الأصول العامة المستخرجة من القرآن والسنة والمتعلقة بشؤون الاقتصاد والمعاملات المالية، كبيان أن الأصل هو مال الله والبشر مستخلفين فيه احترام الملكية الخاصة، إضافة إلى ما جاء في منع الغش والاحتكار بجميع صوره وطرقه ومنع كل صور الضرر في التعاملات المالية والدعوة الى الصدق وحسن المعاملة كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم(التاجر الامين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء).

-**الشق المتغير:** هو ما عبرت عنه التعاريف بالبناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول وهو محكوم بالتغير، بحسب طبيعة كل بيئة عصر ويراد بالبناء الاقتصادي مجموعة التطبيقات والأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يكشف عنها فقهاء الاقتصاد، لإحالة أصول

[1] فاطمة مصابيح، المرجع السابق، ص 139.

[2] نفس المرجع، ص 140.

[3] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 80.

[4] فوازلجلط، الاقتصاد السياسي، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لفائدة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، 2017-2018، ص 64.

[5] نفس المرجع، ص 64، 65.

الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره، ومن قبيل ذلك بيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو أصول الفائدة المحرمة.

ثانيا: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي

إن خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي التي يذكرها الباحثون كثرة وقلة، فهي مجرد اجتهاد منهم بمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من أنظمة الاقتصاديات الأخرى، فالبعض من الفقهاء فصل فيها بالخصائص والبعض أجملها، و من أهم خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، نذكر ما يلي:

1-نظام رباني:

أي أن قواعده ومبادئه مستمدة من الوحي الإلهي القرآن والسنة وما استمد منهما من المصادر الاجتهادية الأخرى كالإجماع والقياس ومقاصد الشريعة، وهذا يشكل الإطار الديني للنظام الاقتصادي الإسلامي، وهذا الإطار هو الذي يجعل النظام الاقتصادي الإسلامي قادرا على النجاح وضمان تحقيق المصالح الاجتماعية العامة للفرد، فكانت الخاصية الأولى للاقتصاد الإسلامي أن مصدره الهي.[1]

وهذه الخاصية الربانية لا توجد في أي مذهب اقتصادي آخر، فكل المذاهب الاقتصادية الأخرى من وضع البشر سواء استندت لديانات محرفة، أو نظريات وضعية من استنباط البشر الذي يصيب ويخطئ ويتأثر بالفلسفات المعتنقة والبيئة المحيطة.

2-التوازن بين المصالح العامة والمصالح الخاصة:

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية، والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة[2].

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما

[1] نفس المرجع، ص 65، 66.

[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 2009، ص 26.

وكان التوفيق بينهما ممكنا، أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.[1]

ومن الأدلة على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "**لا تلقوا الركبان**"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس[2].

3-الواقعية:

النظام الاقتصادي الإسلامي نظام واقعي، فهو من لدن حكيم خبير قال الله تعالى: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)،(**الملك الآية 14**)، فالاقتصاد الإسلامي ينظر إلى الواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيال وأوهام ولا ينزل إلى درك لا يتفق مع البشرية التي كرمها الله عز وجل.

بخلاف الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فالرأسمالية قدست الملكية الفردية وظنت- خلافا للواقع- أن المصلحة الخاصة تحقق المصلحة العامة، وتركت باب الحرية الاقتصادية مفتوحا بلا ضوابط أخلاقية أو إنسانية، وقدست المنفعة، كما نحت الاشتراكية منحى مخالفا للواقع فأهملت النزعة الفردية، والفطرة الربانية للملكية، وجعلت الفرد أسيرا لمطعمه وملبسه ومسكنه، وتوارت نحو ما سمته الحافز القومي للإنتاج.

فهذه السيمة المميزة للنظام الاقتصادي جعلته يقف أمام كل الأزمات التي مرت بالعالم من ظهوره على يد النبي صلى الله عليه وسلم، بينما منيت الراسمالية بالأزمة تلو الأخرى، وأوشكت الاشتراكية على الفناء.[3]

4-العالمية:

النظام الاقتصادي الإسلامي نظام عالمي، وهذه العملية تنبثق من عالمية الرسالة التي جاءت بمنهج الإسلام الشامل الذي يمثل النظام الاقتصادي الإسلامي أحد أجزائه، فلا يمكن حصر نطاق النظام الاقتصادي الإسلامي على بيئة أو مكان معين، أو قوم محددين كما هو الحال في نظام

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 129، 130

[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[3] سليمان دحو، المرجع السابق، ص 20.

الاقتصاد التقليدي التي ارتبطت بالبيئة المحيطة، والفلسفة المعتنقة وحتى الشرائع السابقة للشريعة الإسلامية ارتبط نزولها بقومها خاصة، بينما جاءت الشريعة الإسلامية للناس كافة.[1]

5- التكافل الاجتماعي:

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال[2]، وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها[3]:

*الزكاة لسد حاجات المعوزين.

*إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.

*الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.

*النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.

*شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشيا مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام، ويترتب على ذلك نتيجتين هما[4]:

أ- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد، وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

---

[1] نفس المرجع، ص 21.

[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

[3] أمين عويسي، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 133-134.

[4] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27، 28.

ب- إلزام الأفراد الذين ينجحون و يتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها، تتلخص عندهم في مشكلة الندرة، والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزء من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة، كما يقررها الفكر الغربي ولا يقر بأن الندرة أصلا من أصول الخلق، بل إن الأصل في الخلق الوفرة النسبية، لذلك سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى سبب المشكلة الاقتصادية (**أولا**)، ثم حل المشكلة الاقتصادية (**ثانيا**).

أولا: سبب المشكلة الاقتصادية

إن سبب تفاقم المشكلة الاقتصادية هو الإنسان نفسه، وذلك ما عبرت عنه الآية الكريمة:(**و أتاكم من كل ما سألتموهم وإن تعدو نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار**)، (**سورة إبراهيم الآية 43**)، فظلم الإنسان يتحقق في عدم العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المتحقق، بحيث يأخذ البعض أكثر مما يستحق ويأخذ البعض الآخر أقل مما يستحق، أما كفر الإنسان للنعمة فيتمثل في تقصيره عن الاستغلال الأمثل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة وتكاسله عن السعي لاكتشافها واستثمارها، وكذلك تخصيصه نسبة كبيرة من هذه الموارد لغير ما خلقت له أو مجانية الاستخدام الأولى، مثال ذلك تخصيص نسبة كبيرة من الموارد لصناعة وسائل الدمار الشامل، وإتلاف المحاصيل لغرض التقليل من عرضها، ومن ثم رفع أسعارها أو تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الكمالية، وترفيه لفئة قليلة وترك حاجات ضرورية ملحة لعموم الناس.

ثانيا: حل المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية تمثل جانب أهم و أخطر للحياة الاجتماعية لما لها من تأثير مباشر على سلوك الإنسان وتصرفاته سلبا وإيجابا، ومن هنا نجد أن الإسلام قد وجه نظر الإنسان إلى خطورة هذه المشكلة، ووضع لحلها أسسا واقعية تشكل الخطوط الرئيسية لنظامه الاقتصادي المتكامل مع الأنظمة الأخرى وتتمثل هذه الأسس في ثلاث جوانب هي:

1-السعي لكسب الرزق:

من أجل إشباع جميع الحاجات الأساسية للفرد إشباعا كليا، لابد أن تتوفر المادة الاقتصادية الناس حتى يتمكنوا من إشباع الحاجات، ولا يتأتى أن تتوفر لديهم إلا إذا سعو لكسبها، ولهذا حث

الإسلام على الكسب وعلى طلب الرزق، وجعل السعي لكسب الرزق فرضا على الإنسان القادر على العمل مصداقا لقوله تعالى :(**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه واليه النشور**)، (**سورة الملك الآية 15**)، فالقانون الإلهي لحصول الرزق هو السعي للعمل الصالح للحصول عليه، إلا أنه ليس معنى ذلك أنه تدخل في إنتاج الثروة أو بين كيفية زيادة إنتاجها، أو مقدار ما ينتج لأنه لا علاقة له بذلك بل هو حث على العمل وعلى كسب المال فحسب، لقوله صلى الله عليه وسلم:" **ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده**".[1]

وهكذا نجد الآيات والأحاديث تحث على السعي على طلب الرزق والعمل لكسب المال، كما تحث على التمتع بهذا المال و أكل الطيبات.

2-التوزيع العادل للدخل والثروة:

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي تنمية اجتماعية في نفس الوقت، وهي فرض على الفرد والمجتمع والدولة معا، فالرفاهية الإنسانية لا تقاس بمقياس نقدي، وإنما تقاس بالمواءمة بين كسب النقود من مصدر حلال وإنفاقها وفقا لتعاليم الإسلام، بما يحقق مجتمع الرحمة والعدل، الذي ينشده الدين الإسلامي، ويمكن أن ندلل على ذلك من مجموعة التعليمات التي جاء بها الدين الإسلامي نذكر منها، تحريم جميع أنواع الربا، تحريم جميع أشكال الاستغلال، تحريم الإسراف والترف، تحريم الغش والنفاق، فرض الزكاة[2]، مصداقا لقوله تعالى:(**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**)،(**سورة التوبة، الآية 103**).

لذلك حدد الدين الإسلامي المصارف الشرعية لهذه الأموال بهدف تحقيق التكامل والعدالة بين أفراد المجتمع، بحيث تتضمن هذه العدالة توزيع الناتج أو الدخل وفق معايير مقبولة مثل مساهمة الفرد في تكوين هذا الناتج، ومدى حاجاته من هذا الدخل ليشبع حاجاته الإنسانية المعتدلة وفي النظام الإسلامي، نظم فرعية كثيرة للتوزيع من شأنها أن تقلل الفجوة بين الدخول العالية والمنخفضة وتحد من إرتفاع الدخول وتركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع.[3]

3-ضبط السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع:

إن الحرية الاقتصادية في الإسلام ليست مطلقة، وإنما تحكمها مجموعة من القيم بعضها ذاتي ينبع من أعماق النفس والبعض الآخر خارجي أو موضوعي تحكمه القوانين الشرعية، أي أن

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 45.
[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص132.
[3] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 182.

هناك رقابة ذاتية على مزاولة المسلم للنشاط الاقتصادي، فإذا رأى المسلم أنه قد يفلت من رقابة السلطة، فإنه موقن أنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله، وفي هذا أكبر ضمان لعدم انحراف الإنسان، مصداقا لقوله تعال:(**يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور**)، (**سورة غافر، الآية 19**).

فقد نهى الإسلام عن تسعير السلع، لأن فيه اعتداء على ملكية وحرمة الأفراد، كمال قال **الشوكاني** :" إن التسعير يؤدي إلى اختفاء السلع، وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، مما يضر الفقراء فلا يستطيعون شراءها، بينما يقوي الأغنياء على شرائها من السوق الخفية بعين فاحش فبقع كل منهما في الضيق والحرج ولا تتحقق لهما مصلحة".

يبقى التسعير للسلع عند الحاجة إليه، منعا للاحتكار ودفعا للظلم الواقع على الأفراد من جشع التجار، ومعنى ذلك أن الدين الإسلامي بحسب الأصل يترك أسعار السلع لقوى العرض والطلب، ولكن في حالة استغلال التجار لأفراد المجتمع فولي الأمر مطالب بالتدخل لرفع المظالم.

كما نهى الدين الإسلامي عن الاحتكار، لما فيه من جشع وضرر لمصلحة أفراد المجتمع، ويؤكد ذلك ما روي عن أبو داود و الترميذي ومسلم عن معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(**من احتكر فهو خاطئ**)، فالنظام الذي يأخذ به الإسلام هو ما نسميه اليوم المنافسة الكاملة الذي يتمتنع فيه الاحتكار، والذي يترك فيه الثمن يتحدد طبقا لمساومات البائعين والمشتريين دون تدخل من جانب الدولة.[1]

المطلب الثالث: نظرة الإسلام للسياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية في الإسلام هي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد باعتباره إشباعا كليا، وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع باعتباره يعيش في مجتمع معين له نمط معين من العيش، فينظر إلى كل فرد بعينه لا إلى مجموع الأفراد الذين يعيشون في الدولة، كما ينظر إليه في نفس الوقت باعتباره مرتبطا بعلاقات اجتماعية معينة مع بقية أفراد المجتمع.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع ما يلي:

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص131، 132.

أولا: رفع مستوى المعيشة

السياسة الاقتصادية في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في الدولة فحسب، دون النظر إلى ضمان انتفاع كل فرد من هذا العيش[1]، ولا هي لجلب الرفاهية للناس وتركهم أحرارا في الأخذ منها بقدر ما يتمكنون، دون النظر إلى ضمان حق العيش لكل فرد منهم آيا كان، وإنما لمعالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنسانا يعيش وفقا لعلاقات معينة، وتمكينه من رفع مستوى معيشته وتحقيق رفاهية نفسه وبهذا تختلف عن غيرها من السياسات الاقتصادية.

فالإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش، فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرته إلى العيش والرفاهية، لذلك نجد الأحكام الشرعية قد ضمنت توفير إشباع الحاجات الأساسية، إشباعا كليا لكل فرد من أفراد رعية الدولة الإسلامية[2].

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان، ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ثانيا: التوسع في الإنتاج النافع

لئن كان الإنتاج بحد ذاته مطلبا أساسيا فإن المقدار المطلوب منه هو الأهم، فالإنتاج لا يعني إنتاج أي شيء، وكل شيء مهما كان الطلب عليه، لأن الإنتاج ينبغي أن يكون فيما ينفع الإنسان مما هو يدور في حيز الفضيلة الشرعية، فلا ينبغي إنتاج ما يحرم الإسلام استخدامه مهما كان العائد من الربح[3]، لذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.

[1] سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، ط1، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2011، ص 44.

[2] محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، عمان: جهينة للنشر والتوزيع، 2003، ص 18.

[3] مصابيح فاطمة، المرجع السابق، ص 150.

- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.
- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا المطلب يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي[1]:

1- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

2- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.

3- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

4- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

ثالثا: الاعتدال في الإنفاق

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" (سورة الإسراء، الآية 26)**، ويقول أيضا: **(إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا)، (سورة الإسراء، الآية 28)**، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام، وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: **"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"(سورة الفرقان، الآية 67)**.

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: **(فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة)، (سورة البقرة، الآية 43)**، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة[2]، كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية[1]،

[1] النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص 68.
[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66.

فقال جل جلاله: **(الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا)، (سورة البقرة، الآية 275).**

[1] عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي،الملكية في الإسلام،القاهرة: دار المعارف،1984،ص 179 .

الخـاتمـة

الخاتمة:

مما لا شك فيه، أن دراسة الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة القانون، لإدراك العلاقة الارتباطية الوثيقة بين التطورات القانونية والسياسية والاجتماعية والفكرية بالتطورات الاقتصادية أي أن التطورات الاقتصادية هي عصب الحياة، بل والمحرك الأساس لحدوث تطورات في كافة العلوم الأخرى، وإذا كانت هذه الحركة هي الأصل في التطور، إلا أن في كثير من الأحيان يكون لتطور العلوم الأخرى تأثير على الجوانب الاقتصادية، أي أن كل منها سببا ونتيجة، ولكن باختلاف الظروف والأحداث، وتنتهي هذه التأثيرات المتبادلة إلى حدوث تناغم بين التطورات الاقتصادية والتطور في العلوم الأخرى.

هذا، ويمكن إجمال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

-إن الاقتصاد السياسي هو علم قائم بذاته لوجود قوانين اقتصادية ثابتة نسبيا، ولوجود موضوع يدرس الجوانب الخاصة بالنشاط الاقتصادي ماديا وبشريا، ومنهج باستعمال أدوات وتقنيات في سبيل البحث عن الحقائق الاقتصادية.

- يرتبط هذا العلم بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، ونتج عن تطوره مجموعة من الفروع العلمية الجديدة الأخرى مثل الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي ،الاقتصاد التطبيقي، الاقتصاد المالي...الخ.

-توجه هذا العلم نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، ومساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة ، اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار بأفضل طريقة ممكنة.

-دراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية،و العمل على إيجاد القواعد التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية.

-يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني والمتعلق بالنشاط الاقتصادي، والذي لا يخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل، والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار والاستثمار، وغيرها من الظواهر، فهو علم يجسد علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان.

-يؤدي علم الاقتصاد دورا لا يستهان به في بناء العلاقات الدولية وتشكيلها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، لأي مجتمع تحقيق أي تقدم بدون تعاون دولي، لذلك نجد أن العلاقات الاقتصادية تقوم على مبدأ المشاركة والاعتماد المتبادل، الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للسياسة الاقتصادية لأي أمة بغض النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

-القرآن الكريم.

-السنة النبوية الشريفة.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

-أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.

-الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ط3، ج،1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

-البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1988.

-الوادي محمود وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

-البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: دار المعارف، ط2، (ب س ن).

-الأمين عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان ، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2002.

-الخالد الحامض، الاقتصاد السياسي: أسس ومبادئ، سوريا: منشورات جامعة حلب، 2006.

-أحمد صالح علي، المدخل للعلوم الاقتصادية، ط1، الجزائر: منشورات كليك، 2016.

-النجار عبد الهادي علي، أصول علم الاقتصاد، ط6، القاهرة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1999.

-القريشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2008.

-البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، بيروت، لبنان: دار الشروق، 1995.

-النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي: من التجاريين إلى التقليديين، بيروت: دار النهضة العربية، 1973.

-أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، ج1،ط1، حلب، سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1965.

-السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، مصر: دار الفكر العربي، 1977.

-البرعي عزت عبد الحميد، مصطفى حسني كامل، مبادئ الاقتصاد السياسي في نظريات الإنتاج والنفقة، نظريات التوزيع التحليل الاقتصادي الكلي والدخل القومي، 2006.

-الجردات أحمد على، النظام الاقتصادي الإسلامي، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.

-الطريقي عبد الله عبد المحسن، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، ط11، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 2009.
-العبيدي سعيد علي، الاقتصاد الإسلامي، ط1، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2011.
-العزيزي محمد رامز عبد الفتاح، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، عمان: جهينة للنشر والتوزيع، 2003.
-النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6، بيروت: دار الأمة للنشر، 2004.
-جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، القاهرة: دار الشروق، 2011.
-الأنصاري، علي فيصل علي،الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية، الكويت: جامعة الكويت، 2009.
-دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993.
-حنوش محمد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2015.
-حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
-حسين عوض الله زينب، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
-حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، القاهرة : دار الفكر العربي، 1994.
-حاروش رفيقة، الاقتصاد السياسي، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
-حشيش عادل أحمد، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مصر:دار الجامعية للنشر، 1998.
-حلمي محمد مراد، المذاهب والنظم الاقتصادية، ط2، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1952.
-كامل محمد، محمود عويصة، كارل ماركس: الماركسية والإسلام، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1996.
-الطنطاوي الجاز محمود، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004.
-طلبة مختار عبد الحكيم،المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية ،بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة،2007.
-محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي ، ج1، مصر: دار النهضة العربية، 1975.
-محمد هاشم إسماعيل، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1973.

-مشورب إبراهيم، الاقتصاد السياسي، مبادئ ،مدارس، أنظمة، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2002.

-محمود يونس، اقتصاديات دولية، الإسكندرية: مطبعة سامي، 1999.

-نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، (د.س.ن).

-ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

-سعد زغلول حلمي خالد، الاقتصاد السياسي، ط2،2001.

- سلامة موسى، الاشتراكية، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

-عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط5، دمشق: دار الكتب، 1995.

-عويس أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، سوريا: دار إحياء للنشر الرقمي، 2014.

-عيسى عبده، أحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، 1984.

- فرج سعاد عطاء، تاريخ تطور الفكر الاجتماعي، القاهرة: مطبوعات جامعة عين شمس، 2008.

- شقير محمد لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، (ب. ب.ن)، مطبعة الرسالة، 1989.

-شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، السعودية: دار معاذ للنشر والتوزيع، 1993.

-خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصادي، الجزائر: دار أسامة، 2009.

-خلف عبد الجواد مصطفى، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

-غوريفتش جورج، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ت: أحمد رضا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

2-المقالات:

-حرب الغزالي، دفاع عن موقف الإسلام من الأعمال اليدوية والزراعية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 235، أفريل 1984.

-سبع أحمد ، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2016.

- سعيد أسامة ، استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2015.

- علام أحمد عبد السميع، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد17، 2016.

3-الأطروحات الجامعية:

-عويس أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2، 2016.

-بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

4-المطبوعات الجامعية:

-دحو سليمان، محاضرات مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير ، جامعة غرداية، 2020-2021.

- زكري مريم، محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد السياسي، سلسلة محاضرات موجهة الطلبة السنة الأولى علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2019-2020.

- حميدة مختار ، محاضرات في مدخل للاقتصاد، معهد العلوم القانونية والإداري، جامعة الجلفة، 2007-2008.

- مكاوي آمال، مطبوعة في مقياس الاقتصاد السياسي، موجهة لطلبة السنة الأولى ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017.

-مصابيح فاطمة، محاضرات في الاقتصاد السياسي: موجهة لفائدة السنة الأولى ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2021-2022.

-لجلط فواز، الاقتصاد السياسي ، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لفائدة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة،2017-2018.

-صديقي شفيقة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2016-2017.

- شطيبي حنان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس مدخل الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016-2017.

- شيباني فاتح، محاضرات في الاقتصاد السياسي، موجهة لفائدة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

5-مواقع الكترونية:

- زغلول خالد سعد حلمي، الاقتصاد السياسي، ط2،2001، ص56، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:*https://www.4readlib.com/book/17720*

- غراب رزيقة، الاقتصاد الجزئي: المرونات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 30، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
https://books.google.dz/books?id=_DpJDwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false
-طشطوش هايل عبد المولى، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، دبي: منتدى الفقه الإسلامي، ، 2015، ص 7، متوفر على الرابط التالي:
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017/05/pdf
-محسن يوسف محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية، مصر، ص 70. متوفر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/User/Downloads/Noor-Book.com.pdf
-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،2015-2020: متوفر على الرابط التالي:
https://www.politics-dz.comA92020

ثالثا-المراجع باللغة الأجنبية:

-M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981.

-Delaplace Marie, Monnaie et financement de l'économie, 4e édition, Dunod, Paris, 2013..

-Cotta Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975, pp. 123-124.

-Deleplace Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقـدمة:.....2
المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي 6
المطلب الأول: الاقتصاد السياسي: تعريفه، خصائضه، منهجه.....6
المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي: أقسامه وعلاقته بالعلوم الأخرى.....14
المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي.....19
المطلب الأول: الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية 20
المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي 26
المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة 39
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي اليوناني 39
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الروماني.....44
المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى 46
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي 46
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي.....51
المبحث الأول: الفكر الاقتصادي عند التجاريين والطبيعيين.....61
المطلب الأول: المدرسة التجارية 61
المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية 69
ثانيا: الهيكل الطبقي الفزيوقراطي: 70
المبحث الثاني: المدرسة التقليدية.....74
المطلب الأول: الإطار العام للبناء النظري للمدرسة التقليدية.....74

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الماركسي.....84
المبحث الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه.....93
المطلب الأول: مضامين النظام الرأسمالي.....93
المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي.....99
المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطرق الإنتاج فيه.....104
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي.....104
المطلب الثاني: دوافع النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي.....107
المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي.....111
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي.....111
المطلب الثاني: نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية.....116
المطلب الثالث: نظرة الإسلام للسياسة الاقتصادية.....118
الخاتمة:.....123
قائمة المصادر والمراجع:.....126
فهرس المحتويات.....132